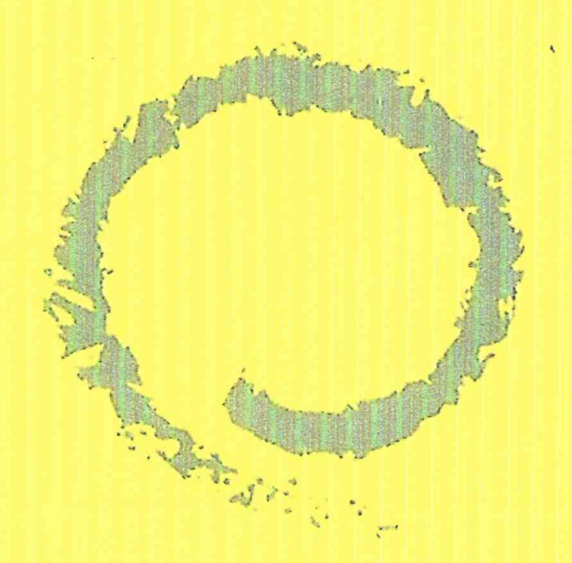
محمد حبيدة

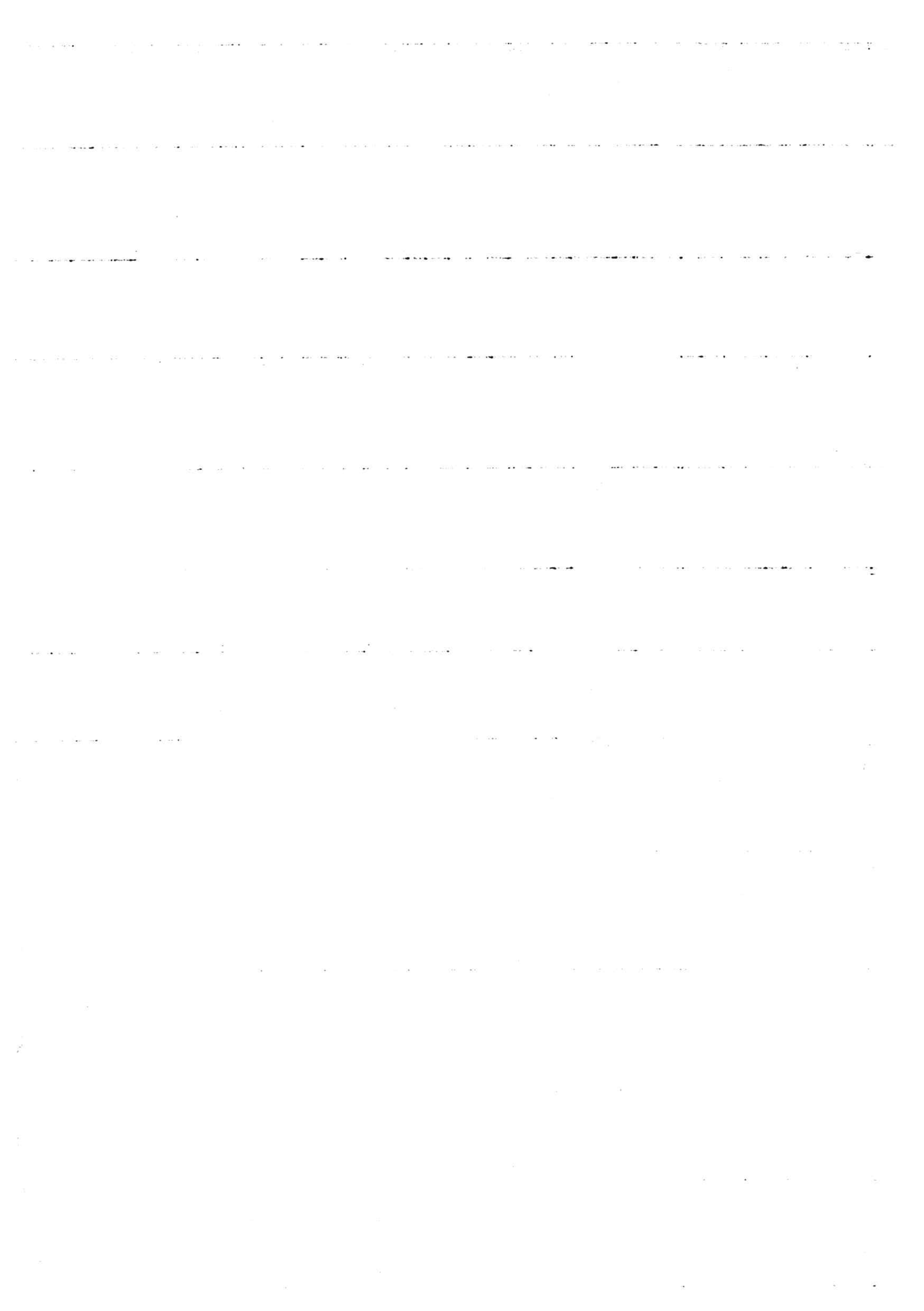
المدارس التاريخية

برلين - السوربون - استراسبورغ



من المنهج إلى التناهج





المحتويات

مقدمة

تيارات وتيارات مجدِّدة

المدارس التاريخية كما ظهرت في أوروبا ثم في باقي العالم هي حصيلةٌ لسياقاتٍ وتجارب، نتيجةٌ لاستمراريات وقطائع، اقتباسٌ لمقولات ومفاهيم، بلورةٌ للنصوص وتأويلٌ لهذه النصوص. وفي كل هذه العمليات الإبيستيمولوجية، يُظهر التاريخ ثراءً هائلا. فقد ارتبط تطور المناهج التاريخية بتعدد الرؤى وتجدُّدها باستمرار، إما بالإشباع الفلسفي كما حصل في القرن الثامن عشر، قرن الأنوار، لـمّا بحث الفلاسفة عن منحى التاريخ، أو في القرن التاسع عشر عندما ربط المؤرخون فهم الماضي بالاستناد إلى الوثيقة والحدث وحقبةٍ من الحقب، أو في القرن العشرين مع الإلحاح على تخصيب المقاربة التاريخية بالاحتكاك بالعلوم الاجتماعية المجاورة.

كان ماكس فيبر قد تنبّه في مباحثه حول "نظرية العلم" لخاصية التجدُّد المستمر هذه التي تميز عمل المؤرخين. يقول: "هناك علوم كُتِبَ لها أن تظل فتية على الدوام. هذا حال التاريخ وكل المعارف التي تطرح عليها حركة الحضارة اللامتناهية مشاكل جديدة"[1]. يحصل هذا التجدُّد مع تجدد الأجيال وتجدد رهانات الحاضر. تجدُّدٌ أو "إعادة تركيب" كما عبَّر عن ذلك المؤرخان الفرنسيان جون بوتي ودومينيك جوليا في الكتاب الجماعي الذي أشرفا عليه للتعبير عن الرغبة في رسم جديد لاهتمامات المؤرخين وانشغالاتهم[2]، بعد عشرين سنة عن صدور ثلاثية "صناعة التاريخ" التي أدار مساهماتها المجدِّدة في السبعينيات جاك لوغوف وبيار نورا[3].

[1] M. Weber, *Essais sur la théorie de la science. Premier essai : L'objectivité de la connaissance dans les sciences et la politique sociales* (1904), trad. de l'allemand par Julien Freund, Paris, Plon, 1965, p. 206.

[2] J. Boutier et D. Julia (sous la direction de), *Passés recomposés. Champs et chantiers de l'histoire*, Paris, Editions Autrement, 1995.

[3] J. Le Goff et P. Nora (sous la direction de), *Faire de l'histoire*, I: Nouveaux problèmes, II: Nouvelles approches, III: Nouveaux objets, Paris, Gallimard, 1974.

في كل محطة من محطات الخطاب التاريخي، من "مهمة المؤرخ" (فيلام فون هامبولد) إلى "ما يستطيعه التاريخ" (باتريك بوشرون)، مرورا بـ "مدخل للدراسات التاريخية" (لونغلوا وسينيوبوس)، و"صنعة المؤرخ" (مارك بلوك)، و"معارك من أجل التاريخ" (لوسيان فيفر)، و"ما هو التاريخ" (إدوارد كار)، و"التاريخ الجديد" (جاك لوغوف)، و"التاريخ المفتّت" (فرانسوا دوس)، وغيرها من المؤلفات، كان على المؤرخين مساءلة أدوات عملهم، وإعادة صياغة مقولاتهم ومفاهيمهم، وتجديد موضوعاتهم، وعرض حصيلة أعمالهم، ورسم آفاق تصوراتهم، وأحيانا تقديم مبررات لميدان اشتغالهم[1].

في الأصل، يعود الفضل للألمان في تطور المعرفة التاريخية. تحدث ذلك مع المؤرخ الشهير، أبو التاريخ المنهجي، ليوبولد فون رانكه، في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان رانكه بدوره قد نهل منهجه من التراكم المعرفي الذي خلّفه من سبقوه من العلماء، وخاصة فيلام فون هامبولد ولودفيك شلوزير. ثم إن تناول الوثائق تناولا نقديا، على النحو الذي نادت به مدرسة رانكه، موروث عن التقليد البروتستانتي في التعامل مع الماضي، كما سنرى عند الحديث عن دور الجامعات اللوثيرية في هذا الشأن. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان المؤرخون الفرنسيون الكبار، من أمثال غابريال مونو وإرنست لافيس وشارل سينيوبوس، الذين أوصلوا التاريخ الوضعاني إلى أوجه، قد درَسوا بجامعات برلين وليبزيغ وميونيخ، وحملوا مشعل رانكه بحلة جديدة. وحتى في النصف الأول من القرن العشرين، لما استطاعت مدرسة استراسبورغ، أو ما يسمى عند عموم الباحثين بمدرسة الحوليات، فرضَ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي على الساحة الجامعية، كان الرافد الرئيسي رافدا ألمانيا. كان رواد هذه المدرسة قد تكوّنوا هم أيضا في الجامعات الألمانية وتأثروا غاية التأثر بفكر الاقتصاديِّين الألمان، وفي مقدمتهم كارل ماركس صاحب نظرية المادية التاريخية، وغوسطاف فون شمولير الذي وجّه عددا من الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى الجمع بين الاقتصاد والتاريخ

---

[1] كان المؤرخون قد فطنوا بهذا الأمر منذ نهاية القرن التاسع عشر.. على سبيل المثال، يقول شارل فيكتور لونغلوا وشارل سينيوبوس: "على خلاف الرياضيين والكيميائيين، لا يستطيع المؤرخون التخلي عن خطابات حول دراساتهم".
Ch.-V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques*, Paris, Hachette, 1898, édition 1992, p. 22.

وعلم الاجتماع في فهم بنية المجتمع. المطلعُ على أعمال مارك بلوك، وخاصة كتابه "المجتمع الفيودالي"، لا يمكن أن تفوته اللّمسة القوية التي تركها في مقاربته كارل ماركس. وحتى فيرناند بروديل. لا يمكن فهم فكره من دون الرجوع إلى فكر ماركس. عندما يقول بروديل إن "عبقرية كارل ماركس وسر سلطته المعرفية الدائمة يجدان تفسيرا في كونه كان أول مفكر ابتكر نماذج اجتماعية واقعية انطلاقا من الأمد التاريخي الطويل"[1]، فهو يشير على نحو لا يدع مجالا للشك إلى أي حد ارتبطت فكرة الزمن الطويل بالمقاربة الماركسية للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي. ولوسيان فيفر؟ ألم ينهل في كتاباته ذات الصلة بالتاريخ الثقافي من دراسات الألماني كارل لامبريشت؟ هذا المؤرخ الذي كان من الأوائل الذين استخدموا البعد الثقافي والسيكولوجي في فهم التاريخ استخداما مزعجا لدرجة أثارت تحفظ المؤرخين الألمان، فكان أثرهُ، الخفي أحيانا والمعلن أحيانا أخرى، ملموسا في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر منه في ألمانيا[2].

وما ينطبق على كارل لامبريشت ينطبق أيضا على مؤرخين ومفكرين آخرين، ممن كان لهم فضل خوض غمار تاريخ العقليات في وقت مبكر، قبل أن يلامسه لوسيان فيفر، ويتسع مجاله في السبعينيات من القرن العشرين مع الجيل الثالث من مدرسة الحوليات بزعامة جاك لوغوف. ويتعلق الأمر بالهولندي يوهان هويزينغا صاحب كتاب "خريف العصر الوسيط" (1919)، والإيطالي ماريو برازْ "الموت وإبليس" (1930)، والألماني نوربير إلياس "حضارة الطبائع" (1939). ولِـمَ لا أيضا المؤرخ الأمريكي تشارلز هومير هاسكينس؟ أول مؤرخ مارس البحث حول العصر الوسيط في جامعة هارفارد وفي الجامعة الأمريكية عموما، والذي كان من الباحثين الأوائل الذين فطنوا بإشراقات القرون الوسطى، بتسليط الضوء على الحيوية الفلسفية والفنية والعلمية التي عرفتها مدن أوروبا، وذلك في كتابه "نهضة القرن الثاني عشر" المنشور عام 1927. وكلها أعمال دشنت

---

[1] F. Braudel, «Histoire et sciences sociales: La longue durée», in *Ecrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1969, p. 80.

[2] على خلاف فرنسا التي استبطنت فكر كارل لامبريشت، أظهر المؤرخون الأمريكيون، خاصة في جامعة كولومبيا بنيويورك، ترحيبا معلنا لدروسه وأفكاره، فنشروها في مطلع القرن العشرين:
K. Lamprecht, *What is history? Five lectures on the modern science of history*, trad. E. A. Andrews, W. E. Dodd, New York, Macmillan, 1905.

لموضوعات جديدة حول التاريخ الثقافي وتاريخ السلوكيات وحدود التبادل بين التعبير الأدبي والمخيال الجماعي.

ولعبت المدرسة البريطانية من جهتها دورا كبيرا في تطور المفاهيم التاريخية وتداولها في عدد من البحوث بأوروبا وخارجها. يتعلق الأمر بالتاريخ الاجتماعي، وتحديدا ما يعرف بـ "التاريخ من أسفل"، هذا المفهوم الذي بلوره واشتغل عليه المؤرخ إدوارد بالمير طومسون خلال الستينيات من القرن الماضي، في عمله حول نشأة الطبقة العمّالية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر[1]، إذا استطاع كتابة تاريخ يعيد الاعتبار لحياة الكادحين، ليس فقط من الناحية الاجتماعية، بل والثقافية أيضا، في وقت كانت فيه مدرسة الحوليات في فرنسا غارقة في التاريخ الاقتصادي والكمي. هذا "التاريخ من أسفل" هو الذي نجده، في السبعينيات والثمانينيات، بتسميات أخرى إلى جد ما، في فرنسا: "تاريخ الهامشيّين"[2]، وفي إيطاليا: "التاريخ المجهري" أو "الميكروسطوريا"[3]، وفي الهند: "السوبالتيرن ستاديز"[4]. هي مفاهيم

---

[1] E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class*, New York, Vintage Books, 1963.

راجع أيضا مقالته التي عرض فيها لمفهوم "التاريخ من أسفل":
« History from Below », *The Times Literary Supplement*, Thursday, 7 April 1966, pp. 279-280.

[2] يقدم جون كلود شميت في مقالة منشورة في كتاب "التاريخ الجديد"، رصدا للدراسات الفرنسية التي اهتمت بتاريخ الهامش خلال السبعينيات من القرن العشرين. راجع: جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية، بيروت، منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2007، ص 437-480.

[3] تبلور مفهوم "الميكروسطوريا" أو التاريخ المجهري بإيطاليا خلال السبعينيات من القرن العشرين بفضل أعمال كا من جوفاني لفي، وكارلو غانزبورغ، وإدواردو غريندي، الذين التفوا حول مجلة "دفاتر تاريخية" (*Quaderni Storici*)، وأنجزوا دراسات مرجعية هامة، منها:
C. Ginzburg, *Le fromage et les vers: L'univers d'un meunier frioulan du XVI^e siècle* (1976), trad. fr. Paris, Aubier, 1980; G. Levi, *Le pouvoir au village: Histoire d'un exorciste dans le Piémont du XVII^e siècle* (1985), trad. fr. Paris, Gallimard, 1989 (préface de J. Revel: «L'histoire au ras du sol»).

[4] برزت "السوبالتيرن ستاديز" كتيار فكري وإسطوغرافي في الهند، بزعامة المؤرخ الهندي راناجيت غوها، في الثمانينيات من القرن الماضي، في سياق موجة "ما بعد الكولونيالية". وإذا كان هذا التيار يعتبر نفسه مستقلا عن المدارس التاريخية الأوروبية التي تنهل جميعها من النسق الفكري للأنوار، فإنه يبقى في نهاية المطاف تيارا مجددا، مرتبطا في جينيالوجيته بالفكر الأوروبي، وتحديدا الماركسي، الذي أولى أهمية قصوى لـ "التاريخ من أسفل" المهتم بالكادحين والهامشيين، على النحو الذي يظهر مع دراسات المؤرخين البريطانيين، أمثال إدوارد بالمير طومسون، وإريك هوبزباوم، ورودني هيلتون، مؤرخو الطبقة العمالية والبنيات الاجتماعية، وغيرهم من الباحثين ممن كان لهم دور كبير في تطور دراسات التاريخ الاجتماعي التي احتضنتها مجلة "ماضي وحاضر" (Past and Present) الصادرة عن منشورات جامعة أكسفورد منذ عام 1952 (انظر الملحق: النص رقم 33).

متقاربة وذات قرابة، مفاهيم متجدِّدة بحسب السياقات والخصوصيات، مفاهيم تبتكر موضوعاتها من الهامش: القرى النائية وضواحي المدن، الكادحون والفلاحون، المجرمون والمشعوذون، المساكين والمجانين، العاهرات والأقليات، وكل المجالات والفئات التي كانت على هامش دوائر السلطة والقرار، على هامش الآداب والفنون.

يبقى أن عملية تجديد المفاهيم هذه وانتقالها من جامعة إلى أخرى ومن نطاق ثقافي إلى آخر، تخضع لرهانات واستراتيجيات، ولظرفيات إبيستيمولوجية أيضا. في فرنسا مثلا، ساهمت وسائل الإعلام ودور النشر على نحو بالغ في تألق بعض المفاهيم. يظهر هذا مثلا بصورة جلية بخصوص مفهوم الهامش ذي الصلة بالتاريخ من أسفل الذي ألبسَهُ بعض المؤرخين كساءً أنثروبولوجيا. ويعبرِّ عن هذا الأمر عمليا كتاب "مونتايو"، هذه القرية الجبلية النائية في سلسلة البرانس التي أحيا تاريخها الوسيط، الاجتماعي والثقافي، المؤرخ الفرنسي إيمانويل لورْوا لادوري بمهارة معرفية وأدبية حقا، ولكن أيضا بسند إعلامي وتجاري قوي من دار النشر غاليمار، إذ استنسخت منه أكثر من مليوني نسخة[1].

وما ينطبق على المفاهيم يصح أيضا على العناوين، من حيث الانتقال والاقتباس. لنسلط الضوء على عناوين الكتب ذات الشهرة العالمية، مثل "صناعة التاريخ"، و"التاريخ الجديد". عنوان الكتاب الأول، المكون من ثلاثة مجلدات، والذي أشرف عليه جاك لوغوف وبيار نورا عام 1974[2]، هو في الأصل عنوانٌ لمقالة كان قد نشرها ميشال دوسيرتو عام 1971 بمجلة تعنى بالبحوث الدينية[3]. ثم إن التفاعل مع كتاب "صناعة التاريخ" هو الذي ولّد فكرة هذا العنوان: "التاريخ الجديد". لـمّا صدر كتاب "صناعة التاريخ" عن دار غاليمار، كان أحد الصحفيِّين بجريدة لوموند الفرنسية، وهو إيف فلورين، قد نعت مضامين هذا الكتاب بـ "التاريخ الجديد"، قائلا: "يمثل هذا الكتاب اكتشافا شاملا لقارة

---

[1] E. Le Roy Ladurie, *Montaillou, village occitan de 1294 à 1324*, Paris, Gallimard, 1975.
[2] J. Le Goff et P. Nora (sous la direction de), *Faire de l'histoire*, I: Nouveaux problèmes, II: Nouvelles approches, III: Nouveaux objets, Paris, Gallimard, 1974.
[3] M. De Certeau, « Faire de l'histoire », in *Recherches de science religieuse*, t. LVIII, 1970, pp. 481-520.

التاريخ الجديد"[1]. علما بأن كلمة "جديد" كانت شائعة في الكتابات الصحفية والنقدية، ارتباطا بالخصوص بما سمي في ذلك الوقت بـ "الموجة الجديدة" التي نعت بها النقادُ الأفلامَ التي أخرجها سينمائيون مجدِّدون، في طليعتهم جون لوك غودار وفرانسوا تروفو وكلود شابرول. وكان جاك لوغوف قد أُعجب بهذا التوصيف فشرع صحبة روجي شارتي وجاك روفيل في العمل على كتاب جماعي آخر يحمل عنوان "التاريخ الجديد"، صدر عام 1978 عن منشورات ريتز بباريس[2].

في واقع الأمر، يكمن سرُّ نجاح المدرسة التاريخية الفرنسية وتألقها على الصعيد العالمي في القدرة على المواكبة والاقتباس، والبراعة في إعادة الصياغة والتركيب. كما يكمن هذا السّر في السِّجال وعمق النقاش. المدرسة الوضعانية ما كان لها أن تحتل واجهة المشهد الإسطوغرافي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لولا حدَّة النقاش الفكري الذي دار في فرنسا بين التيارين الموجودين بالحقل الثقافي والسياسي، وهما التيار الليبرالي، الجمهوري، العلماني من جهة، والتيار المحافظ، الملكي، الكاثوليكي من جهة ثانية. ويسجل المتتبع نفس الشئ بخصوص مدرسة الحوليات. فقد أبان المؤرخون الجدد، خلال القرن العشرين، عن قدرة كبيرة على الحوار مع العلوم الاجتماعية، ولاسيما علم الاجتماع، بل عن رغبة في الهيمنة عليها.

في عملية التجدُّد هذه، أو إعادة التركيب والصياغة، كما في عملية الاقتباس، وفي آليات الحوار والنقاش مع علوم الإنسان المجاورة، استطاع المؤرخون الفرنسيون احتلال واجهة المشهد المعرفي في فرنسا، وفي أوروبا بشكل عام. صحيح أن مدرسة استراسبورغ راكمت تجربة فريدة في الإسطوغرافية العالمية، إذ لا يوجد مثيل في القرن العشرين، كما يقول المؤرخ البريطاني بيتر بورك، "لما عرفته الكتابة

[1] *Le Monde diplomatique*, juillet 1974, p. 37.
[2] J. Le Goff, R. Chartier, J. Revel (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire* (1ère édition, Paris, Retz, 1978, 574 pages), 2e édition, Bruxelles, Editions Complexe, 1988 (sous la direction de J. Le Goff, 334 pages).
ترجمه إلى العربية محمد الطاهر المنصوري، التاريخ الجديد (طبعة 1988)، مراجعة عبد الحميد هنية، بيروت، منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2007. وتجدر الإشارة إلى أن طبعة عام 1978 تضم عشر مقالات أساسية إلى جانب معجم لأهم المفاهيم الرائجة في العلوم التاريخية. أما طبعة 1988 فقد اكتفت بإعادة نشر المقالات دون المفاهيم.

التاريخية في فرنسا على مستوى الكم والكيف والابتكار"[1]. لكن ينبغي الاهتمام في عملية فهم عطاء هذه المدرسة ومسارها بالطريقة التي نهجها هؤلاء المؤرخون من أجل تسويق منتوجهم المعرفي. فقد اتخذ هذا التسويق سمة إعلامية-ميركانتيلية، إذ كانت لهم اليد الطولى في عددٍ من دور النشر الكبرى مثل فلاماريون وغاليمار، التي تولّوا تدبير سلسلاتها التاريخية مثل "مكتبة الإثنولوجيا التاريخية"، و"مكتبة التواريخ"[2]. كما أنه في دور النشر هذه عقد هؤلاء المؤرخون صلات مع كبار الفلاسفة وعلماء الاجتماع، كما تشير إلى ذلك العلاقة التي ربطت بين المؤرخ بيار نورا والفيلسوف ميشال فوكو بدار النشر غاليمار، عندما كان نورا سيد هذه الدار بامتياز[3]. وامتدت هذه اليد أيضا إلى عددٍ من الجرائد المرموقة مثل "لوموند" و"لونوفيل أوبسيرفاتور" و"لوفيغارو"، التي فتحت صفحاتها لأفكارهم وتصوراتهم. هذا بالإضافة إلى حضورهم المنتظم في البرامج الثقافية التلفزيونية، وتنشيطِ برامج إذاعية هامّة مثل برنامج "إثنين التاريخ" الذي أدار حلقاته جاك لوغوف على أمواج إذاعة "فرنسا الثقافية"[4]، بل وحتى إدارة قنوات تلفزيونية، كما هو حال القناة الفرنسية السابعة ذات التوجه الثقافي، "آرتــي فرنسا"، التي ترأسها المؤرخ الوسيطي جورج دوبي عند نشأتها عام 1986. ولا ننسى بطبيعة الحال إتقانهم للغات حية كثيرة، ولاسيما الألمانية والإنجليزية والإيطالية، مما مكنهم من تقديم محاضرات في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية.

وفي كل هذه المحطات والملتقيات، كان أرباب مدرسة الحوليات يقدمون منتوجهم المعرفي بأسلوب سلس يجمع بين الصرامة الأكاديمية وحسن الصياغة الأدبية، بين التمرين الفكري والفضول المعرفي، مما يفسر الافتتان الذي مارسوه.

---

[1] P. Burke, *The French Historical Revolution. The "Annales" school, 1929-1989*, Cambridge, Polity Press, 1990, p. 1.

[2] سلسلة "مكتبة التواريخ"، على سبيل المثال، التي أدارها المؤرخ بيار نورا منذ عام 1970، داخل دار النشر غاليمار، أصدرت عددا من كتب رواد مدرسة الحوليات، التي حظيت برواج تجاري كبير جدا، منها ميدان المؤرخ لإيمانويل لوروا لادوري (1973-1975)، وزمن الكاثيدرائيات لجورج دوبي (1976)، ومن **أجل عصر وسيط آخر لجاك لوغوف** (1977).

[3] Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Histoire et historiens en France depuis 1945*, Paris, Adpf, 2003, p. 113.

[4] انطلق هذا البرنامج سنة 1966، وحاز على جائزة ديدرو أونيفيرساليس سنة 1985، وتوقّف مع وفاة صاحبه عام 2014.

في [illegible] ووسائل الإعلام. هذا ما تنبّه إليه الأديب والناقد السويسري فيليب كراد في دراسةٍ حول إسطوغرافية الحوليات من منظور نظرية الأدب، كون أن أبحاث المؤرخين الفرنسيين هي أساسا كتابات تبلور الماضي بلورةً سردية، بلاغية، جمالية[1]. فهل يكون التاريخ، في مسعاه إلى الاستناد إلى الأرشيف والموضوعية والتفسير العلمي، مجرد "سرد"، مجرد "جنس أدبي"، مجرد بلورة للنصوص لتقديم "حبكة مفهومة"، كما يقول بول فين[2]؟

لهذه الاعتبارات مجتمعةً، يصعب تقديم تعريف دقيق لمصطلح "مدرسة"، لأنه ملتف بـ "الكثير من الضبابية"، كما أكد على ذلك غي تويلي وجون تولار. "قد نقول، يضيف هذان المؤرخان، فلانٌ ينتمي لمدرسة كذا، فلانٌ لم يخلق مدرسةً، فلانٌ لا ينتمي لأي مدرسة، فلانٌ له صلة بمدرسة كذا.. فلانٌ تأثر بمدرسة كذا.. ظاهريا، يرتبط مصطلح مدرسة بالعلاقات التي تنشأ بين الأساتذة والتلامذة. لكنه في الواقع، يشمل شبكة الصداقات والإنتماءات والروابط ذات الصلة بالهيمنةِ والزبونيةِ والإيديولوجيةِ، وأحيانا بالفلسفة المشتركة بين جماعة المؤرخين"[3]. وتبقى الصلة بين الأساتذة والتلامذة القائمة على أساس الإشراف وثقافة الاعتراف محددةً في نشأة المدرسة واستمراريتها. عندما سُئل بيار توبير، وهو من المؤرخين الوسيطيّين المرموقين في فرنسا، عن نسبه الفكري، أجاب: "عندما اخترتُ هذه المهنة في الخمسينيات، كانت مرجعياتي هي أعمال مارك بلوك، وجورج دوبي الذي كان شابا". ثم أضاف: "لما بدأتُ متابعة سيمناز روبير بوتريش، كانت أطروحة جورج دوبي [حول الفيودالية بمنطقة ماكونيا] ما تزال مرقونةً. كان روبير بوتريش يقول: "أتعلمون، سأقدم لكم نتائج أطروحة ما تزال مرقونةً نوقشت مؤخرا... هي أطروحةٌ باحث شاب يدرّس بجامعة إيكس جنوب فرنسا، يدعى جورج دوبي". ويختم بيار توبير: "بالنسبة لي، كان المرجع هو مارك بلوك وكتابه "المجتمع الفيودالي"... ثم أفادني جورج دوبي إفادةً هائلة، إذ كان يمنح لرؤية مارك بلوك عمقا كبيرا.."[4].

---

[1] Ph. Carrad, *Poetics of the New History. French historical discourse from Braudel to Chartier*, Baltimore/Johns Hopkins University Press, 1992.

[2] P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, Seuil, 1971, p. III.

[3] G. Thuillier et J. Tular, *Les écoles historiques*, Paris, PUF, 1990, p. 7.

[4] P. Toubert, « L'histoire médiévale des structures », entretien avec N. Offenstadt, Genèses, 60, septembre 2005, p. 139.

من هذا المنظور، يصح الحديث عن مدرسة. عندما نقول مدرسة برلين (المدرسة المنهجية)، أو مدرسة السوربون (الوضعانية)، أو مدرسة استراسبورغ (الحوليات)، أو المدرسة الإيطالية (الميكروسطوريا)، أو المدرسة الهندية (السوبالتيرن ستاديز)، فإن الأمر يعني جماعة من المؤرخين يرتبطون فيما بينهم بنَسبٍ منهجي وفكري على مدى أكثر من جيل واحد، مع ما توفره بنية النسب هذه، ضمن هذه المدرسة أو تلك، من إمكانيات التجديد والابتكار والعطاء، أو ما تتضمنه في المقابل من مخاطر ومنزلقات من حيث العناد في التشبث بخط معرفي معين، أو الإفراط في تلقي نظريات العلوم المجاورة، أو مسايرة رياح الطفرات الإبيستيمولوجية، مما يؤدي بها إلى الإنفجار وحتى الإندثار، كما حصل لمدرسة الحوليات في الثمانينيات، كما سنرى في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

في المحصلة، تبدو الكتابة التاريخية، في مسار التجديد والابتكار والتأثير والتأثر، مثل الدائرة. لكنها دائرة مفتوحة ومتواصلة. كل الجهد الذي بذله رانكه في القرن التاسع عشر، والذين داروا في فلكه من المؤرخين الألمان والفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين، قام على أساس التنقيب في تاريخ الدولة، تاريخ السياسة والدبلوماسية والحرب. ولـمّا تطورت مناهج البحث خلال القرن العشرين بتلقيح المقاربة التاريخية بحقن معدّة في مختبرات العلوم الاجتماعية، وخاض المؤرخون غمار التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ثم الثقافي، وحصل انحباس إبيستيمولوجي في هذه الحقول الجديدة، كان الحل الذي اقترحه المهتمون بتاريخ التاريخ هو العودة إلى التاريخ السياسي. صحيح أن زاوية المعالجة تختلف من ليوبولد فون رانكه، ومؤلفه حول تاريخ اللاتين والجرمان (1824)، إلى روني ريموند، صاحب الكتاب الجماعي "من أجل تاريخ سياسي" الصادر عام 1988[1]، في سياق ما يعرف بـ "المنعطف النقدي". لكن الإشكالية الرئيسية عادت بقوة، وهي الحدث ودور الفرد كفاعل سياسي، بالرغم من الأضواء التي سلطها الباحثون على الثقافة السياسية والأشكال الثقافية للسلطة، أو زوايا المعالجة التي أخذت بعين الاعتبار سيكولوجية الرأي العام والسلوكيات السياسية الجماعية.

*

[1] R. Rémond (dir.), *Pour une histoire politique*, Paris, Seuil, 1988.

ينتظم هذا الكتاب وفق حيِّزين: في الحيِّز الأول، وضعتُ قسمين يبدوان متدرجين من الناحية الزمنية، لكنهما لا يخلوان من تداخل على المستوى الموضوعاتي: يهم القسم الأول نشأة المنهج التاريخي في مطلع القرن التاسع عشر، أولا في شخص مدرسة برلين، ثم في امتدادها الفرنسي مع مدرسة السوربون خلال النصف الثاني من القرن. ويرتبط القسم الثاني بالتحول الذي حصل في المعرفة التاريخية، خاصة مع مدرسة استراسبورغ، وذلك بتسليط الضوء على أجيال متعاقبة، امتدت على مدى القرن العشرين، جدَّدت هذه المعرفة وتسبَّبت في انحباسها في الوقت ذاته. هذا، دون إغفال المخارج الإبيستيمولوجية التي فتحها أصحاب "المنعطف النقدي" في أواخر الثمانينيات والتسعينيات حينما دعوا إلى العودة إلى الحدث والفاعل السياسي. وبطبيعة الحال، لايستقيم الانتقال من مدرستي برلين والسوربون إلى مدرسة استراسبورغ دون التوقف عند المنعطف الإبيستيمولوجي الذي مثله النقاش المعرفي الخصب بين علماء الاجتماع الدوركايميين وجماعة المؤرخين، والذي أنجب جيلا من الباحثين المجدِّدين في مجال الكتابة التاريخية.

وقد حرصتُ في هذين القسمين على الرجوع إلى المؤلفات الأصلية التي أنجبها المؤرخون وعلماء الاجتماع في القرن التاسع عشر، والتي بدونها لا يستقيم البحث في هذا الموضوع. وهي مؤلفات مكتوبة باللغتين الفرنسية والإنجليزية أو مترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية. كما حرصت على الأخذ بعين الاعتبار رؤية الأنجلوساكسونيين للإسطوغرافية الألمانية والفرنسية، وخاصة رؤية المؤرخين البريطانيين والأمريكيين ممن أنجزوا خطابات لا تخلو من أهمية حول مدارس برلين والسوربون واستراسبورغ، من أمثال كارول فينك، وبيتر بورك، ونورمان كانتور، وجورج إيكرز، وميري روبين، وستيوارت كلارك، وكارولين هوفيرل[1]. ومن

[1] C. Fink, *Marc Bloch. A life in History*, Cambridge, Cambridge University Press, 1989; P. Burke, *The French Historical Revolution. The "Annales" school, 1929- 1989,* Cambridge, Polity Press, 1990; N. Cantor, *Inventing the Middle Ages: The Lives, Works and Ideas of the Great Medievalists of the Twentieth Century*, Cambridge, 1992; G. Iggers, *Historiography in the Twentieth Century: From Scientific Objectivity to the Postmodern Challenge*, 1997; M. Rubin, ed., *The Work of Jacques Le Goff and the Challenges of Medieval History*, Woodbridge, Boydell Press, 1997; S. Clark,

جهة أخرى، اطلعتُ على الدراسات المكتوبة باللغة العربية التي أنجبها عددٌ محصور من المؤرخين العرب المهتمين بقضايا المنهج والكتابة التاريخية، وخاصة "مفهوم التاريخ" لعبد الله العروي، و"تاريخ التأريخ" لوجيه كوثراني، و"تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية" لقاسم عبده قاسم، و"أساسيات منهجية التاريخ" لناصر الدين سعيدوني، و"الكتابة التاريخية" لخالد طحطح، و"المدارس التاريخية الحديثة" للهادي التيمومي. هذا بالإضافة إلى دراسة مصطفى حسني إدريسي المكتوبة بالفرنسية، والتي تلقي الضوء على قضايا "التفكير التاريخي". ولا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال الترجمات العربية التي همت المؤلفات والمقالات ذات الصلة بمدرسة الحوليات الفرنسية، ولاسيما تلك التي اشتغل عليها المؤرخ التونسي، المرحوم محمد الطاهر المنصوري.

وفي الحيّز الثاني من هذا المؤلَّف، وضعتُ شبكةً من النصوص، عددها أربعون نصا. وهي بعدد الكنانيش التي توفرت لديَّ لما عزمتُ على تحويل هذه الدروس إلى كتاب يستفيد منه الطلاب والباحثون. ففي هذه الكنانيش جمعتُ لمدة ثلاثين سنة، وهي المدة التي قضيتها في تدريس المناهج التاريخية، معطيات حول مختلف المدارس الأوروبية في شكل دروس ومحاضرات وسيمينارات بجامعة ابن طفيل وجامعات مغربية أخرى. لقد اكتشفتُ في تجربتي في مجال التدريس، أن الطلاب يستطيعون استيعاب النظريات والمفاهيم التي أنجبتها هذه المدارس، على نحو أفضل، من خلال نصوص ملموسة، أو بعبارة أخرى من خلال الاشتغال على فقرات مأخوذة من مختلف الخطابات التي همت المنهج والتناهج.

الرباط، يونيو/حزيران 2018

---

ed. The Annales School: Critical Assessments, London, Routledge, 1999; C. Hoefferle, *The Essential Historiography Reader*, New Jersey, Boston, Pearson, 2011.

القسم الأول

مدرسة برلين

1

من عصر الفلسفة إلى عصر العلم

السياق الإبيستيمولوجي الذي أفرز التاريخ كعلم من بين علوم إنسانية كثيرة انتظمت خلال القرن التاسع عشر انتظاما منهجيا، معقدٌ ومتشابك. يتعلق الأمر بانفصال المعارف عن بعضها البعض: علوم الطبيعة من جهة، وعلوم الإنسان من جهة أخرى. وكانت الموجة الوضعانية، في القرن المذكور، التي ربطت فهم الواقع بقواعد العلم المبنية على الملاحظة العيانية والتجربة، قد ساهمت على نحو كبير في تصنيف هذه العلوم، كما يظهر مع العالم الفرنسي أوغست كُونْت الذي وضع ترتيبا يبدأ بالرياضيات وينتهي بعلم الاجتماع، مرورا بعلم الفلك والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا. ويعكس هذا التراتبُ التمييزَ بين علوم مجردة كالرياضيات، وعلوم ملموسة كالفيزياء، وعلوم مباشرة كالسوسيولوجيا أو ما سمّاه في "دروس الفلسفة الوضعانية" بـ "الفيزياء الاجتماعية" التي تبحث في قوانين التنظيم الاجتماعي[1].

في الأصل، كان الإعمال العلمي قد انطلق انطلاقة ملحوظة خلال القرنين، السادس عشر الذي يوافق عصر النهضة، والسابع عشر الذي يعرف بالعصر الكلاسيكي، مدشنا بذلك بداية تراكم صار مع مرور الزمن كثيفا ومؤثرا من الوجهة المعرفية. لقد انبنت هذه الانطلاقة على أساس الرياضيات التجريدية والملاحظة الفيزيائية والتجريب الكيميائي، مع عدد من العلماء، في طليعتهم الرياضي الفرنسي روني ديكارت (1596–1650) الذي أبرز أهمية الشك في فهم التقاليد الموروثة عن الماضي، وكل الأمور التي تبدو بديهية في محيط الإنسان، والفيزيائي الإرلندي روبيرت بويْل (1627–1691) الذي كان مقتنعا بالتجربة وسيلةً لفهم آليات اشتغال الظواهر الطبيعية.

---

[1] A. Comte, *Cours de philosophie positive*, t. IV, Paris, Bachelier, imprimeur-libraire, 1839, pp. 1-223.

ولـمّا حلّ القرن الثامن عشر، الذي اتسعت فيه أسئلة الوجود والحقوق والقيم، ضمن دينامية التنوير التي عملت على قضم مساحة التفكير الديني في مختلف بلدان أوروبا الغربية، كان الباب قد انفتح على مصراعيه أمام العلماء والتقنيّين للدفع بالفهم المادي للعالم المحيط بهم إلى أبعد الحدود. ففي قرن العقل هذا بدأت تتشكّل السلطة العلمية لتقوم مقام السلطة الغيبية والتنبؤية المرتبطة بالفهم التقليدي للوجود، الموروث منذ القدم، مثل الدين والتنجيم والخيمياء. ويعبّر المعجم العقلاني للعلوم والفنون والمهن (الأنسيكلوبيّديا) الذي صدر بباريس، ما بين 1751 و1772، تحت إشراف الفيلسوفين المناهضين لسلطتي المونارشية والإكليروس، دونيس ديدرو وجون دالمبير، عن الحيوية الفكرية الكبيرة التي عرفها عصر التنوير، والتي ساهم فيها مجموعة عريضة من الفلاسفة والأدباء الكبار. فقد قدّم هذا المعجم حصيلةً لما أنتجه العقل البشري، وركّز على قدرة الإنسان على التحكم في حياته وتغييرها نحو الأفضل.

لقد مثل عصر الأنوار محطة مركزية في طريق تحول العقل الأوروبي إلى عقل علمي يسعى إلى تطوير الحياة الإنسانية. ففي هذا العصر ظهرت فكرة التقدم. وهذا أمر في غاية الأهمية، لأنه ارتبط بالثقة في العلم وما يتيحه من إمكانيات كبيرة لتفسير الوجود، وفهم نظام المجتمع فهما ماديا، بغية التحرر من الخرافة التي يسهر عليها الأساقفة، والاستبداد الذي يمارسه الملوك. وكان فلاسفة الأنوار في فرنسا سبّاقين لبلورة هذا المفهوم بمعناه الحديث، وذلك على غرار الكاتب هونوري ريكيتي الملقب بـ ميرابو الذي يعدّ أول من استعمل كلمة "تقدم" سنة 1757 للدلالة على "حركة الحضارة إلى الأمام باتجاه حياة زاهرة"[1].

يظهر أثر عصر الأنوار عبر سلسلة من المحطات المعرفية، أهمها نشأة الصالونات الفلسفية والأدبية والأكاديميات. برزت الصالونات الفلسفية والأدبية بصورة خاصة في باريس. وهي ملتقيات فكرية كانت تقام في البيوتات الكبرى أو في الفنادق وحتى في المقاهي، ويحضرها فلاسفة وأدباء وشعراء وفنانون لمناقشة القضايا الفكرية والسياسية بمنطق نقدي لاذع حيال تسلط الكنيسة واستبداد السلطة. ومن أشهر هذه الصالونات صالون العقل بمدينة باريس، الذي كان يتردد

[1] J. Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?*, Paris, Seuil, 2014, p. 172.

عليه كبار الفلاسفة والأدباء من أمثال مونتيسكيو وديدرو ودالمبير، والذي كانت تدير خلقاته سيدةٌ بورجوازية تدعى ماري تيريز جوفران ما بين 1749 و1777، والذي بلغ صيته دولا أوروبية عديدة مثل روسيا وبولندة والسويد[1].

وقد مكنت هذه الحيوية الفلسفية والأدبية من انشار الأفكار العلمية بشكل عريض في أوساط المثقفين والمتعلمين بواسطة إبداعات أدبية صاغت الكشوفات العلمية في أشعار رُدِّدت في الصالونات والمنتديات. يظهر ذلك مع الأديبين والفيلسوفين الفرنسيين، فولتير وديدرو. الأول عرض النسق الفيزيائي للعالم إسحاق نيوتن في أبيات شعرية، والثاني يسَّر فهم فرضيات التطور من خلال أشعار غنائية[2]. هذا بالإضافة إلى الترجمات التي عرفها عصر الأنوار، والتي نقلت العلوم والمعارف من لغة إلى أخرى داخل الثقافة الأوروبية، منها على سبيل المثال، ترجمة كتاب إسحاق نيوتن "الأصول الرياضية للفلسفة الطبيعية" من طرف الأديبة الفرنسية إميلي شاتلي التي لعبت أيضا دورا كبيرا في التعريف بتجارب الفيزيائي الألماني غوتفريد لايبْنيتز حول الطاقة الحركية.

أما الأكاديميات فقد عرفت ازدهارا كبيرا في القرن الثامن عشر، لدرجة أن عددها فاق السبعين في أوروبا[3]. وقد لعبت هذه الجمعيات العالِـمة دورا كبيرا من الناحية المعرفية بفضل مساهمتها الكبيرة في الخلق والإبداع، حتى أنها غطّت على الجامعات رغم أن عددَ هذه الأخيرة كان يفوق المائة على المستوى الأوروبي، إذ كانت مهمتها قد انحصرت في نقل المعرفة دون ابتكار أو تجديد. هذا ما دفع الأديب الفرنسي بيرنار فونتونيل إلى نعت القرن الثامن عشر بـ "قرن الأكاديميات"، هذه المؤسسات النخبوية التي أسَّسها ملوك أوروبا ممن استنارت عقولهم في مرحلة كانوا يحكمون فيها شعوبهم بقبضة من حديد. ومن أبرزها، "أكاديمية بافاريا للعلوم" التي أُنشأت عام 1759 بمدينة ميونيخ على يد الملك

---

[1] A. Lagarde et L. Michard, *Le XVIII^{e} siècle: Textes et Littérature*, Paris, Bordas, 1970, pp. 7-8.

[2] محمد حبيدة، تاريخ أوروبا من الفيودالية إلى الأنوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: بحوث ودراسات رقم 42، 2010، ص 162.

[3] حول هذه الجمعيات العالمة، راجع:

J. E. Mac Clellan, « Learned Societies », in *Encyclopedia of the Enlightenment*, ed. A. Ch. Kors, Oxford, Oxford University Press, 2003, pp. 371-377.

ماكسيميليان الثالث، والتي كانت تتكون من قسمين، واحد للفلسفة والتاريخ، وآخر للرياضيات والفيزياء. لكن ثمة أكاديميات أخرى لاح بريقها منذ القرن السابع عشر مثل "أكاديمية لندن الملكية لتطوير المعرفة الطبيعية" التي رأت النور عام 1660 في عهد الملك شارل الثاني، والتي احتضنت عددا من العلماء، منهم إسحاق نيوتن الذي قدم فيها نظريته البصرية. وأيضا "أكاديمية العلوم الملكية" بباريس التي أنشأها لويس الرابع عشر عام 1666 بمبادرة من وزيره جون باتيست كولبير، والتي احتضنت أشغالـها المكتبةُ الملكية يومين في الأسبوع، الأربعاء والسبت. وكانت هذه الأكاديمية قد ضمت فرعين علميين، "الأول احتضن الرياضيين (بما فيهم علماء الفلك والفيزياء)، والثاني استقبل فلاسفة الطبيعة (بما فيهم الكيميائيين والأطباء)"[1]. هنا وهناك، كان يلتقي المفكرون والعلماء قصد تعميق بحوثهم وبلورة نظرياتهم.

لقد لعبت الصالونات الأدبية والأكاديميات دورا معرفيا مزدوجا. من جهة، كان هنالك ميل تجريدي إلى بلورة أفكار ونظريات تصب في معظمها في اتجاه إعمال العقل للتخلص من هيمنة الكنيسة. ومن جهة ثانية، كانت هنالك رغبة أكيدة في إخضاع الأفكار والفرضيات للفحص والتجربة قصد نفيها أو التأكد من صحتها، أو تعديلها بتغيير زاوية النظر إليها وفق مؤشرات وقياسات مغايرة عما جرى به العمل في تجارب سابقة. وقد تأتى ذلك باتباع طرق معلومة واستخدام أدوات ملموسة مكنت من الانتقال من الملاحظة الكيفية إلى الملاحظة الكمية القائمة على تجميع المعطيات وتكرار التجارب. وهذه المنهجية في العمل هي التي مكّنت من بناء قواعد البحث العلمي، ويسّرت التوصل إلى نتائج واعدة، أو التمهيد لكشوفات جديدة، أو صياغة فرضيات يقبلها العقل. هذا ما تحقق أول الأمر في مجال علوم الطبيعة، ثم فيما بعد في ميدان علوم الإنسان[2].

وفي المحصلة غلب التجريب على التجريد، إذ طرأ انتقال من نقاش فلسفي مبني على الافتراض إلى تفحص علمي يسعى إلى التأكد من الأشياء[3]. هذا ما نادى

---

[1] A. R. Hall, *The Scientific Revolution, 1500-1800: the formation of modern scientific attitude*, London, Longman, 1954, p. 197.
[2] A. R. Hall, *The Scientific Revolution, op. cit.*, pp. 186-216.
[3] *Ibid.*, p. 199.

به على نحو جلي الفيلسوف الألماني إمانويل كانط في كتابه "نقد العقل المحض" (1781)، إذ عرض "الفرق بين المعرفة المحضة والمعرفة الأمبيرية"، وأكد، وهو العارف بما حققته فيزياء إسحاق نيوتن، على التطور الحاصل في علم الطبيعة بفضل الاستناد إلى التجربة، "بعدما كان قد ظل عبر قرون طويلة مجرد تخبط عشوائي"[1]. من هنا بدأ يظهر الفرق بين العالم والفيلسوف، ذلك أن "العالم كان عليه أن يمتلك الفكرة التي هي أساسا فكرة فلسفية، من حيث الكيفية التي يعتزم بواسطتها فهم الطبيعة قبل أن ينكب على موضوعه. أما عمليا، فكان عليه أن ينسلخ من عباءة الفلسفة، وأن يشتغل محلّلا لأشياء قابلة للفحص"[2].

بفضل التفحص والتجريب، إذن، حصل الطلاق بين الفلسفة والعلم خلال القرن التاسع عشر. لقد تفككت الفلسفة مثل "إمبراطورية عظيمة كانت مكونة من أقاليم مختلفة، فتفتّتت بالتدريج واستقلت عن النفوذ المركزي"، وفق استعارة الفيلسوف الإيطالي باولو باريني[3]. هكذا، ابتعدت العلوم الطبيعية عن المطارحات الفكرية، واتجهت بمختلف مشاربها، نحو مزيد من الوضوح في الرؤية والتناول، لتتطور أكثر فأكثر. وقد ارتبط هذا التطور بالانتظام حول موضوع محدَّد والاشتغال عليه وفق قواعد مضبوطة. من هذه العلوم، مثلا، البيولوجيا التي محورت أبحاثها حول الأنساق الحية، والفيزياء التي ركّزت على المادة مجالا للتنقيب، والكيمياء التي جعلت من تشكل المادة وتغيرها موضوعا للاشتغال. إنه عصر الباحث المتخصص، أو "عصر التخصُّص" وفق تعبير أوغست كُونْت الذي اعتبر هذا القرن "أجمل عصر من حيث روح التخصص العلمي"، إذ تفوّقت فيه روحُ التفاصيل على روح الطروحات العامّة[4].

لقد شهد القرن التاسع عشر تقدما غير مسبوق على مستوى انفصال العلوم عن بعضها البعض، وبحثها عن أسباب التخصص وتأكيد الذات. ومن مظاهر هذا التقدم:

---

[1] عمّانوئيل كنط، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1988، ص 33.
[2] A. R. Hall, *The Scientific Revolution*, *op. cit.*, p. 159.
[3] P. Parrini, « Science et philosophie », in *Diogène*, n° 228, 2009, pp. 114-115.
[4] A. Comte, *Cours de philosophie positive*, t. VI, Paris, Bachelier, imprimeur-libraire, Paris, 1842, 56e leçon, p. 290.

- مراجعة النظريات السائدة وأنظمة الفهم القديمة الموروثة أحيانا عن المنظومة الإغريقية، بالاستناد إلى أدوات قياس جديدة تجمع بين البحث الميداني والتجريب المخبري.
- ✓ الانطلاق من التراكمات المعرفية الموجودة والاشتغال عليها وتطويرها.
- ✓ بروز علماء كبار كانت لهم سلطة معرفية كبيرة في ميدان اشتغالهم.

في هذه الدينامية، تمأسس العلم والبحث العلمي واتخذا سمة الاحتراف، إذ تراجع دور الأكاديميات الملكية والدواوين والصالونات الأدبية التي كان يشرف عليها الفلاسفة والأدباء وعشاق المعرفة، واتسع في المقابل عطاء الجامعة كمؤسسة للبحث العلمي، خاصة مع اعتناء الدولة المتزايد بالتعليم، إذ اهتمت بإنشاء المدارس العليا والمختبرات والمكتبات، التي كثر بها عدد الباحثين المحترفين والطلاب الراغبين في التحصيل الدقيق. وكانت ألمانيا رائدة في هذا المجال، إذ ابتكرت جامعاتها طريقة التدريس بواسطة السيمنار، وأكسبت الأستاذ صفة الباحث المختص في ميدان من الميادين العلمية، طبيعية كانت أو إنسانية، كونه يدرِّسُ برنامجا يحدِّدُه على نحو شخصي بالعلاقة مع طبيعة أبحاثه، ويحررُ أطروحات ومؤلفات ومقالات انطلاقا من أبحاث معلومة، ويشرفُ على دوريات متخصصة[1].

لقد حصل تحول كبير داخل الجامعة خلال القرن التاسع عشر، من مهمة تحصيل المعرفة بشرح النصوص وحفظ المتون ونقل الإرث الفكري إلى الدارسين على النحو الذي يتلاءم والحفاظ على القيم السائدة، إلى مهمة إنتاج المعرفة، وذلك بالبحث التجريبي والخلق المعرفي والابتكار، وهي عمليات فعفعت اليقينيات وساهمت في سيرورة التقدم التي صارت غايةَ كل الجامعيِّين، مدرِّسين ودارسين. من هذه المؤسسات العلمية:

أولا: الجامعات. منها جامعات فتية كجامعة برلين التي رأت النور عام 1810، والتي ضمت عددا من الكليات، في مقدمتها كلية الفلسفة التي كانت تنتسب إليها علوم الطبيعة، ومجموعة من العلماء، أمثال الكيميائي فيلام فون هوفمان، والفيزيائي هيرمان فون هيلمولتز، وعالم الرياضيات إرنست كومار. هذا بالإضافة إلى الجامعات العريقة التي كانت قد تأسست في العصر الوسيط وراكمت

[1] Ch. Charle et J. Verger, *Histoire des universités*, Paris, PUF, 1994, p. 58.

تجارب كثيرة على مر التاريخ، وبالخصوص أكسفورد والسوربون. فجامعة أوكسفورد انفتحت خلال القرن التاسع عشر بشكل كبير على علوم الطبيعة بعدما كانت مختصة بصفة أساسية في الدراسات الإنسانية. أما جامعة السوربون، فقد شهدت إصلاحا شاملا ابتداءً من عام 1806 مع نابوليون الأول، إذ صارت تضم خمس كليات، منها كلية العلوم التي أنجبت مجموعة من العلماء، أبرزهم عالم الرياضيات سيلفيستر فرانسوا لاكروا، وكلية الآداب التي انتسب إليها مؤرخون كبار أمثال إرنست لافيس وشارل سينيوبوس وغابريال مونو.

ثانيا: المؤسسات العلمية المتخصصة، ذات الصبغة المهنية مثل المدرسة المتعددة التقنيات، أو البُوليتيكْنيكْ، التي تأسست عام 1794 بباريس لتكوين المهندسين، والتي أنجبت علماء كبار مثل الفيزيائي هنري بيكريل مكتشف الإشعاع النووي، أو ذات الصبغة المعرفية الصرفة، كمتاحف التاريخ الطبيعي. وهنا لابد من ذكر المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي الذي رأى النور في فرنسا عام 1793 بغرض البحث العلمي ونشر المعرفة العلمية، ومتحف التاريخ الطبيعي لمدينة لندن الذي يعنى بعلوم الحياة والأرض. في هذا الباب، يمكن الإشارة أيضا إلى كوليج دو فرانس بباريس. وهي مؤسسة للبحث العلمي اتخذت هذه التسمية عام 1870، بعدما كانت تعرف بالكوليج الملكي منذ عام 1530، على عهد الملك فرانسوا الأول.

وكان من نتائج هذه الدينامية العلمية الكبيرة أن اكتسبت العلوم قيمة كبيرة بفضل ما حققته من اكتشافات واختراعات. لكن هذه الأخيرة ما كان لها أن ترى النور لولا الملاحظة، لولا التجريب، لولا الاستدلال، لولا البرهنة. وبعبارة أخرى، القواعدُ المنهجية التي وضعها روني ديكارت منذ مطلع القرن السابع عشر، والتي تقوم على التشكيك في المسلمات وتدقيق المعطيات وتحليلها وتركيبها بالانتقال من البسيط إلى المعقد[1]، هي التي مكنت من إنجاز مختلف الكشوفات العلمية في القرن التاسع عشر، سواء تلك التي كان لها فضل صحي، كما يظهر مع البيولوجي الفرنسي لويس باستور، صانع اللقاح، أو فضل تقني، كما هو الحال

---

[1] R. Descartes, *Discours de la méthode* (1637), Paris, Flammarion, 1908, pp. 13-14.

بهذا الخصوص، يقول العالم الألماني غوتفريد لايبنيتز (1646-1716): "هناك شيء أكثر أهمية من الاكتشافات الجميلة، وهو معرفة المنهج الذي تمت به هذه الاكتشافات". كلود بريزنسكي، **تاريخ العلوم: اختراعات واكتشافات وعلماء**، ترجمة سارة رجائي يوسف، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 8.

مثلا مع الفيزيائي الألماني هاينريش هيرتز صاحب الذبذبات الهيرتزية التي تعتبر أصل كل التطورات اللاحقة في مجال الاتصال اللاسلكي، أو فضل فكري على النحو الذي جسده النقاش الفكري، عقب صدور أبحاث العالم البريطاني تشارلز داروين، وخاصة "أصل الأنواع" (1859) و"أصل الإنسان" (1871)، التي فضحت ما تبقى من يقين لدى الكنيسة.

لقد كان لهذه الحركة العلمية والعقلانية، المبنية على التجربة وربط الحياة بإرادة البشر والتشبع بمفهوم التقدم، عظيم الأثر على التاريخ، إذ تحرَّر من النظرة اللاهوتية الموروثة عن القرون الوسطى. فالرهبان كانوا قد شيَّدوا تصورهم التاريخي على "خضوع الناس لسلطة [إلهية] أعلى منهم"، كون أن "التاريخ يجري في قالب محدد سلفا، لا دخل للإنسان فيه"، ضمن رؤية غلب عليها التشاؤم، إذ عرضت التاريخ الإنساني في صورة مسيحية قاتمة، ألا وهي صورة "مأساة مستمرة تنتهي بالخلاص"[1]. ولعل أبرز من انتقد هذا التصور، من فلاسفة الأنوار، وسعى إلى تجاوزه أخذا بعين الاعتبار إرادة البشر في حركة التاريخ هو فولتير الذي دعا إلى التخلي عن تاريخ الرسل والقدّيسين والاهتمام بتاريخ الناس على النحو الذي تبرز فيه إراداتهم الدنيوية، وكأنه يرسم ما سيكون عليه التاريخ بعد مائة سنة من عصره. يقول: "قد يحصل في وقت قريب أن تتطور طريقة كتابة التاريخ كما حصل ذلك في الفيزياء. فالابتكارات الجديدة تمكنت من إبعاد الأنساق القديمة. يهمنا أن نعرف الجنس البشري بهذه التفاصيل القيمة التي تشكل اليوم أساس الفلسفة الطبيعية..."[2].

كانت ولادة التاريخ، بالمعنى الحديث للكلمة، عسيرةً. في محطة أولى، تحرر التاريخ من التصور الديني، لما انتزعه فلاسفة الأنوار من قبضة الكنيسة، ليتحوَّل إلى مادة علمانية، حيث خلع المؤرخ لَبوس اللاهوتي، وصار يفهم التاريخ فهما واقعيا، بإخراج الأنبياء والقديسين من حقل التاريخ، وكتابته بمنطق الفعل المادي، وتعاقب الإرادة البشرية. وفي محطة ثانية، ابتعد الفهم التاريخي عن الفلسفة بتفادي الخوض في المطارحات النظرية، حيث انفلت من القالب الذي صنعه

---

[1] قاسم عبده قاسم، تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000، ص 163-165.

[2] F. Voltaire, *Nouvelles considérations sur l'histoire* (1744), Œuvre de Voltaire, vol. XVI, Paris, 1878, pp. 138-141.

الفلاسفة، والذي يقضي بجعله "تاريخا فلسفيا" تكون مهمته هي "التفكير في تطور الشعوب والحضارات"، ضمن رؤية ترى في التاريخ أداةً "لتحليل تقدم البشرية في مسالك العقل"، كما تصور ذلك الفيلسوف كوندورسي في فرنسا[1]. هكذا، ابتكر المؤرخ زيا جديدا، زي العلماني والعالِـم؛ زي المحلّل والناقد. الزي المنهجي الذي أدخل التاريخ في مرحلة الممارسة الاحترافية المرتبطة بالتجريب[2]، ذلك أن كتابة التاريخ أصبحت منوطة بباحثين ينطلقون في أبحاثهم من الوثائق، ويتقنون اللغات الكلاسيكية (اللاتينية والإغريقية) وأدوات تفحص النصوص والتأكد من صحتها وإخضاعها للنقد والتحليل، بغية إدراك سير التاريخ وليس التناظر في منحاه. لقد عوَّض المؤرخ، خلال القرن التاسع عشر، السؤالَ الفلسفي حول منحى التاريخ كون أن هذا الأخير يجسد التطور باتجاه عظمةِ الدولة وحرية الفرد، وارتقاء الأخلاق والآداب والفنون، بسؤال عِلمي ملموس حول سير التاريخ: كيف تطورت الأمور في تفاصيلها ودقائقها بتقديم الحجة والدليل؟ تغيَّر هذا المنظور في ألمانيا في مرحلة أولى، ثم في فرنسا في مرحلة ثانية، ليمتد بعد ذلك إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وباقي جامعات العالم، مع التوسع الأوروبي الاستعماري.

---

[1] F. Furet, *L'atelier de l'histoire*, Paris, Flammarion, 1982, pp. 111-112.

[2] يرى المؤرخ الفرنسي جيرار نواريل في مقالة هامة جدا تحت عنوان "نشأة مهنة المؤرخ" أن المعرفة التاريخية وممارسة هذه المعرفة قبل القرن التاسع عشر، أي قبل المدرسة المنهجية، تنتميان إلى "حقبة ما قبل التاريخ"، في إشارة إلى أن كتابة التاريخ طبقا لمنهج معلوم بدأت خلال هذا القرن. راجع:
G. Noiriel, « Naissance du métier d'historien », *Genèses. Sciences sociales et Histoire*, n° 1, 1990, p. 58.

2

رانكه

قواعد علم التاريخ

إذا كان القرن الثامن عشر عصر الفلسفة التي حررت التاريخ من قبضة اللاهوت، فإن القرن التاسع عشر هو قرن التاريخ، حيث نشأ البحث التاريخي وتخلص من المطارحات الفلسفية. ففي هذا القرن، انتقل إدراك الماضي من الانطباع والحكم المسبق إلى التنقيب في الأرشيف والطرح الموضوعي. في القرن التاسع عشر أيضا، تمهّن التاريخ وتأستذ، أي صار مهنةً وارتبط بدروس الأساتذة. وكانت ألمانيا قد لعبت دورا رئيسيا في نشأة التاريخ كحقل معرفي يتوفر على قواعد معلومة وموضوع مخصوص، ويشرف عليه أرباب قادرون على تحصينه والدفاع عنه في وجه الذين يستسهلونه ويتطفّلون عليه.

في ألمانيا، تيسّرت هذه العملية بفضل الجامعات البروتستانتية التي رأت النور في القرن السادس عشر، قرن الإصلاح الديني. فالتفكير البروتستانتي تفكيرٌ نقدي، منذ ديدي إيراسم ومارتن لوثر وجون كالفن، ذلك أنه بالاستناد إلى الفيلولوجيا، أو فقه اللغة، هذه المعرفة التي تبحث في أصول الكلمات وتقارن فيما بينها في أكثر من لغة، وفي التغيرات التي تطرأ عليها عبر الزمن، أخضع مثقفو عصر النهضة الإنجيلَ للنقد، باعتباره نصاً، أولا وقبل كل شيء، للتحقق من صحة الصيغة اللاتينية، والكشف عن التشوهات التي طرأت عليها وذلك بالرجوع إلى الأصل المكتوب باللغة الإغريقية. وشيئا فشيئا، ظهر منقّبون متحررون من التصور الديني التقليدي الذي يرى في التاريخ انتقالا من حقبة وثنية إلى حقبة مسيحية، وتعاقبا لإرادة الرسل والقدّيسين. فصار التدريس بهذه الجامعات، في مجال الإنسانيات بصفة خاصة، يشتغل بمنطق المساءلة والجرأة في تناول قضايا الحاضر والماضي ذات الصلة بالدين والسياسة، ومن ثم توجيه الطلاب نحو دراسة الإنسان

وقدراته على الخلق والتغيير. من هذه الجامعات التي راكمت تقاليد علمية في المنهج والنقد، جامعة ماربورغ (1527)، وجامعة توبينغن (1536)، وجامعة كونيغسبورغ (1544)، حيث ظهرت كراس خاصة بتدريس التاريخ والبلاغة ضمن مسلك الثالوث (التريفيُوم) الموروث عن برامج التعليم الوسيطية (النحو والبلاغة والمنطق)، والذي كان يعتبر التاريخ فرعا من فروع البلاغة. ثم تطور الأمر في النصف الثاني من القرن المذكور، فأصبح التاريخ يدرَّس على نحو منفصل، خاصة بجامعة فريبورغ ابتداءً من عام 1568.

وفي القرن السابع عشر، نشأت علوم فرعية ساهمت في تيسير قراءة المخطوطات ونقدها. ومنها الديبلوماتيكا (نسبة لكلمة دِبْلومة التي تعني وثيقة باللغة الإغريقية) التي اهتمت بنقد الوثائق الرسمية والتأكد من صحتها وتاريخ تحريرها، وأيضا الباليوغرافيا ،أو "علم الأقلام القديمة" كما يسميها عبد الله العروي[1]، التي اختصت في دراسة النصوص المخطوطة، مع العلم أن فك رموز هذه النصوص مرتبطٌ بإتقان اللغات الكلاسيكية، الإغريقية أو اللاتينية، والأشكال الأولى للغات العامية التي تحولت فيما بعد إلى لغات حية. هذه هي المعارف واللغات التي مكّنت من "التحقيق التاريخي المتبحِّر"، وفق عبارة وجيه كوثراني[2]، الذي مهَّد عَمَليا للتاريخ المنهجي. وقد برع في هذا التحقيق عدد من المنقِّبين المتبحِّرين الذين بحثوا عن الوثائق وقرأوها قراءة نقدية. وكان أول من شرع في تناول الوثائق من هذا المنظور النقدي هو العلاّمة الألماني هيرمان كورينغ، الأستاذ بجامعة هيلمستيد البروتستانتية، الذي ألَّف كتابا تحت عنوان "نقد الوثيقة" عام 1672، وضع فيه لأول مرة قواعد التحقُّق من صحة "الدِّبْلومة" (الوثيقة الرسمية)، في دراسته حول حقيقة وثيقةٍ كان قد وقَّعها لويس الرابع، ملك البايَرْن، لفائدة إحدى الأديرة[3].

---

[1] عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، ج 1: الألفاظ والمذاهب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، 2005، ص 112.

[2] وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 165.

[3] H. Conring, *Censura diplomatis quod Ludovico imperatori fert acceptum cœnobium Lindaviense*, Helmestad, 1672.

تجدر الإشارة إلى أن جامعة هيلمستيد (Helmstedt) الألمانية، التي اشتغل بها هيرمان كورينغ، كانت قد فتحت أبوابها عام 1576 وأغلقتها نهائيا عام 1810.

وجدير بالذكر أن هذا المؤلف الذي أوضح قواعد النقد والتحقق من صحة الوثائق بدراسة الخطوط والتوقيعات وتتبع مسار أصحابها، قد سار على نهجه عدد من المحققين، العارفين باللغات الكلاسيكية والربائد الدفينة، في طليعتهم الفرنسيان ريشار سيمون وجون مابيلون. الأول كتب "التاريخ النقدي للعهد القديم" سنة 1678، والذي كلفه سخط الكنيسة[1]. والثاني ألّف كتابا تحت عنوان "في علم الوثائق" عام 1681، حيث طبّق قواعد النقد هذه على سير القدّيسين. وتعتبر هذه الأعمال المبكرة مؤسّسة للتاريخ المنهجي الذي فرض وجوده على جماعة المؤرخين خلال القرن التاسع عشر.

وفي القرن الثامن عشر، قرن التنوير، نشأت جامعات جديدة كان لها كبير الأثر في تطوير المعرفة التاريخية، إذ تأكد انفصال التاريخ عن البلاغة، وصار مادةً تبحث لنفسها عن قواعد معلومة. في طليعة هذه الجامعات، جامعة غوتينغن التي تأسست عام 1737، وأنجبت علماء كبار في مختلف المجالات، منهم المؤرخ لودفيك شلوزير (1735-1809) المختص في تاريخ روسيا، والذي أثرت طريقته في فهم التاريخ وتدريسه على جيل بأكمله من المؤرخين الألمان. في دراسةٍ قيمة حول المدرسة التاريخية الألمانية في القرن الثامن عشر، يؤكد ألكسندر إسكودي على الدور الكبير الذي لعبه شلوزير في تحديد طبيعة البحث التاريخي على النحو الذي برزت به في القرن الموالي. يطرح شلوزير تصوره للبحث في التاريخ، من حيث الإجراء والتنظيم ومراحل العمل، انطلاقا من سبعة مستويات متدرجة، وهي أولا: جمع الوثائق، وثانيا: نقد الوثائق، وثالثا: عرض المعطيات، ورابعا: رسم معالم الماضي، وخامسا: النشر، وسادسا: القراءة، وسابعا: التدريس[2]. لكن ما يشد الانتباه في هذا الطرح المنهجي، هو السبق الذي حققه من حيث الرؤية بالمقارنة مع ما ستعرضه الإسطوغرافية الألمانية في القرن التاسع عشر.

---

[1] F. Furet, *L'atelier de l'histoire, op. cit.*, pp. 102-103.

[2] A. Escudier, « De Chladenius à Droysen: Théorie et méthodologie de l'histoire de langue allemande (1750-1860) », *Annales HSS*, n° 4, 2003, pp. 755-757.

يعرض صاحب الدراسة هذه الوظائف كما جاءت باللغة الألمانية:

1) Geschicht-*Sammler*; 2) Geschicht*Forscher*; 3) Geschicht*Schreiber*; 4) Geschicht*Maler*; 5) Geschicht-Magazinist; 6) Geschicht-Leser; 7) Geschicht-Lerer (*Ibid.*, n. 53, p. 755).

فتشبّعه بروح فلسفة الأنوار، جعله يفهم الأمور فهما نسبيا، بعيدا عن "الموضوعية الساذجة"، وذلك باستحضار العلاقة بين المؤرخ والمتلقي. بالنسبة إليه، "لا يأخذ الغرض التاريخي شكلا وحيدا ونهائيا"، لأنه مرتبط بـ "غايات المعرفة" و"انتظارات القارئ" و"أسئلة الراهن". ومعنى ذلك، أن التاريخ "يبقى قابلا للإدراك والتوصيف بطرق مختلفة"[1].

وتواصل هذا الاهتمام بالوثائق من منظور الجمع والتحقيق والنقد خلال القرن التاسع عشر، حيث أسس الألمان عام 1819 "مؤسسة أرشيفات التاريخ الجرماني" الذي يعنى بحقبة الإقطاع والكنيسة. وتضم هذه الأرشيفات المرتبة في 300 مجلدا وثائق متنوعة من إخباريات ومراسلات وقوانين وغيرها من النصوص التي وفرت للباحثين إمكانية البحث والسند. هذا بالإضافة إلى سلسلة "تاريخ بروسيا" المكونة من خمسة مجلدات، والتي نشرها المؤرخ والأرشيفي تيودور هيرش ابتداء من عام 1861. وإذا كانت الأرشيفات الوطنية أو الفيدرالية لم تتأسس إلا عقب الوحدة الألمانية عام 1871 لتحفظ النصوص الإخبارية والوثائق العسكرية والدبلوماسية والمعاهدات الدولية، فإن أرشيفات إقليمية ومحلية كانت قد رأت النور قبل ذلك لتُقدّم للمشتغلين في حقل التاريخ وثائق ذات صلة بتاريخ المدن والقرى، وتاريخ النبلاء ورجال الدين، في المرحلتين الكاثوليكية والبروتستانتية.

ومن جهة أخرى، صدرت قواميس خاصة باللغات الكلاسيكية وباللسان العامّي الناشئ لتيسير الاطلاع على النصوص الوسيطية وما بعد الوسيطية، المكتوبة بهذه اللغات واللهجات. ويبقى لودفيغ تروب، هذا العالـم الألماني، العارف بالتاريخ واللغة اللاتينية وخبايا الخط القديم، من أبرز العلماء الألمان الذين لعبوا دورا كبيرا خلال القرن المذكور في تقريب القرون الوسطى من الباحثين في التاريخ بجامعة ميونيخ ثم في باقي الجامعات الألمانية.

وقد ترتب عن هذا الحس النقدي الذي أخضع الماضي للفحص والتنقيب، والذي برزت معالمه الرئيسية في الأزمنة الحديثة، في سياق نهضة الفكر (الإنسانوية) وإصلاح الدين (البروتستانتية)، وعقلانية التفكير (التنوير)، ثلاث نتائج مترابطة:

[1] *Ibid.*, p. 756.

أولا، تجاوز "التاريخ الأخلاقي" الذي "يمتدح الفضائل ويذمُّ الرذائل"، على النحو الذي كتب به الرهبان ومثقفو القرون الوسطى عموما تاريخ الكنيسة والرسل والقدّيسين، حيث أفرطوا في "الإطراء والتبجيل وتعداد الخصال الحميدة والأخلاق الفاضلة"[1].

ثانيا، اتساع التدوين التاريخي السياسي على حساب التدوين الديني، وذلك بـ "حلول الحدث السياسي ومسؤولية الحكام محل المشيئة الإلهية وتدخل القدّيسين"، كما يظهر مثلا مع المثقف الإيطالي مكيافلي الذي ربط القرار السياسي بـ "إرادة الحكم وأساليبه وحروبه بعيدا من أي تدخل غيبي في الحدث"، ومثقفين آخرين شكّكوا في الماضي والمعارف المتداولة، وأخذوا مسافة من "موقف اللاهوت ورأي الكنيسة"، كما هو الحال لدى جون بودان وروني ديكارت[2].

ثالثا، تراجع "فكرة العصر الذهبي القائلة بأن الماضي أحسن من الحاضر"، التي سادت في كل المجتمعات قبل العصر الحديث، والتي كانت تنطوي على تصور ديني، فاتخذ فهم الأمور معنى عكسيا، كون أن حياة الإنسان كانت في الماضي أسوء مما هي عليه في الحاضر، وأن مجرى التاريخ يسير نحو "الارتقاء والتحسن"[3].

هذه هي الممهدات الأساسية التي تمكّن من تلمس نشأة التاريخ المنهجي، وفهم عطاء المدرسة التاريخية الألمانية إبان القرن التاسع عشر. يظهر ذلك من خلال ثلاثة أقطاب: ليوبولد فون رانكه (1795-1886)، وتيودور مومسن (1817-1903)، وهاينريش سيبال (1817-1895). لكن، لا يستقيم الحديث عن عطاء هذه الأقطاب بالقفز على مساهمة عالـــم كبير، هو فيلام فون هامبولد (1767-1835).

هامبولد، الذي يعتبر مهندس برامج التعليم في بروسيا في مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن مؤرخا من حيث التكوين، بل كان فيلسوفا ولسانيا. لكن معرفته العميقة بالتاريخ أهّلته للمساهمة في المعرفة التاريخية بكتاب أصدره عام 1821 تحت عنوان "مهمة المؤرخ"[4]. هذا الكتاب، الذي ظل على هامش أعماله

---

[1] خالد طحطح، الكتابة التاريخية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2012، ص 69.

[2] وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ، م س، ص 147-148.

[3] الحادي التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 2013، ص 48.

[4] W. V. Humboldt, *La tâche de l'historien* (1821), trad. Annette Disselkamp et André Laks, Presses Universitaires de Lille, 1985.

الكثيرة ذات الصلة بفلسفة اللغة، هو الذي ألهمَ رانكه وفتح له باب المنهج التاريخي.

دعا هامبولد، الذي كان قد تكوَّن في مادة التاريخ على يد المؤرخ لودفيك شلوزير بجامعة غوتينغن، إلى الفصل بين عمل المؤرخ وعمل الفيلسوف. هذا لأن فهم التاريخ، من منظوره، لا يرتبط بالتجريد، بل بالتجريب. ومعنى ذلك، على المؤرخ التأكد من الوقائع وعرضها كما هي. ولذلك، ميَّز بين "العلم التاريخي" و"التفكير الفلسفي"، وحث على فهم الحقبة التاريخية في وقائعها كما جرت فعلا، وليس في غائيتها. يقول: "مهمة المؤرخ هي عرضُ ما حدثَ"[1].

ركز في هذا الكتاب على فكرتين عريضتين. الفكرة الأولى، هي أن المعرفةَ التاريخية معرفةٌ علمية. وهذه الصفة العلمية تقضي بتحديد الموضوع التاريخي، وتحديد طريقة فهم هذا الموضوع، أي المنهج. وطريقة الفهم، أو طريقة العمل هذه، هي التي تضمن التميُّز بالقياس إلى طرائق العمل في باقي العلوم. وأما الفكرة الثانية، فتتمثل في السعي إلى الوصول إلى نتائج موضوعية بعيدا عن الذاتية.

سار عددٌ من المؤرخين الألمان على درب هامبولد، وفي مقدمتهم ليوبولد فون رانكه. رانكه هذا، المختص في التاريخ الحديث، والملقب بـ "نسطور المؤرخين"[2]، هو الذي رسم المعالم الرئيسية للمنهج التاريخي. لقد سلَّط على هذا الدرب أضواءً ساطعة أنارت عمل المؤرخين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، وذلك بضبط قواعد المنهج التاريخي، وتدريس التاريخ بطريقة السّيمِنار. تقول عنه المؤرخة الأمريكية كارولين هوفيرل: "ربما يكون رانكه هو المؤرخ الأكثر تأثيرا فيما يتصل بالتطور الذي حصل في صنعة المؤرخ، على النحو الذي ظهرت به في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية القرن التاسع عشر"[3].

جسَّد رانكه، هذا المؤرخ القادم في الأصل من عالم الفيلولوجيا، التصور الألماني للمعرفة. ويستند هذا التصور إلى الربط بين العلم والتطبيق بواسطة

---

[1] *Ibid.*, p. 25.

[2] F. Stern, *The Varieties of History : From Voltaire to the Present*, Macmillan, 1970, p. 54.

[3] C. Hoefferle, *The Essential Historiography Reader*, New Jersey, Boston, Pearson, 2011, p. 68.

السيمينار[1]. وتقضي هذه الطريقة، التي ابتكرها الألمان في القرن الثامن عشر، بأن يعرض الأستاذُ الأبحاثَ والأفكار والمناهج التي يشتغل عليها أمام عدد محصور من الطلاب، وأن يتتبَّع معهم ما ينجزونه من أعمال تتبُّعا دقيقا. كما أسَّس لتقليد وضع الإحالات في أسفل الصفحة لتبيان تفاصيل السند. وكانت هذه العملية قد أضفت سمة الجدِّية المهنية على عمل المؤرخ، وجعلت من الإحالات على المصادر مُحاورَه الرئيسي.

ظهر منهج رانكه خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر، لما أصدر كتابه "تاريخ الأمم اللاتينية والجرمانية" عام 1824، وحصل بفضله على منصب بجامعة برلين عام 1825، حيث درَّس التاريخ لمدة خمسين سنة. عبَّر هذا المؤرخ، الذي نشأ في وسط بروتستانتي وتابع دراساته العليا في التاريخ والآداب الكلاسيكية والفيلولوجيا بجامعة ليبزيغ، عن تصوره للتاريخ في مقدمة هذا الكتاب. وهو تصور وضعاني يعتبر أن كتابة التاريخ تمر عبر الملاحظة العلمية القائمة على السند الوثائقي والفهم الموضوعي. ويمكن عرض منهج رانكه في خمس قواعد:

- التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها.
- التحقق من الأحداث، وعرضها بطريقة كرونولوجية.
- اجتناب الحكم على الماضي، والاقتصار على وصف الواقعة التاريخية كما هي.
- نفي العلاقة بين الذات العارفة، أي المؤرخ من جهة، وموضوع المعرفة، أي الواقعة التاريخية من جهة ثانية.
- التاريخ موجود لذاته موضوعيا، وفهمه ميسَّر بصفة موضوعية وحيادية، انطلاقا من وثائق كافية لبناء سرد بعيد عن كل تأويل، ومن دون إصدار أحكامٍ أو استخلاص عِبرٍ.

---

[1] E. Bourne, « Ranke and the Beginning of the Seminary method in Teaching History », in *Historical Criticism*, New York, pp. 265-274.

كُتبت العديد من الأبحاث والدراسات حول المؤرخ الألماني رانكه من طرف باحثين أوروبيين وأمريكيين. نذكر منها كتابا جماعيا تناول فكره التاريخي وأثره على المؤرخين، ساهم فيه أربعة عشر باحثا أمريكيا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا. راجع:

G. Iggers and J. M. Powell, ed., *Leopold von Ranke and the Shaping of Historical Discipline*, New York; Syracuse University Press, 1990.

يقول في مقدمة كتابه: "لحد الآن ارتبطت مهمة المؤرخ بالحكم على الماضي وإضاءة الحاضر خدمةً للمستقبل. أما هذا الكتاب فيرمي إلى رصد ما حدث في الماضي بالفعل"[1]. أظهر رانكه هذا المنهج عمليا في أبحاثه التي ناهزت الستين عملا، حيث أبان عن معرفة عميقة بالتاريخ الأوروبي عموما، وتاريخ ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا على وجه الخصوص، من زاوية الإصلاح الديني، ونشأة الدولة وتطورها، بالاستناد إلى الأرشيفات الأصلية وإخضاعها للنقد، واضعا بذلك بصمته على جيلين كاملين من المؤرخين الألمان[2]. فقد اطلع على مختلف أصناف العهود، من تقارير رسمية، ومذكرات سياسية، ومراسلات دبلوماسية. ومن أهم هذه الأعمال التي يتجسد فيها التاريخ الوثائقي، أو ما يسميه عبد الله العروي بـ "التاريخ بالعهد"[3]، كتاب "تاريخ الإصلاح الديني في ألمانيا"، الذي يعتبر أول تأليف موثق توثيقا دقيقا حول هذه المرحلة من التاريخ الأوروبي. فقد استطاع الاطلاع على 96 مجلدا خاصا بالمراسلات الدبلوماسية بين الألمان والسفراء الأوروبيين، ووثائق أخرى كثيرة محفوظة بخزانات ومكتبات ألمانيا وإيطاليا، مما مكنه من فهم البروتستانتية انطلاقا من جدلية العلاقة بين الدين والسياسة[4].

في هذا العمل، وفي أعمال أخرى، كان هاجس رانكه هو الاستناد إلى الوثائق الأصلية لأجل الوصول إلى الحقيقة. يقول في مقدمة كتابه حول تاريخ البروتستانتية: "أنجزتُ هذا العمل بجرأة، لأنني مقتنع بمسألة أساسية، كون أن المؤرخ، لـمّا يستند إلى الأرشيف الأصلي، بصدق ورغبة أكيدة في الوصول إلى الحقيقة، فإن نتائج عمله لا يمكنها إلا أن تدعم التصورات الرئيسية حول الموضوع،

---

[1] L. Von Ranke, Preface: Histories of the Latin and Germanic Nations from 1494-1514, in F. Stern, *The Varieties of History*, *op. cit.*, pp. 55-57.

[2] F. Stern, *The Varieties of History*, *op. cit.*, p. 54.

من أهم كتب رانكه، إلى جانب "تاريخ الأمم اللاتينية والجرمانية" (1824)، و"تاريخ الإصلاح الديني في ألمانيا" (1839-1843)، يمكن ذكر "تاريخ بابوات روما" (ثلاثة مجلدات: 1834-1836)، و"تاريخ فرنسا" (خمسة مجلدات: 1852-1861)، و"تاريخ إنجلترا" (ستة مجلدات: 1859-1867).

[3] عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، م س، ص 110-118.

[4] يقدم عبد الله العروي، في سياق حديثه عن "التاريخ بالعهد"، مقارنة هامة بين رانكه وابن خلدون. يتساءل: "ماذا يميّز رانكه عن ابن خلدون؟"، ويجيب: "وجود المكتبات، مخازن الوثائق، المتاحف.. بسبب قلة هذه الأشياء في وقته، اضطر ابن خلدون أن يخلط الوثائق الرسمية بالرواية الشفهية والملاحظات الشخصية. لم يعش في منطقة تتوافر فيها الوثائق في مجموعات متصلة ومنسقة كبرلين في ظل الدولة البروسية، أو روما في ظل البابا حيث اشتغل رانكه (نفسه، ص 117).

حتى وإن استطاعت الأبحاث القادمة أن تقدم نتائج أكثر إضاءة ودقة. هذا لأنه لا وجود إلا لحقيقة واحدة"[1].

بهذه الطريقة، التي زاوجت بين بلاغة السرد وسلاسته ودقة السند وكثافته، والتي ظلت فاعلة في حقل البحث التاريخي بألمانيا وخارجها حتى بداية القرن العشرين، اختلف رانكه اختلافا صريحا مع مؤرخي القرن الثامن عشر الذين تناولوا التاريخ انطلاقا من آليات تطور الحضارة في شخص الفنون والعلوم، وأكد على ضرورة الاهتمام بالتاريخ السياسي، واعتبار الدولة رافعة التاريخ بامتياز.

كان خطاب رانكه موجها للفلاسفة. وبطبيعة الحال لم يكن خطاب كهذا صادر عن مؤرخ شاب لا يتجاوز عمره الثلاثين سنة ليروق كبار الفلاسفة في ألمانيا الذين لا يهتمون بتفاصيل الأمور، بل بما هو شامل وكفيل بتوليد أفكار ونظريات حول منحى التاريخ: وفي مقدمة هؤلاء الفيلسوف هيجل، أب فلسفة التاريخ، الذي توجه في إحدى محاضراته سنة 1928 بنقد لاذع لمقاربة زميله الناشئ بجامعة برلين[2]، ناعتا إياها بـــ "الواقعية الوهمية". كان ردُّ هيجل هو أن طموح إعادة بناء الماضي على نحو مفصل ووفيّ لما حصل بالفعل، بمجردُ وهم، لأن إحياء الماضي على هذا النحو مستحيل"[3].

كان تصور رانكه واضحا: الوقوف في وجه التصور الفلسفي الذي ينطلق من العام لفهم الخاص، فيقزّم دور الأفراد والأحداث في مسار التاريخ. بالنسبة إليه، الخصوصيات هي الأساس، لأنه "من الخاص يمكن الارتقاء نحو العام، بهدوء وثبات. أما في النظرية العامة، فلا سبيل لبلوغ ما هو خصوصي". ولذلك، على المؤرخ، وفق هذا التصور، أن يسلط الضوء على "المنحى الخاص"، ورصد "مميزات" كل حقبة، والكشف عن الفرق بين الحقب[4].

---

1 L. V. Ranke, *History of the Reformation in Germany*, translated by S. Austin, edited by R. A. Johnson, London, Routledge, 1905, p. XI.

2 جامعة برلين التي أسسها الفيلسوف هامبولد عام 1810 لم تكن تضم في بداية القرن التاسع عشر سوى كرسيين لتدريس التاريخ، واحد شغله هيجل (فلسفة التاريخ)، وآخر تولاّه رانكه (المنهج التاريخي).

3 Ch. Bouton, *Le procès de l'histoire. Fondements et postérité de l'idéalisme historique de Hegel*, Paris, Vrin, 2004, p. 187.

4 H. Berding, « Leopold Von Ranke », in P. Koslowski, ed., *The Discovery of Historicity in German Idealism and Historism*, Berlin, Springer, 2005, pp. 42-44.

لكن هذا الحرص على التفصيل والتدقيق لم يمنع رانكه من تقديم تفسير لتاريخ أوروبا بطريقة لا تخلو من تبصر وتفكير. فالمطلع على كتابه الأول، "تاريخ الأمم اللاتينية والجرمانية"، يقف على رؤية معينة للتاريخ الأوروبي كونه تاريخ من المخاض لميلاد أمم ترغب في تجاوز التفرقة. لم يتناول رانكه هذا التاريخ من زاوية الصراع بين الأعراق الجرمانية واللاتينية، كما كان مألوفا من قبل. لقد قارب الموضوع من مدخل التفاعل بين هذه الأعراق وسعيها إلى التوحد على النحو الذي تظهره المؤسسات والمذاهب والفنون. هنا يستعرض تجارب عدة، منذ مطلع العصر الوسيط، مع أَتُولْف، ملك القوط، حتى بداية الأزمنة الحديثة مع الامتداد اللاتيني والأنجلوساكسوني في العالم الجديد، جنوبا وشمالا، مرورا بمحاولات شارلمان، والتحالف الصليبي، والكشوفات الجغرافية. كانت هذه الأعراق متدافعة، لكنها كانت تسعى إلى الوحدة. يقول: "خلال الغزوات الجرمانية الأولى، كان ملك القوط الغربيِّين، أَتُولْف، يريد أن يجعل من العالم اللاتيني أمةً قوطية، وأن يصير قيصراً على رأسها، محتفظا بالقانون الروماني. إذا فهمنا هذا الأمر جيدا، كانت رغبته تقضي بدمج اللاتين مع الجرمان لتكوين عالم واحد. لقد فشل أَتُولْف في مشروعه هذا، لكنه كان قد رسم الطريق لمن أتى من بعده، وعلى النهج الجرماني، خاصة مع شارلمان، فتبنَّى الجميع القانون الروماني، وتشكلت من هذا المزيج ست أمم عظيمة، ثلاث منها غلب فيها العنصر اللاتيني، وهي أمم فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، والثلاث الأخرى ساد فيها العنصر الجرماني، وهي الأمم الألمانية والإنجليزية والسكندنافية"[1].

وساهم مؤرخون ألمان آخرون في التراكم المنهجي الذي دشنه رانكه. منهم بالخصوص تيودور مومسن، وهاينريش سيبال. كان الأول مختصا في التاريخ القديم بجامعة برلين، إذ كتب ثمانية مجلدات حول "تاريخ روما" صدرت ما بين 1854 و1886. لكن عطاءه الكبير، الذي شكل أداة رئيسية للبحث في النظم الإدارية والاقتصادية للإمبراطورية الرومانية بالنسبة لعدد من الباحثين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، هو "مصنف النقائش اللاتينية" المكون من مائة ألف نقيشة،

[1] L. V. Ranke, *History of the Latin and Teutonic nations from 1494 to 1514*, translated from the german by Ph. A. Ashworth, London, George Bell and Sons, 1887, pp. 1-2.

والذي شرعت أكاديمية برلين للعلوم والإنسانيات في نشره ابتداءً من عام 1853. وكان مومنسن، الذي يعتبر أول وآخر مؤرخ حصل على جائزة نوبل للآداب عام 1902، قد تتلمذ على يده عددٌ من الباحثين في التاريخ القديم، منهم المؤرخ الفرنسي البارز كاميل جوليان.

أما الثاني، هاينريش سيبال، أستاذ التاريخ الوسيط بجامعة ميونيخ، فيرجع له الفضل في تأسيس أول مجلة تاريخية متخصصة هي "المجلة التاريخية" عام 1859[1]، بتعاون مع مؤرخين آخرين، ولاسيما يوهان دروزين، المختص في تاريخ الإغريق. وكانت هذه المجلة قد ألهمت عددا من المؤرخين الأوروبيين فأسسوا مجلات تاريخية متخصصة حملت نفس الاسم. منها "المجلة التاريخية" في فرنسا على يد غابريال مونو عام 1876، و"المجلة التاريخية الإيطالية" عام 1884 بمبادرة من المؤرخ الإيطالي كوستانزو رينودو، و"المجلة التاريخية الإنجليزية" بواسطة المؤرخ البريطاني اللورد أكتون ابتداءً من سنة 1886 عن منشورات جامعة أكسفورد. وقد لعبت هذه المجلات، بفضل ما نشرته من مقالات وعروض بيبليوغرافية نقدية، دورا كبيرا في الالتزام بقواعد البحث التاريخي وتوجيه الدراسات التاريخية توجيها أكاديميا صارما. هذا ما يفسر مقولة "شرطي الخِطاب" التي استعملها ميشال فوكو، للتعبير عن مساهمة المؤسسات العلمية كالمجلات والشُّعب ولجان المناقشة والتوظيف في ضبط التخصصات ومنحها مكانة معتبرة في الساحة العلمية[2].

لقد شكلت ألمانيا، على حد تعبير المؤرخ الفرنسي غابريال مُونو، "مختبرا تاريخيا تركزت فيه كل الجهود على نحو منظم"[3]. فمن ألمانيا انطلق البحث الجامعي المرتبط بالمنهج والنقد والتنقيب لينتشر بعد ذلك في عدد من جامعات العالم خلال

---

[1] Historische Zeitschrift.

هذه المجلة مازالت تصدر إلى اليوم، تحت إشراف لوثار غال منذ عام 1975. وقد كتب هذا المؤرخ، المختص في تاريخ الليبرالية الألمانية، مقالة مفصلة سنة 2009، بمناسبة مرور مائة وخمسين سنة عن صدور عددها الأول، تحت عنوان "مائة وخمسون سنة من البحث التاريخي على ضوء المجلة التاريخية"، عرض فيها حصيلة المجلة والتطور الذي شهدته توجهاتها طوال هذه المدة.

[2] O. Dumoulin, « Revues historiques », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies: Concepts et débats*, Paris, Gallimard, 2010, t. I, pp. 586-587.

[3] G. Monod, « Du progrès des études historiques en France depuis le XVI^e siècle », *Revue Historique*, 1^ère année, janvier-juin 1876, p. 28.

القرن التاسع عشر. أولا، في فرنسا التي خصصنا لها فصلا بأكمله في سياق الحديث عن مدرسة السوربون الوضعانية. وأيضا في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي بريطانيا، شاع البحث التاريخي الأكاديمي بفضل المؤرخ إدوارد فريمان (1823-1892) الذي سار على درب رانكه في مؤلفه الضخم "تاريخ الغزو النورماندي لإنجلترا" المكون من ستة مجلدات، من حيث السند الأرشيفي والضبط الكرونولوجي والدقة في سرد الأحداث. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انتقل هذا المنهج بواسطة كبير المؤرخين الأمريكيين خلال القرن المذكور، جورج بانكروفت (1800-1891) الذي كتب في عشرة مجلدات، على طريقة رانكه، تاريخ أمريكا الشمالية منذ الكشوفات الجغرافية، وأيضا جورج أدَمز (1851-1925) المؤرخ الوسيطي الذي لعب دورا كبيرا في تأسيس "المجلة التاريخية الأمريكية" عام 1895.

لكن ما يثير الانتباه في هذا السياق هو أن عددا من تلامذة رانكه استطاعوا نقل هذه المعرفة المنهجية إلى الجامعات الآسيوية خلال القرن المذكور. في اليابان، بالخصوص، في سياق التحول الذي أحدثته ثورة الميجي، استقبلت جامعة طوكيو ابتداءً من عام 1887 المؤرخ الوسيطي لودفيغ رياس، الذي درّس على يد رائد التاريخ المنهجي في برلين. فبفضل هذا العالـم، دخلت طرائق البحث التاريخي الحديثة إلى قسم التاريخ بهذه الجامعة. رياس هذا هو الذي علّم الطلاب والباحثين اليابانيين قواعد المنهج المرتبطة بالاستناد إلى الوثائق والتحقق من الأحداث والفهم الموضوعي، وعرّفهم على نظرة الأوروبيين لتاريخ اليابان من خلال الأرشيفات الهولندية المحفوظة في دار الوثائق بمدينة لاهاي. كما ساهم إلى جانب المؤرخ الياباني شيكينو ياسوتسوكو في تأسيس جمعيةٍ للمؤرخين اليابانيين عام 1889، التي شرعت في العام ذاته في إصدار مجلةٍ تاريخية يابانية "شيغاكاي زاشي" (مجلة علم التاريخ) على نمط المجلة التاريخية الألمانية. ويلاحظ المتتبع لهذا التأثير على مستوى آسيا مسارات مشابهة إلى حد ما في الصين والهند عند مطلع القرن العشرين[1].

---

[1] G. Barraclough, *Les tendances actuelles de l'histoire*, Paris, Flammarion, 1980, pp. 199-208.

3

السوربون

أوجُ التاريخ الوضعاني

مدرسة السوربون الفرنسية، أو ما يسمى عادة بالمدرسة الوضعانية[1]، هي وليدة تزاوج بين الحس الأرشيفي الوطني من ناحية، والأنموذج العلمي الألماني من ناحية ثانية؛ ذلك أن الدولة المركزية في فرنسا، بدايةً من عهد نابوليون الأول، كانت قد اهتمت بالوثائق ونظمتها تنظيما مؤسساتيا، ووضعتها رهن إشارة المؤرخين. ومن جهتهم، اهتم هؤلاء المؤرخون بتاريخ هذه الدولة، لكن بأدوات منهجية مقتبسة عن مدرسة برلين.

ساهمت الثورة الفرنسية في خلق شغف عظيم بالتاريخ في المجتمع وفي مؤسسات الدولة على السواء، حيث ولّدت نقاشا كبيرا حول مآل الثورة وما يمكن أن يقدمه التاريخ لفهم المتغيرات السياسية المتسارعة التي عرفتها فرنسا عقب أحداث 1789، وتحديدا "فهم الصراعات التي تفرّق الفرنسيين وتوحدهم". ففي ظرفية تاريخية تميزت بـ "هشاشة الحكومات والمؤسسات السياسية وتلاحق الفعل الثوري الذي تسبب في انشقاق ورثة الثورة، أصبحت كلمة المؤرخ مسموعةً لدى الفرنسيين الذين ينتظرون قول الحقيقة، حتى صار مثل الرسول"[2].

---

[1] لم تكن صفة "وضعاني" متداولة في أوساط المؤرخين "الوضعانيين" في نهاية القرن التاسع عشر، فالمؤرخون المنتمون لمدرسة الحوليات هم الذين أطلقوا هذا النعت على أنصار التاريخ المنهجي، واستمر هذا التداول إلى يومنا هذا. ولذلك يفضل بعض الباحثين صفة "الوثائقيّين" (نسبة للمدرسة الوطنية للوثائق) أو "السوربوناريّين" (نسبة لجامعة السوربون). انظر:

Ch. O. Carbonell, « L'histoire dite positiviste en France », *Romantisme*, n° 21, vol. 8, 1978, p. 173.

[2] P. Garcia, « La naissance de l'histoire contemporaine », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques en France (XIX^e-XX^e siècles)*, Paris, Gallimard, 2007, p. 12.

على مستوى الدولة بالخصوص، قام الثوريون والسياسيون الذين تولّوا تدبير الشؤون العامة، من ثورة 1789 إلى ثورة 1830، بجهود عريضة من أجل تأسيس الأرشيف، حيث بدأت عملية جمع الوثائق وتأميمها وترتيبها. وتتجلى هذه الجهود في سلسلة من الخطوات:

- 1808: تأسيس "الوثائق الوطنية الفرنسية" من طرف نابوليون الأول الذي تمكن من حيازة قصر سوبيز بباريس وتخصيصه لإيواء الأرشيف.
- 1816: تأسيس "أكاديمية النقائش" التي اهتمت بكل ما له صلة بالتاريخ وعلم الآثار.
- 1821: تأسيس "المدرسة الوطنية للوثائق" التي سهرت على إعداد مختصين في الأرشيف عبر تكوين في اللغات الكلاسيكية، والخطوط القديمة، وحفظ الوثائق وتحقيقها ونشرها.
- 1834: نشر سلسلة "الوثائق الدفينة لتاريخ فرنسا" من طرف لجنة الأعمال التاريخية بمبادرة من المؤرخ ووزير التربية العمومية فرانسوا كيزو، في إطار أرشيف ما قبل الثورة الفرنسية، الذي بلغ 300 مجلدا.
- 1834-1838: نشر أرشيف البرلمان الفرنسي في أربعين مجلدا، وهو مصنف من يوميات الجمعيات العامة منذ اندلاع ثورة 1789 إلى غاية وفاة نابوليون. وتلقي هذه الوثائقُ الضوءَ على الثورة الفرنسية وامتداداتها التاريخية.
- 1837: تأسيس "هيئة المآثر التاريخية" التي عملت على جرد مختلف المآثر المملوكة للدولة وتصنيفها والاعتناء بها.

ورافق هذا الحس الأرشيفي المبكر انفتاح المؤرخين الفرنسيين على المنهج التاريخي المتبع في ألمانيا، على النحو الذي قعّد له رانكه. منهم إرنسنت لافيس، وشارل سينيوبوس، وكاميل جوليان، وآخرون ممن تلقّوا تكوينا في التاريخ بجامعات ألمانيا، ولاسيما برلين وليبزيغ. والأكثر من ذلك، كان عدد من المؤرخين قد تولّوا خلال القرن التاسع عشر وظائف سياسية كبرى في فرنسا، خاصة على مستوى وزارة التربية، فأخذوا بالتجربة الألمانية في ميدان التعليم. في مقدمتهم على الخصوص فيكتور دُوري، المختص في التاريخ الروماني، الذي شغل مهمةَ مستشار لنابوليون الثالث عام 1859، ووزيرٍ للتعليم ما بين سنتي 1863 و1869،

والذي يرجع له الفضل في تطوير التعليم بتبنّي برامج جديدة تزاوج بين البحث والتطبيق على الطراز الألماني، وذلك بتأسيس المختبرات داخل الكليات، وإحداث "المدرسة التطبيقية للدراسات العليا" سنة 1868 التي كان لها كبير الأثر في نقل التعليم العالي في فرنسا من مستوى المحاضرات النظرية إلى مستوى السمينارات والأعمال التطبيقية.

والجدير بالذكر أن هذه المدرسة التطبيقية كانت تتوفر على خمسة أقسام تهم مختلف العلوم، منها قسم رابع خاص بـ "العلوم التاريخية والفيلولوجية والدينية". وقد استفادت المعرفة التاريخية استفادة عظيمة من هذا القسم إذ أصبح التاريخ علماً تطبيقيا مرتبطا بالوثائق.

وكان السياق السياسي في فرنسا قد لعب، هو أيضا، دورا كبيرا في نشأة المدرسة الوضعانية، وذلك على مستويين. يتجلى المستوى الأول في الثورة الفرنسية التي أصدرت تشريعات عام 1791، على صعيد التربية والتكوين، جعلت التاريخ مادةً مستقلة في التدريس الثانوي إلى جانب النحو والبلاغة والمنطق، في إطار ما سمي آنذاك بـ "العلوم الأخلاقية والسياسية". فقد انتصرت الثورة الفرنسية للتاريخ، ووجهته نحو البحث في الآليات التي مكنت من الانتقال من الفيودالية والمونارشية إلى الأمة والدولة، ليرسم "لوحة كونية من المرجعيات تتكشف من خلاله عقلانية الوجود الفرنسي"[1].

أما المستوى الثاني، فيتمثل في الظروف السياسية والإيديولوجية التي تميزت بالمواجهة بين تيارين متعارضين. واحد محافظ، ملَكي، كاثوليكي. وثانٍ ليبرالي، جمهوري، بروتستانتي. وكان التيار المحافظ يعبر عن أفكاره وتوجهاته من خلال "مجلة التساؤلات التاريخية" التي أصدرها المؤرخ غاسطون دو بوكور منذ عام 1866. وهذه المجلة التي تأسست على يد أرستقراطيين فرنسيين لهم حنينٌ إلى عهد ما قبل الثورة الفرنسية ورموزه الملَكية والكنَسية، فتحت صفحاتها لدراسات حول تاريخ الملوك والنبلاء والأساقفة، مسلطةً الضوء بدرجة أساسية على شرعية طبقة النبلاء، وأصول التعاقد بين الملك والرعية، والدور الذي لعبته الكنيسة في سير آليات هذا التعاقد. وكان من الطبيعي، بالقياس إلى الحيوية الفكرية والثورية التي

---

[1] F. Furet, *L'atelier de l'histoire, op. cit.*, pp. 111-113.

عرفتها فرنسا في ذلك الوقت، أن تبرز ردود فعل قوية حيال هذه الأفكار المحافظة و"الرجعية" التي نعتها غي تويلي وجون تولار بـ "المدرسة الكاثوليكية"[1]. وقد عبّرت عن هذه الردود مجلةٌ جديدة هي "المجلة التاريخية".

يمكن تناول المدرسة الوضعانية من خلال عملين رئيسيين، يعتبران بيانين منهجيين بالنسبة لمعظم الباحثين في التاريخ في فرنسا وخارجها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. وهما: "المجلة التاريخية" (1876)، وكتاب "مدخل للدراسات التاريخية" (1898).

البيان الأول مثلته "المجلة التاريخية" التي أنشأها المؤرخ غابريال مُونو. وهو مؤرخ وسيطي مختص في تاريخ الميروفانجيين والكارولنجيين. كان هذا الرجل قد درّس بألمانيا، ولعب دورا كبيرا إلى جانب وزير التعليم الفرنسي فيكتور دُوري في إصلاح برامج التعليم العالي والبحث العلمي على الطريقة الألمانية. هذا ما يفسر اقتباس اسم هذه الدورية من "المجلة التاريخية" الألمانية.

استفاد غابريال مُونو ورفيقُه في مشروع إنشاء هذا المنبر العلمي، غوسطاف فانياز مؤرخ الأزمنة الحديثة، من مجموعة عريضة من المؤرخين والأرشيفيين بلغ عددهم ستة وأربعين متعاونا، كما هو مبيَّن في مدخل المجلة. وهؤلاء المتعاونون ينتمون إلى كليات الآداب، والمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، والمدرسة الوطنية للوثائق، والأرشيف الوطني، ومدرسة اللغات الكلاسيكية، وأكاديمية النقائش. نذكر منهم: فيكتور دُوري، وإرنست لافيس، وفوستل دوكلانج، وأرتير جيري، وألفريد مُوري.

وضع مؤسسا المجلة عبارةً ذات دلالة قوية على الغلاف، مقتبسةً من كلام المؤرخ الروماني شيشرون: "قاعدة التاريخ الأولى هي عدم التجرؤ على قول الزّيف، والقاعدة الثانية هي التجرؤ على قول الحقيقة"[2]. وصرّحا في افتتاحية العدد الأول بخط تحريري يقضي بتناول الماضي تناولا منهجيا من خلال "عرض المعطيات

---

[1] G. Thuillier et J. Tular, *Les écoles historiques, op. cit.*, p. 26.

[2] *Revue Historique*, Paris, Librairie Germer Baillière, 1ère année, janvier-juin 1876.

كان بساحة البحث التاريخي، إبان صدور "المجلة التاريخية"، مجلتان متخصصتان، واحدة في التاريخ القديم (المجلة الأركيولوجية)، وأخرى في التاريخ الوسيط (مجلة المدرسة الوطنية للوثائق).

عرضا علميا دقيقا"[1]، وذلك بالاستناد إلى الوثائق، إلى الدلائل، إلى الاستشهادات، إلى الإحالات. كما شدّدا على "الصرامة المنهجية" لكتابة التاريخ "بعيدا عن استخدامه سلاحا للدفاع عن أفكار دينية أو سياسية"[2].

وتعتبر مقالة غابريال مونُو، "في تقدُّم الدراسات التاريخية بفرنسا منذ القرن السادس عشر"، التي تصدَّرت العدد الأول، "برنامجا ومقدمة للمجلة في نفس الوقت" على حد تعبيره[3]. يقول: "نرغب في البقاء مستقلّين عن كل موقف سياسي أو ديني. مجلتنا هي مجلة العلم الوضعاني والنقاش الحر، لكنها ستنحصر في مجال الوقائع. لن نفتح الباب في وجه النظريات السياسية أو الفلسفية، لن نحمل أية راية، لن نجاهر بأية عقيدة، لن ننضم لأي حزب سياسي... وحده الرأي العلمي الصرف سيوحد لهجتنا وشخصيتنا"[4]. هذا هو البرنامج الذي سارت عليه المدرسة الوضعانية في فرنسا، ووجَّه أبحاث المؤرخين المنضوين تحت لوائها.

لكن هذا الحياد لم يمنع رواد المدرسة الوضعانية من التعبير صراحةً عن روح الانتماء إلى الوطن وضرورة الدفاع عنه، خاصة في ظل تنامي القوميات خلال القرن التاسع عشر، وظروف الصراع الفرنسي الألماني عقب هزيمة نابوليون الثالث أمام جيش بْروسيا عام 1870. في هذا السياق، نفهم هذه الفقرة التي يختم بها غابريال مُونو برنامجه المذكور: "هكذا، يعمل التاريخ بطريقة خفية وأكيدة على عظمة الوطن، وفي نفس الوقت على تقدم الجنس البشري، وإن كان سعيه الأول والأخير هو قول الحقيقة"[5].

وعلى الرغم من شعار الحياد والموضوعية الذي رفعته المجلة، فإن هذه الأخيرة شنَّت هجوما كبيرا على الكنيسة، خاصة الكنيسة الفرنسية في مرحلة ثورة 1789 وما أعقبها من صراع بين رجال الثورة ورجال الدين، حيث ضيَّق الثوريون على الممارسة الدينية، وهاجموا الكنيسة وحمّلوها مسؤولية استبلاد الناس وابتزازهم. وكانت الكتابات ذات الصلة بهذا الموضوع قد بيَّنت إلى أي حد ينساق المؤرخ، على الرغم من حرصه على الحياد في طرح الأمور، مع الأجواء

---

[1] *Ibid.*, p. 2.
[2] *Ibid.*, p. 1.
[3] G. Monod, « Du progrès des études historiques », *art. cité*, p. 5, n. 1.
[4] *Ibid.*, p. 36.
[5] *Ibid.*, p. 38.

الإيديولوجية المشحونة التي استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر. ومعلوم أن هذا الهجوم على الكنيسة هو الذي دفع غوسطاف فانياز، مؤسس المجلة رفقة غابريال مُونو، إلى تقديم استقالته من هيئة تحريرها عام 1881، بعدما وقّعا بصفة مشتركة العديدَ من المقالات.

ومن جهة أخرى، لابد من القول بأن المجلة اهتمت بتاريخ أوروبا بصفة رئيسية، من وفاة تيودوز (395) إلى سقوط نابوليون (1815). ويبرر أصحاب المشروع هذا المقطع الزمني بتوفر الأرشيف، أو ما سمّوه بالذخائر الدفينة المحفوظة في الخزانات والمكتبات. يتعلق الأمر هنا، بطبيعة الحال، بتاريخ حدثي. ذلك التاريخ السياسي والعسكري والدبلوماسي الذي اشتهرت به المدرسة الوضعانية، والذي ناضلت مدرسة الحوليات فيما بعد من أجل تجاوزه.

لقد ساهمت "المجلة التاريخية" مساهمة كبيرة في مهننَة التاريخ، ليس فقط بواسطة المقالات المتينة والموثّقة التي احترمت "الصرامة المنهجية " المطلوبة، ولكن أيضا بفضل العروض البيبليوغرافية التي احتلت في كل عددٍ بابًا بعنوان "قراءات نقدية" وضعت "حدا فاصلا" بين التاريخ المنهجي الذي يمارسه المؤرخون المحترفون، والتاريخ الذي يمليه الرأي والانتماء السياسي، كما يكتبه الهوّاة، مما جعلها تلعب دور الناظم أو "الدركي" الذي يمنع المتطفّلين من ولوج حقل البحث التاريخي[1].

أما البيان الثاني فجسده كتاب "مدخل للدراسات التاريخية" (1898) المؤلَّف من طرف شارل فيكتور لونغلوا وشارل سينيوبوس. وهما مؤرخان كبيران أوصلا البحث التاريخي في صيغته الوضعانية إلى الأوج، في فرنسا وأوروبا عموما. كان لونغلوا، ابن المدرسة الوطنية للوثائق التي تخـرَّج منها ودرَّس بها، مؤرخا وسيطيا، وأرشيفيّا أولا وقبل كلّ شيء. وكان سينيوبوس، الذي تتلمذ على يد فوستل دوكلانج وإرنست لافيس، وقضى سنتين بجامعات برلين وليبزيغ وميونيخ، مختصا في تاريخ الإغريق والرومان.

[1] P. Garcia, « Historiographie méthodique », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, pp. 447-448.
من الإجراءات العملية التي رافقت مهننَة التاريخ، صرف المنح للطلاب لتحضير الإجازة ابتداء من عام 1877، وإحداث "دبلوم الدراسات العليا" سنة 1886، وإعادة هيكلة الدكتوراه انطلاقا من 1890، حيث صار إلزاما على الباحث الاستناد إلى المصادر وأيضا مناقشة المراجع وليس الاكتفاء بالإحالة عليها. راجع:
P. Garcia, « Le moment méthodique », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, pp. 129-131.

في واقع الأمر، يجسد هذا الكتاب، على غرار ما ذكرنا بخصوص "المجلة التاريخية"، ذلك التأثير القوي الذي مارسته المدرسة الألمانية على المؤرخين الفرنسيين. فقد نسجه المؤرخان المذكوران على منوال كتاب المؤرخ المنهجي، الألماني إرنست بيرنهايم، "في المنهج التاريخي" الصادر عام 1889، والذي يفكك عمل المؤرخ تفكيكا دقيقا، من حيث مراحل تناول الوثائق ونقدها واعتماها في السرد التاريخي[1]. لكن الإضافة النوعية للكتاب الفرنسي قائمة من دون شك، ذلك أن كثافته المنهجية جعلت منه مرجعا رئيسيا لكل مشتغل في التاريخ، سواء كان باحثا مبتدئا أو متمرسا.

ربط كتاب "مدخل للدراسات التاريخية" على نحو منهجي واضح بين الكتابة التاريخية والقراءة النقدية للوثائق المخطوطة، وعدَّد العلوم المساعدة للتاريخ، من ديبلوماتيكا (علم المستندات الرسمية) وإبِّيغرافيا (علم النقوش) وباليُوغرافيا (علم الخطوط) وسِجلوغرافيا (علم الأختام)، التي جعل منها، إلى جانب إتقان اللغات الكلاسيكية، شرطا رئيسيا لكل من أراد التخصص في "علم التاريخ". يقول لونغلوا وسينيوبوس في "مقدمة تنبيهية": "هذا المدخل ليس نسقا من الأفكار العامة حول موضوع التاريخ الكوني، بل هو مبحث في منهجية العلوم التاريخية"[2].

ميَّز صاحبا الكتاب بين المصادر الأساسية، أي الأرشيفات أو الوثائق التي ترمي بالباحث في قعر التاريخ من جهة، والمصادر الثانوية، أي الكتب أو المراجع التي تساعد على توضيح الموضوع، ورصد حالة البحث في الموضوع، ودعم فكرة ما أو دحضها، من جهة ثانية. وفي عملية التمييز هذه، منحا الأولوية المطلقة للأصول، أي للوثائق المخطوطة التي لا سبيل لتحرير أطروحة أو كتاب من دون الاستناد إليها. كما نبَّها إلى نقد هذه الوثائق نقدا داخليا (هيرمينوتيكيا)، ونقدا خارجيا (هوريستيكيا)، الغاية منهما التحقق من صدقية النص وأصله وتاريخ تحريره، والكشف عن صلة صاحب الوثيقة بالحدث ونزاهة كلامه[3].

---

[1] E. Bernheim, *Lehrbuch der historischen Methode*, Leipzig, 1889.
[2] Ch.-V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques*, Paris, Hachette, 1898, édition 1992, p. 18.
استخدم المؤلفان كلمة منهج ومنهجية (Méthode / Méthodologie) 177 مرة. 142 بالمتن، و35 بالهوامش.

[3] *Ibid.* p. 123 et suivantes.
من العروض القيِّمة المكتوبة باللغة العربية حول نقد الوثيقة، تلك التي صاغها المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، الجزائر، دار القصبة، 2000، ص 40-46.

في مسألة التركيز على الوثيقة، التي استأثرت بحصة الأسد في هذا الكتاب، نقرأ ما يلي: "يُكتب التاريخ انطلاقا من وثائق. الوثائق هي الأثر الذي يتركه فعلُ الإنسان في الماضي وتفكيرُه. لكن قليلا ما يترك هذا الفعل وهذا التفكير أثرا مرئيا أو دائما. يكفي أن تحدث كارثة ما ليندثر كل شيء. ولذلك، فإن كلَّ فعل أو فكر لم يخلف أثرا، مباشرا أو غير مباشر يضيع بالنسبة للتاريخ، وكأنه لم يوجد أبدا. فبدون وثائق تبقى حقبٌ عريضة من الماضي مجهولة. لا شيء يعوض الوثائق. لا تاريخ بدون وثائق"[1].

وقد ألّف شارل سينيوبوس كتابا آخر في المنهج، عام 1901، بمفرده هذه المرة، لتبيان أهمية عمل المؤرخ، بالتأكيد على النسمة غير المباشرة لما يعرضه من ملاحظات، على عكس ما يجري في العلوم الاجتماعية حيث تكون الملاحظة مباشرة. انطلق سينيوبوس من السؤال الآتي: "كيف السبيل لمعرفة حدث حقيقي لم يعد له وجود؟" وفي محاولة للإجابة، يقدم هذا النموذج: "مثلا، سقوط سجن الباستيل: ثوارٌ، كلهم أموات اليوم، تغلبوا على حَرَس، كلهم أموات أيضا، واقتحموا سجنا لا وجود له في الوقت الراهن"... كيف نستطيع إذن الوصول إلى حدث لا يخضع أي عنصر من عناصره للملاحظة؟ كيف يمكن فهم أفعال لا يرى فيها الباحث لا الفاعلين ولا مسرح الفعل؟ وبنوع من اليقين، يقول سينيوبوس: "إليكم حل هذه المشكلة: إذا لم تترك الأفعال المراد معرفتها أثرا ما، فإن إدراكها يكون عسيرا. لكن، في غالب الأحيان، تخلّف الوقائع الماضية آثارا، بعضها مباشر في شكل أشياء مادية، ومعظمها غير مباشر في هيئة تآليف كتبها من شاهد هذه الوقائع. وهذه الآثار هي الوثائق التي تخضع للمنهج التاريخي لتفحصها بغية التحقق من الوقائع. هنا ينطلق المؤرخ من الوثيقة موضوع الملاحظة، فيصعد عبر سلسلة من الاستدلالات المعقدة إلى الواقعة المقصودة. بهذه الطريقة، يختلف المنهج التاريخي عن المناهج المعمول بها في العلوم الاجتماعية الأخرى. فعوض أن يلاحظ المؤرخ الوقائع على نحو مباشر، يعمل بطريقة غير مباشرة ببحث استدلالي حول الوثائق.

---

[1] Ch.-V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques, op. cit.*, p. 29.

جدير بالذكر أن كلمة وثيقة (document) وردت 567 مرة في الكتاب.

المعرفة التاريخية برمتها معرفة غير مباشرة. علمُ التاريخ بدرجة أساسية علمٌ للاستدلال، ومنهجه منهجٌ غير مباشر بواسطة الاستدلال"[1].

لقد وضعت مدرسة السوربون طريقة منهجية أمام الباحث في التاريخ، جعلت عمل المؤرخ يشبه إلى حد كبير عمل قاضي التحقيق. على المؤرخ أن يستند إلى المصادر الأصلية المعاصرة للواقعة المدروسة أو القريبة منها زمنيا، عليه أن يجمع المعطيات بكل تفاصيلها، عليه أن يُخضعها للنقد ليتأكد من صدقيتها، عليه أن يواجه بعضها مع بعض ليتبيّن كُنهها، عليه أن يشتغل حول واقعة معينة بطريقة سردية وكرونولوجية. وفي هذا وذاك، يكون المؤرخ ملزما ليكون موضوعيا، مبتعدا ما أمكن عن كل تأويل فلسفي. هذا لأن غايته الأسمى لا تكمن في البحث عن القوانين العامة التي تحرك التاريخ، أو عن معنى هذا التاريخ، بل في التنقيب في حالة بعينها، في مجال جغرافي محدَّد وسياق زمني مخصَّص، انطلاقا مما تتيحه الوثائق.

من هذا المنظور يظهر المؤرخ محلّلا للوثائق. كل الوعاء المنهجي الذي يحمله المؤرخ الوضعاني يبدو مملوءاً بقراءة الوثائق قراءةً نقدية وترتيبها في ملفات وتحليلها لاستنباط ما يمكن استنباطه من نتائج، حتى يبلغ في مرحلة ثانية مستوى التركيب، سواء في شقه الجزئي إذا تعلق الأمر ببحث مونوغرافي، أو في شقه الشامل عندما يعانق البحث مجالا جغرافيا عريضا، قوميا أو قاريا. معظم مؤرخي السوربون كانوا يرددون عبارة فوستل دوكلانج: "سنوات من التحليل قبل ساعة من التركيب"[2].

ويسجل المتتبع لتجربة التاريخ الوضعاني، على النحو الذي مارسه المؤرخون بجامعة السوربون، ارتباطا وثيقا بين كتابة التاريخ السياسي وتمجيد التاريخ الوطني، في ظل تنامي الحس القومي والصراع بين الأمم خلال القرن التاسع عشر. في فرنسا، في سياق النزاع المحتد مع ألمانيا عقب الهزيمة التي لحقت الجيش الفرنسي أمام القوات البروسية عام 1870، التجأ المؤرخون إلى التاريخ لإذكاء الروح الوطنية في صفوف التلاميذ والطلاب وعموم المواطنين. وتُظهر مؤلفات

---

[1] Ch. Seignobos, *La méthode historique appliquée aux* sciences *sociales* (1901), 2e édition, Paris, Félix Alcan, 1909, pp. 4-5.
[2] C. Jullian, *Extraits des historiens français du XIXe siècle*, Paris, Hachette, 1897 (Introduction, p. CXXVII).

إرنست لافيس، المؤرخ البارز بجامعة السوربون والعارف بتاريخ فرنسا وبْروسيا، هذه الرؤية على نحو بارز. في قولته الشهيرة: "معرفة التاريخ تنير حب الوطن" ربط بشكل جلي بين المعرفة التاريخية والروح القومية للتأكيد على عظمة الدولة والدفع إلى الانتقام من هزيمة 1870. لـمّا أشرف على العمل الضخم، المكون من سبعة وعشرين مجلدا، "تاريخ فرنسا من العصور القديمة إلى ثورة 1789"، حيث تجسد الجمهورية التي نبعت من رحم الثورة الخلاصَ من الاستعباد والأفقَ لـِ "تحقيق الجنة على وجه الأرض"[1]، جعل منه نسخة ميسَّرة للصغار تعرف باسم "مختصر تاريخ فرنسا" أو "لافيس الصغير". جاء في مقدمة هذا الكتاب الذي يُعرِّف بالأحداث الكبرى والشخصيات العظيمة في تاريخ فرنسا: "سترون أن آباءكم سفكوا دماءهم في معارك مجيدة حتى تحتل فرنسا مكانة مشرِّفة بين الأمم. وستتعلّمون ما عليكم من ديْن إزاءهم، ولماذا عليكم أولا وقبل كل شيء حب وطنكم، أي حب أرض آبائكم"[2]. هذه الاعتبارات هي التي دفعت بعض المؤرخين إلى النظر إليه كمؤرخ رسمي للجمهورية الفرنسية الثالثة، والسمو به إلى مرتبة "المعلّم الوطني"، وفق اللّقب الذي منحه إياه بيار نورا، ذلك أن "مختصر تاريخ فرنسا" الصادر عام 1895، كان بمثابة كتاب الجمهورية المقدَّس، إذ أعيد نشره 75 مرة في ملايين النسخ إلى غاية 1950[3].

لقد استمر هذا التوجه الوضعاني حتى منتصف القرن العشرين، حيث احتفظت مدرسة السوربون على مواقع عريضة داخل الجامعة، مقتنعةً تمام الاقتناع بمنهجها المبني على المقاربة الوثائقية، بالرغم من الحيوية الفكرية التي أحدثها الجيل الأول من مدرسة الحوليات، في شخص مارك بلوك ولوسيان فيفر ومؤرخين آخرين في مرحلة ما بين الحربين. في الواقع، لا يتعلق الأمر فقط بالاقتناع، وإنما أيضا بصعوبة تغيير التوجه والرؤية والأسلوب. في سيرته الذاتية التي كتبها عام 1972 تحت عنوان "تكويني مؤرخا"، يشير فيرناند بروديل إلى هذا الانحباس في

[1] E. Lavisse, *Histoire de France contemporaine depuis la révolution jusqu'à la paix de 1919*, t1: *La Révolution 1789-1792*, Paris, Hachette, 1920, p. 436.
[2] E. Lavisse, *Histoire de France: Cours moyen, 1ère et 2ème années*, Paris, Armand Colin, 1894 (Introduction).
[3] P. Nora, « *Lavisse, instituteur national* » in *Les lieux de mémoire*, Paris, Gallimard, 1984, vol.1, p. 258.

أوساط المؤرخين السُّوربوناريِّين (نسبة لجامعة السوربون). يحكي أن أحد أشهر المؤرخين بالسوربون كان قد أسرَّ إلى شارل مُورازي سنة 1945: "إننا لا نستطيع مع ذلك هيكلة دروسنا من جديد"[1].

ويؤكد هذا الواقع لويس هالفن، هذا المؤرخ الذي تكوَّن بالمدرسة الوطنية للوثائق ودرَّس التاريخ الوسيط بجامعة السوربون. سنة 1946، كتب مؤلَّفا تحت عنوان "مدخل إلى التأريخ"، بوفاء كبير للتوجه المنهجي الذي ساد في القرن التاسع عشر. بالنسبة إليه على الباحث في التاريخ أن "يحفظ أحداث الماضي من النسيان"، أن "يهتم بمجريات هذه الأحداث ومسبباتها"، وأن يتجرد من محيطه الزمني والمجالي حتى "يتمكن من فهم الشخصيات الكبرى مثل القيصر وكرومويل ونابوليون، والأحداث العظمى مثل العبودية والقِنانة والحروب الدينية والثورة الفرنسية، في سياقها الزمني الذي يعكس الماضي على نحو مباشر، بعيدا عن قناعاته وأحكامه وإحساساته". لقد أصرَّ هالفن في هذا الكتاب على تناول التاريخ تناولا صرفا بمعزل عن العلوم الاجتماعية التي، برأيه، مهما بدت أفكارها عميقة، فإنها لا تستطيع التغلب على سلطة الوثيقة. في هذا الموقف، كان يشير إلى تيار استراسبورغ الجديد، لكن من دون ذكر اسم أو مرجع. يقول: "كتب كثيرة يقدمها أصحابها باعتبارها كتب تاريخية، لكنها لا تمت للحقيقة التاريخية بصلة، إذ لا تحدث سوى البلبلة، وتلقي بظِلالها القاتمة على هذه الحقيقة"[2].

في المحصلة، يمكن القول أن المدرسة المنهجية أو الوضعانية، كما تظهر في النموذجين الألماني والفرنسي، هي التي يرجع إليها الفضل في مهننَة التاريخ وتحصينه في وجه الهواة وعموم المثقفين الذين كانوا يستسهلونه ويكتبونه كما يكتبون المقالات الأدبية، خارج قواعد السند إلى المصادر والمراجع. كما يرجع لها الفضل في تيسير عملية فهم الماضي بتقسيمه إلى حقب معلومة. ففي القرن التاسع عشر ظهر التحقيب التاريخي على النحو المعمول به اليوم في كل جامعات العالم، بغض النظر عن التباينات والخصوصيات والمراجعات المطروحة هنا وهناك. ما كان سائدا من قبل هو ذلك التقابل بين عصر الأنوار وعصر الظلمات. لكن بفضل جهود

---

[1] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2015، ص 62.

[2] L. Halphen, *Introduction à l'histoire*, Paris, PUF, 1946, pp. 12-16.

المؤرخين بالاستناد إلى التنقيب في الأرشيف، والتروِّي في فهم الأمور، استطاع هؤلاء اكتشاف التحولات والانحباسات، والوقوف عند الاستمراريات والقطائع. هكذا ابتكر الباحثون مفاهيم جديدة صارت علامات لا مفر منها للتمييز بين الحقب وإدراك التاريخ. وفي طليعة هذه المفاهيم: "العصر الوسيط"، و"النهضة":

كان مصطلح "العصر الوسيط" قد ظهر أول الأمر في كتابات الشاعر الإيطالي فرانشيسكو بيتراركه في القرن الرابع عشر للدلالة على مرحلة العقم الفكري الذي ساد قبل عصر التجديد الأدبي الذي عرفته مدينة فلورانسا في سياق ما يعرف بالحركة الإنسانوية، لكنه ظل حبيس أوساط الأدباء في إيطاليا[1]. وفي فرنسا وإنجلترا، كانت الإشارة إلى هذا العصر تتم بواسطة مصطلح الفيودالية، وذلك حتى بداية القرن الثامن عشر. وخلال هذا القرن بالضبط، قرن التنوير، سادت كلمة "عصر الظلمات" لدى جل الفلاسفة الذين ربطوا هذا العصر بالتحكم المطلق الذي مارسته الكنيسة على عقول الأوروبيين. ولم يتخلص العصر الوسيط من هذه النظرة إلا في القرن التاسع عشر بفضل ثورة المنهج التي خلقها الألمان ثم الفرنسيون، إذ صار يدرَس ويدرَّس كحقبة ذات مساهمة في تطور الحضارة، لأنها شهدت نشأة البنك والمدرسة والجامعة وتقنيات زراعية وملاحية كثيرة. وفيما بعد، أي في القرن العشرين، عمل المؤرخون التجديديُّون، وخاصة بيرسي شرام، ومارك بلوك، ومايكل بوستان، وغيرهم من المؤرخين الوسيطيين الكبار، على مواصلة جهد ابتكار هذا العصر معرفيا ومنهجيا وفرضه على الساحة العلمية والثقافية[2].

---

[1] J. Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?, op. cit.*; p. 33.

حول هذا الكتاب وما يطرحه من قضايا حول التحقيب التاريخي، راجع قراءتنا: "متى ينتهي العصر الوسيط؟"، مجلة رباط الكتب (الرباط/المغرب)، نونبر/تشرين الثاني 2016 (www.ribatalkoutoub.com)

[2] N. F. Cantor, *Inventing the Middle Ages: The Lives, Works and Ideas of the Great Medievalists of the Twentieth Century*, Cambridge, 1992.

يذكر نورمان كانتور، وهو مؤرخ وسيطي أمريكي، في كتابه هذا، عشرين مؤرخا أوروبيا وأمريكيا ساهموا ما بين 1895 و1965، في ابتكار العصر الوسيط كحقبة لها بنية معرفية ومنهجية مخصوصة. وفي مقدمة هؤلاء الألماني بيرسي إرنست شرام، والفرنسي مارك بلوك، والبريطاني مايكل بوستان، والأمريكي شارلز هومير هاسكينز.

وفي القرن التاسع عشر أيضا، ابتكر المؤرخون "عصر النهضة"، وخاصة المؤرخ الفرنسي جول ميشلي الذي جعل منه حقبة ذات تميز بالقياس إلى العصر الوسيط، بفضل تطور الآداب والفنون وانتشار المذهب البروتستانتي، واتساع إعمال العقل على حساب التفكير الديني الكاثوليكي مع إحياء التراث الفلسفي الإغريقي، وذلك منذ المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها بكوليج دو فرانس عام 1838، حيث شاع استعمال هذا المفهوم في فرنسا ثم في باقي جامعات العالم. ومن جهته ساهم المؤرخ السويسري جاكوب بوركهارت، تلميذ رانكه، في هذا الصنع المعرفي بواسطة دراسته "حضارة النهضة في إيطاليا" (1860)، التي أبانت عن الدور الكبير الذي لعبته الأفكار والعلوم والفنون، التي أينعت في المدن الإيطالية، في تحرير الفرد من ضغوط الكنيسة في مطلع العصر الحديث[1].

[1] J. Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?*, *op. cit.*, pp. 61-81.

4

علم التاريخ وعلم الاجتماع

التحدي والاستجابة

إذا كان التاريخ الرانكي (نسبة لرانكه) قد نشأ كعلم في مواجهة الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر في ألمانيا، فإن علم الاجتماع الدوركايمي (نسبة لدوركايم) قد برز في سياق المواجهة مع التاريخ في نهاية هذا القرن في فرنسا. كان علماء الاجتماع قد دخلوا في حوار لا يخلو من استفزاز مع المؤرخين الوضعانيين، وفي مقدمتهم شارل سينيوبوس وفوستل دوكلانج. ومن أهم النقاشات في هذا الصدد المقالة النقدية التي كتبها فرانسوا سيمياند بـ "مجلة التركيب التاريخي" عام 1903 تحت عنوان "المنهج التاريخي والعلم الاجتماعي"، بخصوص كتاب شارل سينيوبوس "المنهج التاريخي مطبّقا على العلوم الاجتماعية" الصادر سنة 1901، والذي يضع التاريخ في قلب هذه العلوم[1]. في هذه المقالة، التي أعاد فيرناند بروديل نشرها عام 1960 بمجلة "الحوليات" في باب "جدالات وعراكات"[2]، لراهنيتها حتى بالنسبة لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية[3]، سدّد سيمياند سهام النقد للتاريخ الوضعاني، مؤكدا على ربط العلم الاجتماعي بالطرح الإشكالي، بالبحث عن نماذج كبرى، بمد الجسور بين علوم الإنسان[4].

---

[1] Ch. Seignobos, *La méthode historique appliquée aux sceinces sociales* (1901), 2e édition, Paris, Félix Alcan, 1909.

[2] F. Simiand, « Méthode historique et science sociale » (1903), repris in *Annales ESC.*, n° 1, 1960, pp. 83-119.

[3] كانت الغاية من نشر هذه المقالة على صفحات مجلة الحوليات، بعد أكثر من نصف قرن على صدورها الأصلي، هي "تمكين المؤرخين الشباب من قياس طول المسافة التي قطعها الحوار بين التاريخ والعلوم الاجتماعية"، كما تقول هيئة تحرير المجلة (نفسه، ص 83، هـ 1).

[4] حول هذا النقاش بين عالم الاجتماع الدوركايمي فرانسوا سيمياند والمؤرخ الوضعاني شارل سينيوبوس، راجع:

في كتابه هذا، أكد شارل سينيوبوس، وهو يحاور العلوم الاجتماعية في ضوء المنهج التاريخي، على المعطى أو الوثيقة كأساس لكل عمل علمي. بالنسبة إليه، تقوم العلوم الاجتماعية، التي حصرها في الديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع، على ملاحظة الظواهر المادية. وما دامت ملاحظة هذه الظواهر تستند إلى معطيات، فإن دراسة هذه الأخيرة لا تتأتى إلا بتطبيق المنهج التاريخي الذي يتأسس على جمع هذه المعطيات ونقدها والتحقق منها. يقول: "سواء تعلق الأمر بالعصر الوسيط أو بالوقت الراهن، يبقى منهج الدراسة واحدا، على الأقل من حيث القواعد الأساسية. ولذلك، تتبيَّن ضرورة المنهج التاريخي حتى في الاعتماد على الوثائق المعاصرة.. [التي] لا يمكن تجميعها إلا على طريقة المؤرخ، لأن المسألة هي مسألة تشكيل بناء انطلاقا من وقائع حصل عليها الباحث بأدوات عمل تاريخية"[1].

في رده على هذا الكتاب، وضَّح فرانسوا سيمياند منذ البداية أسباب القلق المنهجي لدى المؤرخين الوضعانيين بالقول: "يعود هذا الأمر إلى علاقات الجوار، والتدافع، وبصراحة إلى الصراع القائم بين التاريخ التقليدي والعلم الاجتماعي الجديد"[2]. لقد عمل سيمياند على نقد الطريقة التي يحاول بها المؤرخون تشييد نظام معرفي يرقى إلى مستوى العلم، وبيِّن كيف أن الفرق بين التاريخ وعلم الاجتماع يكمن في عملية بلورة المعطيات ضمن نسق كلي، وأسلوب معالجتها لتتشكل علماً قائم الذات[3]. انتقد ما أسماه بــ "معبودات قبيلة المؤرخين" الثلاثة: "المعبود السياسي" الذي يحصر التاريخ في الأحداث السياسية والعسكرية، و"المعبود الفردي" الذي يتصور التاريخ تاريخا للأفراد، و"المعبود الكرونولوجي" الذي يتيه في البحث عن الأصول وتسلسل الأحداث[4]، واقترح مقابل ذلك، تاريخا إشكاليا، تفسيريا، اجتماعيا، يبحث في الجماعات والظواهر الاجتماعية والمؤسسات. وهذه

J. Revel, « Histoire et science sociale : Les paradigmes des Annales », *Annales ESC.*, n° 6, 1979, pp. 1362-1364; Robert Leroux, *Histoire et sociologie en France: De l'histoire-science à la sociologie durkheimienne*, Paris, PUF, 1998.

[1] Ch. Seignobos, *La méthode historique, op. cit.*, p. 14.

[2] F. Simiand, *art. cité*, p. 83.

[3] *Ibid.*, p. 84.

[4] *Ibid.*, pp. 117-118.

المهمة لا يستطيع تحملها، كما تنبأ بذلك في ختام مقالته، إلا "جيل جديد من المؤرخين"[1].

وقبل حوار 1903 هذا، كان إميل درووركايم، في تصدير العدد الأول من "المجلة السوسيولوجية" عام 1896، التي واظب على قراءتها في بداية القرن العشرين جيل بأكمله من المؤرخين الشباب الذين حملوا على عاتقهم مهمة تجديد المعرفة التاريخية، قد كتب ما يلي: "لا يمكن للتاريخ أن يصير علما إلا إذا فسَّر، ولا يمكن للعلم أن يفسر إلا إذا قارن.. والحال أن التاريخ إذا قارن لن يختلف عن علم الاجتماع"[2]. وإذا كان المؤرخ فوستل دوكلانج، صاحب أول كرسي للتاريخ الوسيط بجامعة السوربون، قد ردد مرارا كون أن "السوسيولوجيا الحقيقية هي التاريخ"، فإن جواب دوركايم أكد على أهمية التحليل النسوسيولوجي، إذ قال: "لا جدال في ذلك، شريطة أن يُكتب التاريخ بطريقة سوسيولوجية"[3]. والتفسير هنا مركزيٌ في فهم التاريخ وكتابته، لأن كل الجهود الإسطوغرافية التي شهدها القرن العشرين تمجورت حوله. فقد تبيَّن أن التفسير التاريخي "اكتشافٌ وإدراك وتحليل" لتعقد الواقع البشري[4].

ثم لا ننسى الحوار الضمني الذي دار بين علم الاجتماع والتاريخ في متم القرن التاسع عشر، مع صدور كتابين هامين في تاريخ الخطاب حول البحث في هذين الحقلين. يتصل الأمر بكتاب "قواعد المنهج السوسيولوجي" الذي ألَّفه دوركايم عام 1895، مبيِّنا فيه أسس السوسيولوجيا كونها تستند إلى الظاهرة الاجتماعية انطلاقا من منهج علمي عقلاني وموضوعي كما هو الحال في العلوم

---

[1] *Ibid.*, p. 119.

استمر هذا النقاش طيلة القرن العشرين، حتى في المرحلة التي تأكد فيها حضور المؤرخ في الساحة الفكرية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. عام 1959 استعاد كلود ليفي ستروس في درسه الافتتاحي حول الأنثروبولوجيا الاجتماعية بكوليج دو فرانس، أفكارَ فرانسوا سيميانْد و"وجَّهها لفائدة الأنثروبولوجيا لانتقاد التاريخ، ليس فقط لأنه ضعيف علميا، وإنما أيضا لأنه إثنومركزي وعاجز عن فهم المجتمعات غير الأوروبية".
انظر:

B. Muller, « Sociologie et Histoire », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies*, *op. cit.*, t. I, p. 629.

[2] E. Durkheim, Préface du premier numéro de *L'Année Sociologique*, 1896-1897, pp. II-III.

[3] *Ibid*., p. III.

[4] H. I. Marrou, *De la connaissance historique*, Paris, Seuil, 1954, p. 177.

الطبيعية. ذلك أن "تناول الظواهر الاجتماعية يبدو مثله مثل تناول الأشياء [...] لأن تناول الظواهر كأشياء يعني تناولها بصفتها معطيات تشكّلُ نقطة انطلاق العلم"[1]. من هذا المنظور تظهر بعض المماثلة مع كتاب "مدخل للدراسات التاريخية" الذي ألفه المؤرخان شارل فيكتور لونغلوا وشارل سينيوبوس عام 1898. لقد أكدا على "الإجراءات العقلانية" التي تنير "منهج العلوم التاريخية" لتناول معطيات التاريخ الرئيسية، ألا وهي "الوقائع الماضية" التي تدرك على نحو غير مباشر عبر ما تخلّفه من وثائق"[2].

في واقع الأمر تعود جذور هذا النقاش إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، عندما خصّص أوغست كُونْت، الذي نقل الفلسفة من التفكير في الإنسان إلى التفكير في المجتمع، فقرات كثيفة لـِ "العملية التاريخية"، وانتقد عمل المؤرخين باعتباره عملا "عقيما"، يغرق في التفاصيل وسرد الأحداث على طريقة الإخباريين، ويعجز عن استخلاص نتائج عامة ورصد تطور المجتمع[3]. ولذلك، يرى أن عالم الاجتماع هو المؤهل لكتابة التاريخ. هذا ما يفسر درسه السادس والخمسين من "دروس الفلسفة الوضعانية" الذي بلور فيه التحولات التاريخية التي شهدتها أوروبا خلال الأزمنة الحديثة، والتي أخرجت المجتمع من "النظام الكاثوليكي والفيودالي" وأدخلته في دينامية التطور الحضري والصناعي بقيادة البورجوازية[4].

هذا الهجوم الفكري الذي شنته السوسيولوجيا على التاريخ جدير بالمتابعة، بالقياس إلى سياقه التاريخي. لقد شكّلت نهاية القرن التاسع عشر مرحلة مِفصلية لكل العلوم الإنسانية والاجتماعية التي سعت إلى الانتظام انتظاما ذاتيا

---

[1] E. Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, Félix Alcan, 1895, p. 35.

[2] Ch. -V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques, op. cit.*, pp. 18, 65-66.

على عكس علم الاجتماع، تبقى الملاحظة غير المباشرة هي السمة الرئيسية للمنهج التاريخي، ذلك أنه، كما يقول المؤلفان، "بين الوثيقة كنقطة انطلاق، والحدث كنقطة وصول، يقطع المؤرخ سلسلة معقدة ومتتالية من البرهنة المحفوفة بالمنزلقات [...] ولذلك يكون المنهج التاريخي منهجا غير مباشر وأقل صرامة من منهج الملاحظة المباشرة. لكن المؤرخين ليس لديهم من خيار، لأنه المنهج الوحيد الذي يمكّن من فهم الوقائع الماضية، وبلوغ المعرفة العلمية رغم هذه المنزلقات" (نفسه)

[3] A. Comte, *Cours de philosophie positive*, t. V, Paris, Bachelier, imprimeur-libraire, 1841, 52e leçon, pp. 1-10.

[4] A. Comte, *Cours de philosophie positive*, t. VI, Paris, Bachelier, imprimeur-libraire, 1842, 56e leçon, pp. 1-343.

بقيادة أسماء مرموقة. فعلم الاجتماع صاغ قواعده ومناهجه وموضوعاته بقيادة إميل دوركايم ومارسيل موس وفرانسوا سيمياند، وعلم النفس سار على نفس الدرب مع تيوديل ريبو وبيار جانيت، وانخرطت الجغرافيا في هذه الدينامية تحت إشراف فيدال دولابلاش وألبير دومانجان. والأكثر من ذلك، سعت هذه العلوم إلى ممارسة الهيمنة على بعضها البعض في أفق خلق علم اجتماعي واحد. هذا في الوقت الذي كان فيه التاريخ الوضعاني قد نام على وسادة المكاسب المنهجية التي حققها منذ عقود، فخوزرا بإنجازاته، مغرورا بنجاحاته[1].

ويرى المهتمون بالتدافع الذي حصل بين التاريخ وعلم الاجتماع أن هذا الأخير، وإن كان في مطلع القرن العشرين قد بقي محدود الانتشار في الأوساط الأكاديمية كون أن ممارسيه ظلوا معدودين على رؤوس الأصابع بالمقارنة مع المؤرخين[2]، استطاع فرض وجوده في الساحة الجامعية على حساب التاريخ، وذلك من جهة بالوقوف في وجه التصور التاريخي المشيد على أساس تسلسل الأحداث السياسية والدبلوماسية والعسكرية، كونه تصور مفصول عن الواقع، ومن جهة ثانية بالتصدي لهيمنة المؤرخين على كليات الآداب[3].

لقد استطاع علماء الاجتماع فعفعة يقين المدرسة الوضعانية وتحفيز الباحثين في التاريخ، ولاسيما الشباب منهم، لإعادة صياغة تصوراتهم واستشكال موضوعاتهم وتنويع مصادر معطياتهم، على النحو الذي "تستبدل فيه الممارسة التجريبية الضعيفة فكريا بمنهج فكري ونقدي"[4]. هذا ما أبان عنه جيل جديد من الباحثين في التاريخ الذين تعاملوا مع انتقادات وملاحظات علماء الاجتماع بروح من النقاش البناء والتعاون المثمر. وفي مقدمتهم مارك بلوك ولوسيان فيفر ومؤرخين آخرين ممن كان لهم كبير الأثر في نشأة مدرسة الحوليات، لدرجة أن عددا من علماء الاجتماع الدوركايميين سجلوا حضورهم على صفحات مجلة "حوليات

---

[1] L. Febvre, *Combats pour l'histoire* (1952), in *Vivre l'histoire*, édition établie par B. Mazon et préfacée par B. Muller, Paris, Robert Laffont, 2009, pp. 27-28.
[2] J. Revel, « Histoire et science sociale », *art. cité*, p. 1364.
[3] A. Burguière, « Histoire d'une histoire: La naissance des Annales », *Annales ESC.*, n° 6, 1979, p. 1348.
[4] Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Histoire et historiens*, *op. cit.*, p. 45.

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي انطلق بمجلدها الأول عام 1929، أبرزهم موريس هالفاكس.

ويعتبر مارك بلوك، بوجه خاص، المؤرخ الأكثر استجابة لهذا التحدي: فقد أقر بجنينية التاريخ كعلم، وأكد على ضرورة الاجتهاد من أجل مواكبة التطور الحاصل على مستوى توليد المفاهيم وتشييد النماذج التفسيرية في العلوم الاجتماعية المجاورة، ولاسيما علم الاجتماع. والمطلع على كتابه "صنعة المؤرخ" لا يمكن أن تفوته هذه الحرقة. يقول: "لم يصل التاريخ بعدُ إلى ما ينبغي أن يكون عليه"[1]. هذا لأن "التاريخ علم في طور التشكل، بل هو علم في مرحلة الطفولة". تاريخٌ تكبّله الأحداث. تاريخٌ يصعب عليه الغوص تحت وقائع السطح، والتخلص من سموم الرتابة الموسوعية. ويضيف: "لم يتجاوز التاريخ بعدُ المحاولات الأولى، فيما يتصل ببعض الإشكاليات المنهجية الأساسية"[2].

في تفاعله مع علم الاجتماع، ألحّ مارك بلوك على مسألتين أساسيتين: أولا، استنطاق الوثيقة وتجاوز مستوى المعطى والتوصيف لبلوغ مستوى التفسير والتأويل. وثانيا، فهم الماضي على ضوء القضايا التي يطرحها الحاضر، في إطار جدلية زمنية منتجة.

شكلت المسألة الأولى، المرتبطة بالالتصاق بالوثائق، والاقتصار على التوصيف، والتحفظ من تقديم التفسير، على النحو الذي تصورته المدرسة الوضعانية، صلب النقاش بين التاريخ وعلم الاجتماع في منعطف القرن العشرين. ما عابه علماءُ الاجتماع وجماعةُ المؤرخين المشبعين بمناهج العلوم الاجتماعية، على المدرسة الوضعانية أو الوثائقية، هو هذه المقاربة الأرشيفية التي تُغيِّب شخصية المؤرخ وتجعله لا يتكلم إلا إذا تكلمت الوثيقة. ولذلك، تركز جهد هؤلاء طيلة القرن المذكور، من مارك بلوك إلى بول فينْ، على فتح التاريخ على التفسير من خلال تلقيحه بمقولات ومفاهيم هذه العلوم حتى يستطيع الانتقال من المستوى الأفقي، مستوى الكتابة الإخبارية إلى مستوى عمودي، مستوى الكتابة المفاهيمية

---

[1] M. Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien* (1941), Paris, Armand Colin, 2e édition, 1952, p. 27.
[2] *Ibid.*, p. XIV.

التي تمكن من "تمييز التاريخ عن الوثائق"، ومعالجة الماضي من منظور البنيات والعقليات[1].

في واقع الأمر، يكتسي تشديد المدرسة الوضعانية على ضرورة الاستناد إلى الوثائق والحرص على فهم الماضي انطلاقا مما تقوله هذه الوثائق، نوعا من الإطلاقية. لأن الوثائق وحدها مهما كثرت وتعددت تبقى "مبتورة"، في نهاية المطاف، إذ لا تمكن من إعادة بناء الماضي بناءً كاملا[2]. ثم إن الوثائق، بقدر ما تنير الصواب فهي تقود إلى الخطأ[3]. ولذلك، فإن معرفة الماضي هي "معرفة بالبقايا" وفق عبارة فرانسوا سيمياند، التي ركّز عليها مارك بلوك في تحليله لهذه المسألة. سواء تعلق الأمر بالآثار المكتوبة أو بالآثار الواقفة يبقى من الصعب جدا الإحاطة بما حصل في الماضي إحاطة شافية وكافية. ولذلك، يكون على المؤرخ استنطاق هذه الآثار بكل ما أوتي من رصيد معرفي وأداة منهجية، لاستخراج المسكوت عنه، وتقديم تفسير في المستوى المطلوب. هذه هي المقاربة التي من شأنها أن تحرر المؤرخ من التبعية الحتمية للمصادر، والوصول إلى نتائج أفضل مما تود هذه المصادر نقلها إليه. في هذه المقاربة "يثأر الفكر من الوثيقة بشكل كبير"[4].

وترتبط المسألة الثانية، مسألة الجدلية بين الماضي والحاضر، ارتباطا لصيقا بمشكلة الوثائق هذه. ذلك أن فهم الأرشيف وتأويله، و"طرح الأسئلة طرحا سليما"، وتوليد ما يمكن توليده من أفكار، كلها عمليات تدفع المؤرخ إلى الانطلاق، أولا وقبل كل شيء، من "ملاحظة الواقع الراهن وتحليله". هنا يقدم مارك بلوك استعارة سينمائية جميلة. يقول: "في فيلم الماضي الذي يهُمّ، وحدها اللقطات الأخيرة تكون كاملة". ومن شأن هذه اللقطات أن تساعد على إعادة بناء ملامح هذا الماضي، ضمن "عملية تُقلَب فيها لفافة الفيلم ومعها اللقطات".

---

[1] P. Veyne, « L'histoire conceptualisante », in J. Le Goff et P. Nora (dir.), *Faire de l'histoire*, vol. 1: Nouveaux problèmes, Paris, 1974, pp. 67, 69.

[2] P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire, op. cit.*, pp..14-15.

هذا ما دفع بول فين إلى القول أن التاريخ أقرب إلى الأدب منه إلى العلم، كونه مثل الرواية، "يعمل على الانتقاء والترتيب، بحيث يختزل قرنا كاملا في صفحة واحدة" (نفسه، ص 14).

[3] H. I. Marrou, *De la connaissance historique*, op. cit., p. 68.

[4] M. Bloch, *Apologie pour l'histoire, op. cit.*, pp. 20, 25.

ولذلك، يخلص إلى القول: "لا وجود إذن إلا لعلم واحد للإنسان في الزمن. علمٌ بحاجة دائمة إلى الجمع بين دراسة الأموات ودراسة الأحياء"[1].

ومن الناحية العملية، تبقى مقالته "من أجل تاريخ مقارن للمجتمعات الأوروبية"، المنشورة في "مجلة التركيب التاريخي" عام 1928، والتي هي في الأصل مداخلة مقدَّمة في مؤتمر العلوم التاريخية بمدينة أوسلو[2]، من الأعمال التي استجابت، من جهة، لتحدي التفسير عبر المقارنة كما نادى بذلك دروكايم، والتي لبَّت، من جهة ثانية، رغبة فرنسوا سيمياند في ظهور جيل جديد من المؤرخين القادرين على تجديد المنهج التاريخي. فقد شيدت مقارنات بنّاءة، أفقيا على المستوى المجالي، وعموديا على المستوى الزمني. في معالجته لخصائص القِنانة في كل من فرنسا وإنجلترا، والفروق الدقيقة التي تختزنها الكلمات والنعوت، من النواحي الاجتماعية والقانونية والسياسية، على طرفي بحر المانش، أبان مارك بلوك عن نباهة تاريخية ذات عمق سوسيولوجي كبير.

في واقع الأمر، لا يظهر البعد المقارن في هذه المقالة فقط، بل في مجموع أعمال مارك بلوك، بدءً بـ "الملوك صنّاع العجائب" (1924) الذي عقد فيه مقارنة مثمرة فيما يتصل بـ "بركة الاستشفاء" لدى ملوك فرنسا وإنجلترا، والذي شكل دراسة غير معلنة في الأنثروبولوجيا التاريخية، ومرورا بـ "الخصائص الأصلية للتاريخ القروي" (1931)، الذي وإن كان قد همَّ فرنسا بالدرجة الأولى، فإنه فتح نافذة للمقارنة بين بلدان أوروبا الغربية، وانتهاءً بكتاب "المجتمع الفيودالي" (1939-1940)، الذي أظهر فيه مقارنات بين الأنظمة الفيودالية الأوروبية، بل حتى بين أوروبا واليابان.

كان مارك بلوك معجبا بالتجربة السوسيولوجية الدوركايمية، وخاصة "المجلة السوسيولوجية" التي لعبت دورا مزدوجا في الساحة الجامعية. فمن جهة، استطاعت المساهمات التي نشرتها في مطلع القرن العشرين من "إعادة ترتيب حقل الدراسات السوسيولوجية ترتيبا كليا انطلاقا من إعادة قراءة مجموع الأدبيات المخصصة للتحليل الاجتماعي على نحو منسق". وتمكنت من جهة ثانية، من "جمع

---

[1] *Ibid.*, p. 15.

[2] M. Bloch, « Pour une histoire comparée des sociétés européennes », *Revue de synthèse historique*, n° 46, pp. 15-50.

فريق من الباحثين حول مشروع جماعي وبرنامج واضح وضوحا تاما"[1]. وإذا كانت مجلة الحوليات التي أسسها مارك بلوك رفقة لوسيان فيفر عام 1929 قد استلهمت الكثير من هذه التجربة، فإن لمستها الخاصة كانت بيِّنة. هنا، يجب التشديد على مسألة أساسية، وهي أن المؤرخين الجدد في منعطف القرن المذكور لم ينساقوا بصورة مطلقة مع المشروع الدوركايمي. ما احتفظت به "مجلة الحوليات" ليس هو البناء النظري الرامي إلى "تنظيم كل أشكال الإدراك التجريبي للمجتمع تنظيما جديدا"، بل بالخصوص هذه "الطاقة الدوركايمية"، و"قدرتها على التعبئة والتفعيل المعرفي"[2]. هذا ما أهَّل أرباب الحوليات الأوائل لزرع روح مفاهيمية حية في تخصص راكم قاعدة منهجية كانت قد شاخت من فرط التدقيق في السنوات والتفاصيل.

وإذا وسَّعنا أفق النظر إلى مسألة العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، نجد أن منعطف سنوات 1900 لم يهم فرنسا فحسب، بل مسَّ ألمانيا أيضا، وإن كانت النتيجة قد تباينت على الجهتين من نهر الراين. فخلال هذه السنوات، التي كان فيها تأثير دوركايم على المؤرخين الفرنسيين بيِّنا، كان علماء الاجتماع الألمان، وخاصة منهم ماكس فيبر وجورج سيميل، يدفعون بدورهم باتجاه استخدام أدوات التحليل الاجتماعي والثقافي لفهم التاريخ. لكن الاستجابة كانت قد حصلت في فرنسا، وتعثرت بعكس ذلك في ألمانيا. بعد الحرب العالمية الأولى، كان مارك بلوك قد اقتنع بأهمية التحليل الاجتماعي والثقافي في مشروع إعادة كتابة تاريخ المجتمعات الأوروبية من منظور مقارن، هذا في الوقت الذي لم تفلح فيه السوسيولوجيا الألمانية في التأثير على المؤرخين. تدل على ذلك، المحاولات التي قام بها المؤرخ أوتو هينتز في أواخر حياته، في الثلاثينيات، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، لكتابة تاريخ اجتماعي وثقافي، والتي باءت بالفشل. معظم الجهود الإسطوغرافية في ألمانيا إبان هذه الفترة كانت قد ارتبطت بتاريخ الدولة[3].

---

[1] B. Muller, « Lucien Febvre et Henri Berr: De la Synthèse à l'histoire-problème », *Revue de Synthèse*, mars 1996, p. 57.

[2] J. L. Fabiani, « Quel modèle de scientificité pour l'histoire ? », in P. Schottler et H. J. Rheinberger, éds., *Marc Bloch et les crises du savoir*, Max Planck Institute for the history of science, Berlin, 2011, p. 53.

[3] M. Rubin, ed., *The Work of Jacques Le Goff and the Challenges of Medieval History*, *op. cit.*, pp. 82-83.

وفي المقابل، وفي خضم هذا التدافع بين التاريخ والسوسيولوجيا، استفاد علماء الاجتماع استفادة كبيرة من عمل المؤرخين في بلورة مشروعهم، إذ تعاملوا مع التاريخ كعلم من العلوم المساعدة الضرورية. من هذه الزاوية، وفّر التاريخ قماشة زمنية أساسية لفهم الواقع الاجتماعي. فبالنسبة لدوركايم، كما ذكر روبير لُورُو في دراسته حول النقلة الإبيستيمولوجية من "علم التاريخ إلى علم الاجتماع الدوركايمي"، "لا يفسَّر الاجتماعي انطلاقا من مجموعة من الوقائع الفردية، بل بناء على الوقائع الاجتماعية المفهومة في الأمد التاريخي". وهذه القماشة الزمنية هي التي مكنت علماء الاجتماع من تفادي "مآزق الظواهر العارضة والمنفردة"[1].

هذا ما أبانت عنه عمليا الدراسات الذي أنجزها الباحثون الدوركايميون، من أمثال فرانسوا سيمياند، وموريس هالفاكس، وسيليستان بوكلي. لنأخذ على سبيل المثال دراسة فرانسوا سيمياند حول الأجور والنقود[2]. كانت مقاربته سوسيولوجية واقتصادية، لكن ذات عمق تاريخي. فقد عالج حركة الأجور منذ عام 1780 حتى أزمة 1929، فاستخرج مراحل تاريخية ذات خصوصيات من حيث تعدد الحالات التي تمكن من رسم حركات الاقتصاد في الزمن. وفي هذه العملية الضخمة، التي تطلبت ثلاثة مجلدات، حرص سيمياند على الاستناد إلى أرشيف كثيف، من بيانات الأجر إلى التحقيقات الرسمية وغير الرسمية حول مهن المدن والقرى، مرورا بالتقارير والإحصائيات وقوائم الأسعار، انطلاقا مما يسميه بـ "علاقة معطى الوثيقة بالواقع"[3].

هذه الدينامية، دينامية التحدي والاستجابة، لم تحجب المكتسبات الرئيسية للمدرسة الوضعانية، وخاصة منها ضرورة وضع الإحالات والحرص على الموضوعية والفصل بين العمل الأكاديمي والعمل السياسي. في كناش من كنانيش مارك بلوك الدفينة، نقرأ هذه المعادلة "التاريخ يساوي الموضوعية من دون حكم قيمة". يقول: "العالـــم يبحث عن سبل المعرفة والفهم، لا يحكم على الأشياء... من دون شك، في الحياة اليومية وفي الحياة السياسية، إذا أردنا أن نقوم بدورنا

[1] Robert Leroux, *Histoire et sociologie en France, op. cit.*, p. 13.
[2] F. Simiand, *Le salaire, l'évolution sociale et la monnaie*, Paris, Félix Alcan, 1932, 3 vols.
[3] *Ibid.*, t. I, p. 47.

كمواطنين، لا يمكننا التفرج على الوضع. فالحكم على الأشياء في هذا المقام ضرورة للفعل... لكن إسقاط هذه الأحكام على الماضي لا تمت للعلم بصلة، لأنها تفقد معناها وتُظهر خشونتها"[1].

[1] P. Schottler et H. J. Rheinberger, éds., *Marc Bloch et les crises du savoir*, *op. cit.*, p. 20.

لم تمنع هذه الضرورة الأكاديمية صاحب "المجتمع الفيودالي" من الجمع بين العلم والنضال. يضيف في كناشه هذا: "من التاريخ يمكن للمناضل أن يستخلص العبر العَملية، هذا لأن كل مؤرخ هو بالضرورة رجل مناضل في الحياة المدنية، لكن بنفس الطريقة التي يستفيد بها الطبيب من البيولوجيا. بالنسبة لعالم الأحياء لا فرق بين باكتيريا حسنة وأخرى سيئة. لكن الطبيب يميز بينهما. ولذلك، وجب التمييز بين المرحلتين: العلمية والتقنية" (نفسه).

5

الحوليات قبل نشوئها

جول ميشلي وهنري بـــير

شكلت أفكار كل من المؤرخ جول ميشلي (1798-1874) والفيلسوف هنري بيرْ (1863-1954) رافدا أساسيا من الروافد التي غذّت مدرسة الحوليات، منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. بطبيعة الحال، كما رأينا في الفصل السابق، كان تأثير السوسيولوجيا الدوركايمية محدّدا في نشأة هذه المدرسة، لكن القفز على هذين الرجلين من شأنه أن يحرم القارئ من حلقة ربط محورية لفهم النقلة الإبيستيمولوجية باتجاه تصور تاريخي نابض بالحياة، ومشبع بروح التركيب.

كان جول ميشلي، الذي نشأ في وسط عمّالي، إذ كان يساعد أباه، وهو طفل، في أشغال الطباعة بمعمل لصناعة الكتب زمن نابوليون، قد كتب التاريخ بنفحة اجتماعية تنبعث منها روائح حياة الناس وعاداتهم وطبائعهم وسلوكياتهم. لكن ظرفية القرن التاسع عشر، التي تميزت بهيمنة الصرامة المنهجية، لم تكن تسمح بشيوع مقاربته ذات النزعة الرومانسية، وذلك بالرغم من استناده إلى الوثائق الأصلية، علما بأنه شغل مهمة مدير قسم التاريخ بالأرشيف الوطني الفرنسي. وتظهر هذه النزعة الرومانسية، التي امتزج فيها التاريخ بالفلسفة والأدب، في التجليات الآتية:

أولا، الكتابة. ميشلي أولا وقبل كل شيء كاتبٌ وأديب. كتب في موضوعات عدة، من الفلسفة إلى التاريخ، مرورا بالأخلاق والأدب والرواية والشعر. في التاريخ تحديدا غلب الحكي على طريقة إحيائه لوقائع الماضي وظواهره. لقد كتب بهذه الطريقة حول "فلسفة التاريخ"، و"تاريخ فرنسا"، و"تاريخ الثورة الفرنسية"، وأيضا حول "الشعب"، و"المرأة"، و"الحب"، بعمق تاريخي يغوص في

أعماق القرون الوسطى، ليبرز التحولَ الذي شهده عصر النهضة، والحريةَ التي ناضلت من أجلها ثورة يوليوز/تموز 1789.

ثانيا، حضور الذاتية والحماس، بتمجيد الثورة الفرنسية، وتسويد صورة العهد البائد، بشقيه المونارشي والكنسي، وبخاصة عصر لويس الرابع عشر الذي وصفه بكثير من الدرامية، بالتركيز على مظاهر الجوع والبؤس.

ثالثا، تفسير مزاج نخبة المجتمع الفرنسي خلال القرن الثامن عشر بأثر استهلاك المواد القادمة من العوالم الأخرى، وبخاصة القهوة.

كان ميشلي قد عبَّر عن قصور الكتابة التاريخية بطريقة تنبأُ بمنهج مؤرخي الحوليات. فقد وصف المنهج التاريخي بالضعف، ماديا وروحيا. ماديا لأنه يتكلم عن الأجناس ويهمل الأرض والعادات. وروحيا لأنه يهتم بالقوانين والسياسات ولا يعير اهتماما للأفكار والطبائع[1]. أما البديل المنهجي الذي اقترحه، فقد جمع بين الاتجاهين اللذين سادا في عصره: الاتجاه السردي الحي والغني بالصور الجمالية، والاتجاه الفلسفي وهاجسه المتمثل في فهم طبيعة الحكم وحالة المجتمع وأثر الدين. ولذلك، صوَّب ميشلي نظره باتجاه تاريخ الكادحين والمسحوقين الذين عملوا بقوة وصدق من دون أن يهتم بهم أحد. إنه "التاريخ من أسفل" الذي ظهر قبل الأوان في كتابه "الشعب" الصادر عام 1846، والذي منح الكلمة للذين شيَّدوا بسواعدهم فرنسا وهي تدخل عصر الآلة، وقد حُرموا من القراءة والكتابة، "فعاشوا نصف عيشة"[2]. ومع ذلك، كان من بين هؤلاء الكادحين "أشخاص يضاهي تفكيرهم نباهة الأدباء"[3]، كهذه "المرأة المسنَّة التي لم تقرأ في حياتها قط، ولكنها كانت تحكي قصصا بطريقة تماثل حكي الكاتب السكتلندي والتير سكوت"[4].

لقد جمع هذا الكتاب بين الإحساس والتجربة الشخصية والبحث في الأرشيف، فاتسمت صياغته بالتفرد. يقول: "هذا الكتاب صنعته من كينونتي، من حياتي، من قلبي. كتاب وليد تجربتي، أكثر مما هو ثمرة دراستي. استقيته من

---

[1] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 145.
[2] J. Michelet, *Le peuple* (1846), 5e édition, Paris, Clamann-Levy, 1877, p. 35.
[3] *Ibid.*, p. XXIII.
[4] *Ibid.*, p. XV.

ملاحظتي، من صداقاتي، من جواري.. لمعرفة حياة الشعب وأشغاله ومعاناته، كان يكفي أن أسائل ذكرياتي، لأنني، أنا أيضا اشتغلت بيديّ. العامل هو الاسم الحقيقي للرجل الحديث.. فقبل أن أصنع كُتُباً، كنت قد اشتغلت في تركيبها بالمطبعة، فركّبت الحروف قبل أن أركّب الأفكار، وعرفت معنى الحزن وسأم الساعات الطوال"[1]. هنا يظهر "ابن الشعب مؤرخا للشعب"[2]. شعب مفهوم من الداخل، بكدحه وإحساسه. يقول في فقرة قوية حول الشعب الفرنسي إبان وباء الكوليرا عام 1832: "الشيء الجوهري الذي أثر فيّ كثيرا خلال دراستي الطويلة حول الشعب هو أنني عثرتُ في أجواء البؤس واختلال الأحوال، على ثراء الإحساس وطيبوبة القلب قلّ نظيرهما لدى الأغنياء. الجميع لاحظ، إبان وباء الكوليرا، من تبنّى الأيتام؟ الفقراء"[3].

في هذا الكتاب، تكلّم ميشلي عن حياة الحاضر بخلفية تاريخية تغوص بالقارئ في أعماق القرون الوسطى وعصر النهضة والتحولات التي أحدثتها الثورة والآلة في المعيش اليومي للفلاحين، وعمال المدن، وحياتهم العائلية، وإحساساتهم، وأوقات الإرهاق والإنهاك التي كانت تثقل كاهلهم، شيبا وشبابا. تكلم عن المأكل والملبس والمسكن. تكلم عن الأجور والمصاريف. تكلم عن الزواج والأسرة والأطفال. تكلم عن الكدح الذي يصل إلى 15 ساعة في اليوم. تكلم عن يوم الأحد، يوم الراحة، يوم الحلاقة والأناقة. يقول: "انظروا جيدا إلى هؤلاء الناس، واعلموا أنه مهما ارتفعتم لمشاهدة حياتهم، فإنكم لن تجدوا ما هو أفضل أخلاقيا. هذه المرأة التي تجسد الفضيلة بسحر خاص من المنطق الساذج والحذق لتدبير قوة الرجل من غير قصد. والرجل، هذا القوي، الصبور، الشجاع، الذي يحمل في سبيل المجتمع ثقل الحياة الإنسانية الأكبر. رفيق الواجب، بكل قوة وبأس، مثل الجندي المرابط بالميدان. كلما كانت مهنته خطيرة، كان سلوكه سليما. كان أحد المهندسين، وابن هذا الشعب، قد قال بهذا الشأن: الرجال الأكثر استقامة ممن

---

[1] *Ibid.*, p. III.
[2] *Ibid.*, p. 115.
[3] *Ibid.*, p. XIII.

عرفتهم كانوا كادحين. كانوا يعلَمون، وهم يغادرون البيت صباحا، أنهم قد لا يعودوا إليه مساءً. كانوا على استعداد لملاقاة ربهم"[1].

ما يقف عليه القارئ، وهو يطلع على أعمال ميشلي، هو هذا الحس الأدبي الرومانسي الذي كتب به الماضي. كان يكتب التاريخ وكأنه يجيب عن كلام لا يخلو من استفزاز كان قد قاله فولتير منذ ما يقرب من مائة سنة: "فرنسا تعج بالمؤرخين، لكنها تفتقر للكُتاب"[2]. ولذلك، نعته لوسيان فيفر، وهو من المواظبين الكبار على قراءة هذه الأعمال، بـ "شاعر التاريخ الرومانسي العظيم". جل كتاباته تحفل بالصياغات الأدبية الرقيقة والصيغ البلاغية الجميلة والاستعارات البديعة. لنقرأ مثلا ما قاله في درس من الدروس التي ألقاها عام 1834: "التاريخ مثل الرواية، كما كتبها البريطاني لورانس ستيرن في القرن الثامن عشر. ما يحدث في الصالون يحدث أيضا في المطبخ، تماما مثل الساعات البندولية، واحدة تشير إلى الساعة هنا، وأخرى ترن هناك... وفي القرون الوسطى لم تكن الأمور مختلفة كثيرا. هنا، كانت فلسفة أبيلاردوس تدق على إيقاع الحرية. وهناك، كانت المدن تضع أولى علامات الحرية". بهذه العبارت، كان ميشلي يُفهِم التاريخ للطلاب والأساتذة وعموم المثقفين في عصره. فقد انبنت رؤيته على أساس التداخل وليس التراتب. بالنسبة إليه، الأشياء تتفرع عن بعضها البعض، وتؤثر في بعضها البعض، لتقدم لنا بمرونة كبيرة صورا كثيرة، مترابطة فيما بينها، وقادرة على التأثير في التفكير[3].

لكن الإنجاز الكبير الذي تركه ميشلي لجماعة المؤرخين هو "مفهوم النهضة" الذي ابتكره خلال القرن التاسع عشر، لتصبح النهضة حقبة تاريخية قائمة الذات، تتوفر على مقومات التطور في مسار التاريخ الأوروبي، ضمن التحول الكبير الذي حصل على مستوى الأفكار والآداب والفنون وإصلاح الكنيسة (البروتستانتية)، وذلك في سياق حركية المجتمع المتمثلة في نشأة البورجوازية وانتعاش المدن. قبل القرن التاسع عشر، كانت الدراسات التاريخية والفلسفية

[1] *Ibid.*, p. 56.
[2] L. Derôme, *Les éditions originales des romantiques*, Genève, Slatkine Reprints, 1968, p. 357.
[3] L. Febvre, *Vivre l'histoire*, *op. cit.*, pp. 21, 28.

والأدبية تذكر النهضة من زاوية من الزوايا، أدبية أو فنية أو علمية. لكن ميشلي هو الذي أبرز هذه النهضة كتحول شامل في تاريخ أوروبا، للتأكيد على النقلة التاريخية الهائلة من القرون الوسطى إلى الأزمنة الحديثة، فكبر المفهوم من الصيغة الصغيرة (renaissance) إلى صيغةٍ كبيرة (Renaissance). وكانت المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها بكوليج دو فرانس عام 1838 هي الانطلاقة الفعلية لتداول هذا المفهوم على النحو المعمول به اليوم في عدد من الجامعات عبر العالم، لتنضاف حقبة جديدة للتحقيب الثلاثي المعمول به آنذاك: قديم، وسيط، معاصر، ليصبح رباعيا: قديم، وسيط، جديث (النهضة)، معاصر[1].

هذا هو برنامج الحوليات الذي رسمه ميشلي قبل نشأة هذه المدرسة بحوالي مائة سنة: تاريخ المجتمع وتاريخ الإحساس، غنًى فكري وسبقٌ معرفي. هذا التصور التاريخي الذي قلّل من أهمية كبراء المجتمع ومنح مساحة واسعة للكدح والوجدان، والذي سعى إلى انبعاث الماضي انبعاثا شاملا، أخذا بعين الاعتبار جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية انطلاقا من قلق الحاضر وأسئلته، هو الذي افتتن به رواد مدرسة الحوليات طيلة القرن العشرين، فذكروه كثيرا، واستشهدوا بأعماله، وكتبوا عنه، وبالأخص لوسيان فيفر الذي خصّص له بكوليج دو فرانس، خلال السنة الأكاديمية 1943-1944، ثلاثين محاضرة[2]. وهذا أيضا ما يفسر النعوت الجميلة التي أحيا بها ذِكرَه المؤرخون والأدباء في مناسبات عدة، من "نبي التاريخ الجديد" (جاك لوغوف)، إلى"الأستاذ القُدُّوس" (بيار نورا)، مرورا بـ "أستاذ تاريخ الإحساس والعقليات" (لوسيان فيفر)، و"أمير المعنى" (رولان بارث)، و"شاعر التاريخ" (إمانويل لورْوا لادوزي).

بطبيعة الحال، لم تكن أعمال ميشلي تستجيب للصرامة المنهجية، كما أسس لها المؤرخون الألمان في مطلع القرن التاسع عشر، على مستوى التعامل مع المصادر وفهم الأحداث. هذا ما يفسر الانتقادات التي تعرضت إليها هذه الأعمال

---

[1] *Ibid.*, pp. 887-897.

[2] اعتنت بنشر هذه المحاضرات، انطلاقا من الأرشيف المتوفر بمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس، بريجيت مازون بتعاون مع يان بوتان:
L. Febvre, *Michelet, créateur de l'Histoire de France, Cours au Collège de France, 1943-44*, édition établie par Brigitte Mazon et Yann Potin, Paris, Vuibert, 2014.

كونها افتقدت لدقة المصدر وامتلأت بالأحكام الأخلاقية في تناوله للكثير من القضايا مثل الكنيسة والملوك وثورة 1789، مما دفع ببعض المنتقدين إلى القول بأن "التاريخ ليس مدرسة للأخلاق". لكن الأمور تفهم بسياقاتها. لما مجّد ميشلي الكادحين، فإنه عبّر عن ذلك الحس الوطني الذي ساد عقب الثورة الفرنسية، والذي جعل من الشعب محركا للوطن. كان لوسيان فيفر قد كتب: "ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حالة الدراسات التاريخية عام 1825 لما خاض غمارها ميشلي، إذ كانت الأرشيفات ناقصة. ومع ذلك، كان مجددا في هذا الميدان... ثم إن بديهيات اليوم كانت أصيلة في إبانها، بل ثورية..."[1].

وإذا كان تأثير ميشلي قد تم على نحو غير مباشر، وبتفاوت زمني كبير بالقياس إلى الاهتمام المتأخر بما قدّمه من أفكار وأعمال، فإن هنري بيرْ مارس تأثيرا مباشرا على الجيل الأول من مدرسة الحوليات. يقول فيرناند بروديل في سيرته الذاتية التي كتبها عام 1972: "هذا الرجل هو إلى حد ما الحوليات قبل نشوئها منذ سنة 1900، وربما منذ عام 1890"[2].

ساهم هنري بيرْ في تخصيب المقاربة التاريخية من خلال التشديد على أهمية التركيب في فهم التاريخ وكتابته، وذلك بتجاوز التفاصيل، والاجتهاد في توليد الأفكار لتفسير هذا الماضي[3]. ميّز هذا الفيلسوف بين فلسفة التاريخ والتركيب التاريخي، وربط مستقبل الفلسفة بتركيب المعارف بالاستناد إلى التاريخ، وذلك في أطروحته "تركيب المعارف والتاريخ: محاولة حول مستقبل الفلسفة" (1898)[4]، إذ كرس جهوذا جبارة من أجل الجمع بين عمل الفلاسفة والمؤرخين.

في هذه العملية، انخرط هنري بيرْ في موجة النقد التي وجهها الفلاسفة وعلماء الاجتماع وحتى بعض المؤرخين الشباب للمقاربة الوضعانية التي هيمنت

---

[1] *Ibid.*, pp. 28-29.

للمزيد من التفاصيل حول ميشلي، راجع البحث الذي أنجزه ياسين زينون، منطق الكتابة التاريخية عند المؤرخ جول ميشله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2014 (أطروحة مرقونة).

[2] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 52.

[3] يقدم مصطفى إدريسي حسني عرضا هاما جدا حول "التركيب" في كتابه:
M. Idrissi Hassani, *Pensée historienne et apprentissage de l'histoire*, préface de H. Moniot, Paris, L'Harmattan, 2005, pp. 129-141.

[4] H. Berr, *La synthèse des connaissances et l'histoire. Essai sur l'avenir de la philosophie*, Paris, Hachette, 1898.

على إنتاج مدرسة السوربون، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. في كتابه الصادر عام 1911، والذي حمل مرة أخرى هاجس التركيب، ولكن من منظور نقدي، كتب ما يلي: "كان القرن التاسع عشر قرن التاريخ كما هو معلوم. لكن تطور المعرفة التاريخية هذا طرح مشاكل لم تجد حلولا بعد. علوم الطبيعة خلقت لذاتها مناهج مضبوطة وفعالة، وتعاضدت فيما بينها، فامتزجت نتائجها في أعمال تركيبية ما فتئت تكتسي سمة إيجابية. أما "العلوم" التاريخية فإنها بعيدة كل البعد عن هذا التقدم، إذ أثارت حالتها الهشة وتجريبيتها وتضارب نتائجها انتباه المفكرين، أكثر من مرة، من مؤرخين وفلاسفة الذين بحثوا عن سبل العلاج الممكنة. وبسبب الحماسة التي ترعرعت فيها هذه "العلوم"، ومكانتها الهائلة في الكتب والتعليم، ظهرت خيبة أمل كبيرة، حتى صارت ترتسم ضدها حركة مشوشة من النقد تتجاوز الحدود"[1].

هذه الحلول هي التي سعى هنري بيرْ إلى إيجادها بجرّ المؤرخين نحو نقاش معرفي يتمرد على الحواجز الممتدة بين علوم الإنسان، وينحو باتجاه تركيب تاريخي يشمل كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال "مجلة التركيب التاريخي" التي أنشأها سنة 1900. هذه المجلة التي تولدت عنها بعد ثلاثة عقود مجلة أخرى، هي "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي رأت النور على يد مؤرخين شباب، "نادت، كما قال لوسيان فيفر في كلمة تكريمية في حق هذا الرجل، بتاريخ مختلف عن تاريخ المعارك والمعاهدات الدبلوماسية والحيل السياسية، وحققت، لأجل عمل تركيبي فعال، الغرضَ بجمع مؤرخين وأرشيفيين، جغرافيين وإثنوغرافيين، لسانيين واقتصاديين وفلاسفة، جمعا أخويا لا همّ لهم سوى هذا العمل المشترك الذي زرع روح الحماس والأمل"[2]. هنري بيرْ، هذا الفيلسوف، أو بالأحرى هذا "الأديب المولوع بالفلسفة"[3]، الذي تجددت المعرفة التاريخية على يديه، بإخراجها من ضيق التفكير والتبصر. لقد جمع هنري بيرْ حوله مجموعة من

---

[1] H. Berr, *La synthèse en l'histoire. Essai critique et théorique*, Paris, Félix Alcan, 1911, p. V.

[2] L. Febvre, « De la Revue de Synthèse aux Annales. Henri Berr ou un demi-siècle de travail au service de l'Histoire», *Annales ESC.*, n° 3, 1952, p. 290.

[3] *Ibid.*, p. 291.

الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، واستطاع بسعة علمه ولباقته أن يلعب دور رئيس "جوقة" يُخرج أعضاؤها "إيقاعا موزونا" بأصوات متباينة ونبرات مختلفة[1].

في افتتاحية العدد الأول لـ "مجلة التركيب التاريخي"، والتي جاءت تحت عنوان "بخصوص برنامجنا"، عبَّر هنري بيرْ عن رغبته في الخروج من حالة الانحباس التي يعاني منها البحث التاريخي، بتشريح طبيعة مشاكل هذا البحث، وفتح المجال أمام التعدد المعرفي. فقد اقترح حقن التاريخ بالنظرية، لأنها قادرة على تكريس الممارسة. لكن النظرية، برأيه، لا تعني بالضرورة الإبحار "في الاعتبارات العامة التي تصدر عن مفكرين لا علاقة لهم بممارسة البحث التاريخي". ما كان يرغب فيه هو أن تنشر المجلة مقالات حول مناهج العلوم التاريخية والقضايا الملموسة التي من شأنها أن "توحد بين التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي وتاريخ الأديان وفلسفة العلوم والآداب والفنون، وتمكّن من تجميع ثمار التجربة والأعمال الفكرية التي نجحت عمليا في قطاع من قطاعات التاريخ". في هذا المشروع، كان يطمح إلى الدفع بالتركيب التاريخي، من خلال الدراسة المقارِنة، نحو "علم النفس التاريخي" لفهم تاريخ الشعوب. والتركيز على النفس يعني الوقوف في وجه السوسيولوجيا وإصرارها على التهام التاريخ. يقول بهذا الصدد: "لا مجال هنا لإنكار الأهمية المرتبطة ببعض الاعتبارات والطروحات التي تقدمها الفلسفة الاجتماعية. على السوسيولوجيا، لكي تتشكل، أن تكون أولا وقبل كل شيء دراسةً وضعانية لما هو اجتماعي في التاريخ، وأن تنطلق من معطيات التاريخ الملموسة". ولذلك، لم يقفل الباب أمام جماعة الدوركايميين الذين يرغبون في المساهمة في المجلة الجديدة بورقات حول السوسيولوجيا وتصوراتها. أما بالنسبة للمؤرخين، فقد دعاهم إلى تجاوز مرحلة التنقيب والتدقيق والغرق في "ركام الأحداث الذي لا يساوي شيئا". والغاية من ذلك، بطبيعة الحال، هي بلوغ مرحلة أكثر بلورة، والتي تقضي بالجمع بين التحليل والتركيب، ومقارنة الحالات ذات الصلة بالشعوب والمؤسسات

[1] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 59.

والحقب ورجال السياسة والفكر لاستنباط ما هو متشابه، قصد الكشف عن العامّ في مجرى تطور المجتمعات. هذا، "لأنه لا علم من دون عام"[1].

كانت إشكالية التركيب في صلب مشروع المجلة. هذا ما يظهر بجلاء في مقالة لفيلسوف العلوم إميل بوترو: "التاريخ والتركيب". تتضمن هذه المقالة نقدا صريحا لتصور المدرسة الوضعانية، الذي يميز، كما رأينا، بين التركيب والتحليل، ويمنح أهمية بالغة للمستوى الثاني على حساب الأول. "سنوات من التحليل قبل ساعة من التركيب"، وفق عبارة فوستل دوكلانج الشهيرة[2]. يرى صاحب هذه المقالة، المليحة على قصرها الشديد، أن طرحا من هذا القبيل لا أساس له من الصحة، لأن "الصواب يقضي بجعل العمليتين مترابطتين، فلا وجود لتحليل ذكي وبنّاء إلا بمقاربة قائمة على نظرة شاملة، ولا وجود لفكرة قيمة وخصبة إلا إذا استخرجها العقل من أحشاء الواقع"[3].

لقد لقيت نداءات هنري بيرْ استجابة لدى مجموعة من المؤرخين الشباب، في مقدمتهم لوسيان فيفر الذي يعتبر المؤرخ الأكثر قربا من هذا الفيلسوف، إذ "يستحيل ذكر أعمال هنري بيرْ من دون إشراك اسم لوسيان فيفر، بالرغم من فارق السن بينهما، والذي قارب الخمسة عشر سنة"، كما أكد على ذلك بيرتران مولر في دراسة دقيقة حول الرجلين[4]. فقد شارك مشاركة فعالة في "مجلة التركيب التاريخي" من 1905 إلى 1937، أي حتى بعد تأسيس مجلة الحوليات، بما مجموعه 280 نصا، معظمها قراءات بيبليوغرافية حول أحدث الإصدارات. ثم إن عددا من مؤلفاته كانت قد نُشرت بسلسلة "تطور البشرية" عن دار النشر ألبان ميشال، التي كان يشرف عليها هنري بيرْ. هذا بالإضافة إلى بعض الأعمال التي اشتركا فيها، كهذه المقالة حول "التاريخ" التي نشرتها "الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية" بنيويورك عام 1932[5].

---

[1] *Revue de Synthèse Historique*, « Sur notre programme », t. I, n° 1, 1900, pp. 1-8.

[2] راجع ضمن هذا الكتاب: السوربون: أوجُ التاريخ الوضعاني.

[3] E. Boutroux, « Histoire et synthèse », *Revue de Synthèse Historique*, t. I, n° 1, 1900, p. 11.

[4] B. Muller, « Lucien Febvre et Henri Berr », *art. cité*, p. 39.

[5] *Ibid.*, pp. 40-41.

لكن استجابة المؤرخين، وخاصة منهم لوسيان فيفر ومارك بلوك، لنداءات هنري بير ظلت نسبية عموما وبعيدة عن المطارحات الفلسفية التي هيمنت على ورقات المساهمين في "مجلة التركيب التاريخي"، إذ مال تصورهم للتاريخ، في نهاية المطاف، نحو سوسيولوجية دوركايم وجغرافية فيدال دولابلاش، متنبهين للزمنيات المتباينة والتطورات الاجتماعية المتفاوتة وتنوع المجالات الجغرافية، أكثر مما مالوا إلى الفلسفة[1]. هذا لأن عملهما كان يقضي بخلق توجه جديد مبني على أساس بحوث ملموسة ذات صلة وثيقة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. ثم إن "مجلة التركيب التاريخي" ظلت، على الرغم من النقاش العلمي العميق الذي أحدثته في الساحة الثقافية، على هامش الجامعة، وفي حاجة إلى "شرعية أكاديمية". أما مجلة الحوليات، التي استفادت من شبكة العلاقات التي شيدها هنري بير من خلال مجلته المذكورة، و"مركز التركيب العالمي" (1925)، وحتى سلسلته العلمية "تطور البشرية" (1920)، فقد ظهرت في قلب الجامعة، جامعة استراسبوغ التي شكلت واجهة ثقافية لامعة ومجددة للفكر الفرنسي في وجه ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى[2].

---

[1] J. Revel, «Histoire et sciences sociales », *art. cité*, p. 1375.
[2] *Ibid.*, p. 1367.

القسم الثاني

مدرسة استراسبورغ

6

التاريخ الاجتماعي

مارك بلوك ولوسيان فيفر

تجسد النقاش الذي حصل بين التاريخ وعلوم الإنسان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين في أفكار جديدة تتصور التاريخ بطريقة مفتوحة على مفاهيم ومقاربات هذه العلوم. وقد حمل هذه الأفكار مؤرخون شباب، في طليعتهم مارك بلوك (1886–1944)، المختص في التاريخ الوسيط، ولوسيان فيفر (1878–1956) المختص في التاريخ الحديث. الأول نهل، بدرجة أساسية، من السوسيولوجيا الدوركايمية ليكون أول مؤرخ يكتب التاريخ الاجتماعي، كما يظهر جليا في كتابه "المجتمع الفيودالي"، الذي "فعفع اليقينيات وقلب المشاهد التقليدية"، وفق كلام روبير فوسيي الذي قدَّم لطبعة جديدة صدرت بمناسبة مرور خمسين سنة على النسخة الأصلية[1]. والثاني اغترف من معين الجغرافيا الفِيدالية (نسبةً لفيدال دولابلاش) ليكتب مؤلفات زاوجت من حيث التصور بين الزمان والمكان والإنسان، سواء من منظور إقليمي كما يدل على ذلك كتابه حول تاريخ منطقة الفرانش كونتي شرق فرنسا[2]، أو من منظور شامل على النحو الذي يتبيَّن في كتاب "الأرض والتطور البشري"[3].

نقل هذان المؤرخان التاريخ من البحث في الأحداث إلى البحث في البنيات. لم يعد الحدث من زاوية نظرهما للماضي محركا رئيسيا للتاريخ، بل مجرد عامل من بين عوامل أخرى مساعدة لفهم هذا التاريخ. كما عملا على التخفيف

---

[1] M. Bloch, *La société féodale* (1939), Paris, A. Michel, 1989 (Préface de Robert Fossier, p. II).

[2] L. Febvre, *Philippe II et la Franche-Comté. Étude d'histoire politique, religieuse et sociale*, Paris, Honoré Champion, 1911.

[3] L. Febvre, *La Terre et l'évolution humaine*, Paris, Albin Michel (Coll. L'évolution de l'Humanité), 1922.

من ثقل الوثيقة المكتوبة، بفتح أعين المؤرخين على أجناس مصدرية أخرى، مادية وغير مادية، مثل النقود القديمة والتوبونيميا والصورة والفولكلور والرواية الشفهية، وكل ما من شأنه إنارة مناطق الظل في الماضي ومد الجسور بين الماضي والحاضر.

ظهرت هذه الأفكار الجديدة عبر مجموعة من القنوات المعرفية. أولا صدور مجلة جديدة هي "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي رأى عددُها الأول النورَ عام 1929، تحت إشراف هذين المؤرخين، وبتعاون مع سوسيولوجيين وجغرافيين واقتصاديين[1]. وثانيا كتبٌ ذات طبيعة منهجية بيَّنت إمكانيات استفادة التاريخ من رصيد العلوم الاجتماعية، وبالأخص كتاب "معارك من أجل التاريخ" للوسيان فيفر، الذي يتضمن مقالات منهجية منشورة منذ 1906، وكتاب "صنعة المؤرخ" لمارك بلوك (1941)، هذا البيان المنهجي الذي صاح في وجه الانغلاق التخصصي. وثالثا، دراسات ذات صلة بموضوعات ملموسة، من أطروحات ومؤلفات ومقالات.

إن الجمع بين هذين المؤرخين له ما يبرره على أكثر من صعيد. فهما ينتميان في الأصل، إلى نفس الجامعة، جامعة استراسبورغ التي عُيِّنا بها في نفس السنة: 1919. فمن هذه الجامعة، التي شكلت واجهة علمية أمام ألمانيا، انطلق تجديد التاريخ ليمتد إلى العاصمة، ثم إلى باقي فرنسا وأوروبا عموما. في استراسبورغ بلور الرجلان، مشروع مجلة الحوليات ليكتمل عام 1929، وذلك من خلال "تعاون تدبيري رائع وفريد في الإسطوغرافيا الفرنسية"، وفق تعبير فيرناند بروديل[2]. كان مشروع "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، الرامي إلى

---

[1] تغير اسم هذه المجلة كثيرا طيلة القرن العشرين. من 1929 إلى 1938: "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"؛ من 1939 إلى 1941: "حوليات التاريخ الاجتماعي"؛ من 1942 إلى 1944: "مزيج التاريخ الاجتماعي"؛ 1945: "حوليات التاريخ الاجتماعي"؛ من 1946 إلى 1993: "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات"؛ ابتداءً من 1994: "الحوليات: التاريخ والعلوم الاجتماعية".

[2] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 61. حظي هذا المؤرخان بدراسات هامة حول حياتهما ومسارهما وعطائهما الفكري، بقلم مؤرخين من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حول مارك بلوك، يمكن ذكر:

O. Dumoulin, *Marc Bloch*, Paris, Presses de Sciences Po, 2000; C. Fink, *Marc Bloch. A Life in History*, Cambridge, Cambridge University Press, 1989; U. Raulff, *Ein Historiker im 20. Jahrhundert: Marc Bloch* (1995), trad. fr.: *Marc Bloch. Un historien au XXe siècle*, Paris, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 2006; P. Schottler et H. J. Rheinberger,

تخصيب المقاربة التاريخية بنتائج أبحاث علماء الاقتصاد والاجتماع، يقضي بتأسيس "مجلة وطنية من طراز دولي"، يشارك فيها المؤرخون والمشتغلون في العلوم الاجتماعية من مختلف الجامعات العالمية، كما أوضح ذلك مارك بلوك أمام المشاركين في المؤتمر السادس للعلوم التاريخية الذي أقيم بمدينة أوسلو عام 1928[1].

وفي جامعة ستراسبورغ أيضا، وجدا سندا كبيرا قدمه باحثون كبار، منهم شارل إدموند بيران، المؤرخ الوسيطي الذي درس على يديه جاك لوغوف وجورج دوبي، وعالما الاجتماع موريس هالفاكس صاحب كتاب "البنيات الاجتماعية للذاكرة"، وغابريال لوبرا المختص في سوسيولوجيا الأديان، وعالم النفس شارل بلونديل، والجغرافي هنري بوليغ. لقد كان أساتذة كلية الآداب بجامعة ستراسبورغ، بمختلف تخصصاتهم، يجتمعون كل يوم سبت، بعد الظهر، منذ شهر يناير/كانون الثاني 1920، للتناظر في القضايا التي تهم المجتمع في حاضره وماضيه، مما ساهم على نحو كبير في إغناء تكوينهما وإصرارهما على ضرورة معالجة الإشكاليات التاريخية بالنهل من الرصيد المفاهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجاورة[2]. لقد شكل تلاقح استراسبورغ انطلاقة قوية لسيرورة متواصلة من التناهج، ذلك أن المعرفة التاريخية اغتنت طوال القرن العشرين بـ "تزايد عدد المفاهيم التي أصبح يتوفر عليها المؤرخ، ومن ثم بتمدد قائمة الأسئلة التي صار يطرحها على المصادر"[3].

éds., *Marc Bloch et les crises du savoir*, Max Planck Institute for the history of science, Berlin, 2011.

وحول لوسيان فيفر:

B. Muller, *Lucien Febvre, lecteur et critique*, Paris, Albin Michel, 2003; G. Massicotte, *L'Histoire problème, la méthode de Lucien Febvre*, *Méthodes des sciences humaines* 4, St-Hyacinthe, Paris, Edisem, 1981; H. Dieter Mann, *Lucien Febvre: la pensée vivante d'un historien*, *Cahiers des Annales* 31, Paris, Edition EHESS – Armand Colin, Paris, 1971.

[1] بعد أربعة وأربعين سنة عن تأسيس مجلة الحوليات، كتب بول لوليو، وهو من المؤرخين الشباب الذي صاحبوا تأسيس المجلة، شهادةً في شكل مقالة حول أصول هذا التأسيس، بالوقوف عند سنة 1928، كمحطة مفصلية في هذا السياق. راجع:

P. Leuilliot, «Aux origines des Annales d'histoire économique et sociale (1928). Contribution à l'historiographie française», in *Mélanges en l'honneur de Fernand Braudel*, t. 2: *Méthodologie de l'histoire et des sciences humaines*, Toulouse, Privat, 1973, pp. 317-324.

[2] C. Fink, *Marc Bloch. A Life in History, op. cit.*, p. 90.

[3] P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire, op. cit.*, p. 258.

في المقالة الافتتاحية لمجلة الحوليات، التي كُتبت تحت عنوان "إلى قرّائنا"، أشار مارك[1] بلوك. ولوسيان فيفر إلى أهمية التراكم الذي حققته المجلات الموجودة بالساحة العلمية، وما توفره من استفادة، وأكدا على ما تعرضه المجلة الناشئة من إضافة نوعية. ومن جهة أخرى، أوضح الرجلان برنامج هذا المنبر الجديد الذي يقضي بالتمردِ على التاريخ التقليدي الذي "أتعبته المناهج البالية"، وتدميرِ "الأسوار العالية التي تحجب رؤية الأفق"، والتي تتمثل في ضيق الاختصاص، أي مؤرخون من جهة، وعلماء الاجتماع من جهة ثانية، وذلك "ليس فقط بواسطة مقالات في المنهج والنظرية، بل كذلك بالنموذج والواقع"[1].

ويلاحظ المطلع على الأعداد الأولى لمجلة الحوليات المكانة الكبرى التي حظي بها التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والإطار الجغرافي الواسع الذي شمل أوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية وإفريقيا الشمالية والهند والصين واليابان[2]. ومن موضوعات هذه الأعداد: تاريخ القرى والبنيات العقارية والزراعية، تاريخ المدن والموانئ والطبقات الاجتماعية، تاريخ الصناعة والتجارة ووسائل النقل، تاريخ النقود والأجور والأسعار، وتاريخ أزمة الرأسمالية، كهذه المقالة القيمة التي كتبها المؤرخ هنري هوسير حول أصول الإفلاس الرأسمالي في فرنسا خلال القرن الثامن عشر تحت عنوان "وثائق الإفلاس مصدرا من مصادر تاريخ التجارة والأبناك" بالعدد 12 من سنة 1931، والتي لا يمكن عزلها عن الجو الاقتصادي العام الذي عاشته أوروبا عقب أزمة 1929.

وما يثير الانتباه أيضا هو كثافة القراءات والعروض البيبليوغرافية الموقعة من طرف مؤسسي المجلة. فعروض مارك بلوك البيبليوغرافية والنقدية، مثلا، والتي همت أحدث الإصدارات، كانت تفوق العشرة عرضا في العدد الواحد[3]، حتى إنها وصلت في المجموع إلى ألف مقالة بيبليوغرافية، بحسب العملية الإحصائية التي قام

---

[1] M. Bloch et L. Febvre, « A nos lecteurs », *Annales d'histoire économique et sociale*, n° 1, 1929, pp. 1-2.

[2] فيما يتصل باليابان تحديدا كان مارك بلوك قد ربط علاقات مثمرة مع مؤرخين يابانيين، أبرزهم كانيشي أساكاوا الذي تابع لحساب مجلة الحوليات الإنتاج المعرفي الياباني.

[3] على سبيل المثال وصل عدد هذه العروض التي كتبها مارك بلوك إلى 15 عرضا بالعدد الرابع من عام المجلة الأول (1929).

بها المؤرخ الألماني بيتر شوتلير[1]. وهذه القراءات، "ذات السمة المقالية التي قد تملأ لوحدها أربعة أو خمسة مجلدات"[2]، لم تكن تخص كتب التاريخ فقط، بل كل مجالات العلوم الاجتماعية، كهذه القراءة التي قدم بها هذا المؤرخ كتاب عالم الاجتماع موريس هالفاكس، "أسباب الانتحار" (1930)، بالعدد 12 من السنة الثالثة من عمر المجلة (1931).

وابتداءً من عام 1946، مع التغيير الذي حصل في اسم المجلة: "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات"، خصص لوسيان فيفر، عقب رحيل مارك بلوك إبان الحرب العالمية الثانية معدوما من طرف النازيين، بابا لتعميق النقاش حول التاريخ سماه "جدالات وعِراكات". ومن أهم ما نشر بهذا الباب مقالة فيرناند بروديل الشهيرة "التاريخ والعلوم الاجتماعية: الأمد الطويل" عام 1958، العام الذي أصدر فيه كلود ليفي ستروس كتابه "الأنثروبولوجيا البنيوية"[3]. في هذه المقالة، عالج بروديل، وقد أصبح عقب وفاة لوسيان فيفر سنة 1956 مديرَ الحوليات وسيدَها بدون منازع، أزمة العلوم الاجتماعية وعلاقة التاريخ بهذه العلوم.

وعلى الرغم من العمل المشترك الذي جمع بين مارك بلوك ولوسيان فيفر في مشروع مجلة الحوليات، فإن كل واحد منهما كان له مزاج متميز وبصمة علمية خاصة. ففي الوقت الذي نحا فيه الأول باتجاه ما هو سوسيولوجي لفهم الماضي، كان الثاني قد اختار المقاربة الجغرافية في مرحلة أولى، ليترع إلى ما هو سيكولوجي في مرحلة ثانية. هذا ما عبَّر عنه كريستيان دولاكروا بالقول: "مجلة برأسين وأربعة أيدي"[4].

---

[1] P. Schottler et H. J. Rheinberger, éds., *Marc Bloch et les crises du savoir*, *op. cit.*, p. 10.

[2] *Ibid.*

[3] F. Braudel, «Histoire et sciences sociales: La longue durée», *Annales ESC.*, n° 4, 1958, pp. 725-753.

[4] Ch. Delacroix, « Le moment de l'histoire-science sociale: Des années 1920 aux années 1940 », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, p. 219،

وبخصوص الخلافات الشخصية بين هذين المؤرخين: نفسه، ص 224-225.

ما يميز مارك بلوك، الذي يعتبر علامةً من العلامات البارزة في البحث التاريخي على الصعيد العالمي خلال القرن العشرين[1]، هو حدة الطبع. فقد كان "متمردا، لا يمتثل للوضع القائم، وفي خلاف دائم مع معظم زملائه"[2]. وقد انعكس ذلك على عمله داخل الجامعة، إذا كان شديد الانتقاد للنظام التعليمي الفرنسي[3]. وعلى مستوى البحث والكتابة، حيث أنجب أعمال كثيرة[4]، انصب قلق مارك بلوك الفكري على ثلاث قضايا مركزية، هي السؤال والتركيب والمقارنة. في هذا المنظور الثلاثي، يظهر تأثير هنري بيرْ وإميل دوركايم جليا. السؤال لاستنطاق الوثائق والتركيب لتجاوز التفاصيل وتوليد الأفكار، والمقارنة لتجاوز التوصيف وبلوغ درجة التفسير.

يبقى النقاش المرتبط بالوثيقة ودورها في كتابة التاريخ أساسيا، بالقياس إلى إرث المدرسة الوضعانية. فعلى عكس رواد هذه المدرسة الذين فصّلوا، كما رأينا، بين مرحلة تحليل الوثائق ومرحلة التركيب، وأولوا أهمية قضوى لعملية التحليل هذه، وجعلوا من الوثائق لسان حال المؤرخ، يرى مارك بلوك أن التداخل بين المرحلتين لا مفر منه لفهم التاريخ، وأن الوثائق، حتى وإن كانت خالية من كل لُبس، لا تتكلم إلا إذا أحسن المؤرخ استنطاقها. "تلك هي الضرورة الأولى لكل بحث تاريخي سليم"[5].

---

[1] بيتر شوتلير ينعته بالمَعْلَمة (monument):
P. Schottler et H. J. Rheinberger, éds., *Marc Bloch et les crises du savoir*, *op. cit.*, p. 6.
وبحسب شوتلير دائما، يعتبر مارك بلوك الأكثر ذكرا ومرجعية من بين المؤرخين، حتى إنه يأتي في مقدمة هؤلاء، ولاسيما المرموقين منهم، مثل فيرناند بروديل وإدوارد بالمير طومسون. كما أن ذكره خلدته جامعات أوروبية عدة، منها جامعة مارك بلوك باستراسبورغ، وكذلك برلين وموسكو حيث توجد مراكز للبحث وكراسي علمية تحمل اسمه (نفسه).

[2] N. F. Cantor; *Inventing the Middle Ages, op. cit.*, p. 122.

[3] C. Fink, *Marc Bloch. A Life in History, op. cit.*, p. 94.

[4] من أهم هذه الأعمال:
Rois et Serfs, Paris, Champion, 1920; *Les Rois thaumaturges : Etude sur le caractère surnaturel attribué la puissance royale, particulièrement en France et en Angleterre*, Strasbourg et Paris, Librairie Istra, 1924; *La Société féodale*, Paris, Albin Michel, 1939.

[5] M. Bloch, *Apologie pour l'histoire, op. cit.*, p. 26.
لم يمنع الاختلاف بين تيار مدرسة السوربون الراسخ وتيار مدرسة استراسبورغ الناشئ روح النقاش المهني. ففي سنة 1920 لـمّا تقدم مارك بلوك لمناقشة أطروحته الجامعية "ملوك وأقنان" بجامعة السوربون، وعمره أربعة وثلاثين عاما، كان رئيس اللجنة العلمية هو شيخ الوضعانيين، المؤرخ الكبير شارل سينيوبوس، بحيث حصل صاحب الأطروحة على درجة الدكتوراه بميزة مشرف جدا. راجع:
C. Fink, *Marc Bloch. A Life in History, op. cit.*, pp. 91-92.

ومن جهة ثانية، ألح مارك بلوك على أهمية التركيب، وجعل منه منهجا رئيسيا في عملية إدراك التاريخ. يقول: "في تطور المعارف يُسدي التركيب أحيانا، مهما بدا مبكرا، خدمات أهم من الكثير من المونوغرافيات"[1]. بطبيعة الحال، لا يمكن إغفال دور البحث المونوغرافي في تكوين المؤرخ، لكن الانتقال إلى التركيب يبقى في غاية الحيوية. وقد فهم المؤرخون اللاحقون هذه الإشكالية جيدا، إذ اشتغلوا وفق آليتين أساسيتين: المونوغرافية في مرحلة أولى كبحث تفصيلي مرتبط بمجال جغرافي محدَّد وموضوع مطوَّق يكتسب فيه الباحث أدوات العمل والتنقيب والتحليل، ثم التركيب في مرحلة ثانية كبحث يشمل مجالا شاسعا، قوميا أو قاريا، ويقدم فكرةً حتى لو كان النقاش حولها حادا. هذا ما يظهر مع أحد المشبعين بفكر مارك بلوك، وهو جورج دوبي. فقد استطاع هذا الأخير الانتقال من تنقيب مونوغرافي حول الفيودالية بمنطقة ماكونيا بشرق فرنسا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر (1953)، إلى دراسة تركيبية حول القرى الأوروبية خلال العصر الوسيط (1962)[2].

زاوية الهجوم المعرفية الثالثة هي المقارنة. أوضح مارك بلوك المنهج المقارن في الدراسات التاريخية في مقالة مرجعية تعود إلى عام 1928، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وعمليا، كل المؤلفات التي أنجزها مفعمة بهذا المنهج. كتاب "المجتمع الفيودالي" الذي حافظ على مصداقية علمية حتى اليوم، والذي "تجب قراءته وإعادة قراءته"، كما قال جورج دوبي[3]، يزاوج بين المقارنة والتركيب. هذا الكتاب، الصادر عام 1939، نموذج حقيقي في الكتابة التاريخية، على مستوى الفهم والتفسير. استطاع مارك بلوك، بمنظوره الذي عانق التراب الأوروبي في سياق مقارنة أفقية شملت بلدان فرنسا وإنجلترا وألمانيا، فهم الفيودالية باعتبارها بنية اجتماعية، تشكلت حول طبقة النبلاء، كـ "طبقة إقطاعية" تتحكم في الأراضي الزراعية بواسطة استغلال الأقنان، بتواطؤ مع الكنيسة التي وفرت الغطاء

[1] M. Bloch, *Les caractères originaux de l'histoire rurale française* (1931), Paris, Armand Colin, 2e éd. 1952, p. VII

[2] G. Duby, *La Société aux XIe et XIIe siècles dans la région mâconnaise*, Paris, Armand Colin, 1953; *L'Economie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval*, Paris, Aubier, 1962, 2 volumes.

[3] G. Duby, *Les trois ordres ou l'imaginaire du féodalisme*, Paris, Gallimard, 1978, p. 186.

الإيديولوجي اللازم. وفي عملية الفهم هذه، أشار الرجل لمسألتين أساسيتين: أولا، امتلكت طبقة النبلاء وضعا قانونيا يدعم التفوق الاقتصادي ويجسده، كما امتلكت امتيازَ الوراثة، وتعاملت اجتماعيا من موقعها المحتكر لفنون الفروسية والقتال، بكبرياء حربي بيَّن كـ "مكون رئيسي من مكونات وعيها الطبقي"[1]. وثانيا، احتوت الفيودالية على إمكانيات التحول. فقد ميَّز مارك بلوك بين عصرين فيودالين، وشدَّد على أهمية العصر الفيودالي الثاني الذي اتضحت معالمه في القرن الثاني عشر لما ظهرت إرهاصات اقتصادٍ جديد تقوده طبقة بورجوازية جنينية جرَّت منتوجات القرى إلى أسواق المدن التي نشطت فيها التجارة والرواج النقدي، ونهضةٍ ثقافية ارتقى فيها استخدام العقل ارتقاءً ملموسا، مما أدى في نهاية المطاف إلى تفكيك النظام الفيودالي وظهور بوادر نظام جديد هو النظام الرأسمالي[2].

في هذه المقاربة، يظهر تأثير كارل ماركس في تناول التنظيم الاجتماعي والتحول الاقتصادي، على مستوى العلاقة بين النبلاء والأقنان، وديناميةِ قوى الإنتاج. لكن هذا التفسير المادي كان مفتوحا على البعد الإثنولوجي، من سلوكيات وتمثلات، والذي يجد مصدره في تتبع نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية. ففي قسم تحت عنوان "ظروف الحياة والمناخ الذهني"، تناول "طرق الإحساس والتفكير"، ففصَّل القول في تمثل الزمن والعقلية الدينية والذاكرة الجماعية[3]. هذا ما عبَّر عنه المؤرخ الأمريكي نورمان كانتور بالقول: "إن نموذج التاريخ الاجتماعي الذي دافع عنه مارك بلوك يندرج ضمن الماركسية، لكن هذه الماركسية كانت تلطفها الأنثروبولوجيا"[4].

لقد مارس مارك بلوك، بفضل منهجه وتصوره وصرامته النقدية في تناول الموضوعات، تأثيرا كبيرا على الطلاب والباحثين الذين حثَّهم على ضرورة تعلم اللغة الألمانية والنهل من الفكر الألماني لتوسيع مداركهم التاريخية[5]، وعلى جيل بأكمله من المؤرخين، الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، منهم من فرنسا، روبير بوتريش (الإقطاعة

---

[1] M. Bloch, *La société féodale*, *op. cit.*, pp. 395-407.
[2] *Ibid.*, pp. 110-114, 157-164, 383-389, 489-493.
[3] *Ibid.*, pp. 97-156.
[4] N. F. Cantor, *Inventing the Middle Ages*, *op. cit.*, p. 142.
[5] C. Fink, *Marc Bloch. A Life in History*, *op. cit.*, p. 97.

والفيودالية)، وجورج دوبي (الاقتصاد القروي)، وإمانويل لورْوا لادوري (فلاحو منطقة لانغ دوك)[1]، ومن بريطانيا، جون بينْ (تلاشي الفيودالية)، ورودني هيلتون (تلاشي القِنانة)[2]، ومن الولايات المتحدة الأمريكية، أستاذ الفيودالية الأوروبية بجامعة برينستون، وعميد المؤرخين الوسيطيين الأمريكيين، جوزيف ستراير (الفيودالية)[3]. ولذلك، يعتبره نورمان كانتور، في كتابه "ابتكار العصور الوسطى"، واحدا من المؤرخين الفرنسيين الكبار، إلى جانب لويس هالفن وفيردناند لوتْ، الذين صنعوا، في النصف الأول من القرن العشرين، العصرَ الوسيط الأوروبي باعتباره مجالا معرفيا قائم الذات، من حيث التصور المنهجي والتحقيب الزمني والتناول الأرشيفي[4].

ومن جهته، خاض لوسيان فيفر معارك كبيرة في وجه المدرسة الوضعانية، من أجل مد الجسور مع مختلف العلوم الاجتماعية، وتجاوز التاريخ التقليدي، المسمَّى بالحدثي والسياسي والدبلوماسي. ولعل أهم زاوية أطلق منها سهمه صوب هذه المدرسة هي زاوية المنهج. فإذا كان أساتذة السوربون قد ركزوا على الأرشيف، كما رأينا في فصل سابق بخصوص عبارة شارل فيكتور لونغلوا وشارل سينيوبوس الشهيرة، "لا تاريخ بدون وثائق"، في محاولة لإضفاء صفة العلم على التاريخ، فإن أستاذ استراسبورغ قد شدَّد على عبارة مغايرة تماما، وهي "لا تاريخ بدون أسئلة". فقد جعل لوسيان فيفر من السؤال "مبتدأ التاريخ ومنتهاه"، ومن "العلم" التاريخي "دراسة منجزة بطريقة علمية"، أي يخضع فيها البحث التاريخي لـ

---

[1] R. Boutruche, *Seigneurie et féodalité*, Paris, Aubier, 1959, 2 vol.; G. Duby, *L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval*, Paris, Aubier, 1962, 2 vol.; E. Le Roy Ladurie, *Les paysans de Languedoc* Paris, SEVPEN, 1966, 2 vol.

[2] J. M. Bean, *The Decline of English Feudalism (1215-1540)*, Manchester University Press, 1968; R. H. Hilton, *The Decline of Serfdom in Medieval England*, London, Macmillan, 1969.

[3] J. R. Strayer, *Feudalism*, Princeton, Van Nostrand, 1965.

[4] N. F. Cantor, *Inventing the Middle Ages, op. cit.*, pp. 118-160.

يحكي نورمان كانتور هذا، في عرضه لحياة مارك بلوك الخاصة، وجها آخر لهذا المؤرخ. يقول أنه التقى في نيويورك عام 1960 أحد أبنائه، الذي كان في مهمة مهنية لبضعة أشهر كمخرج تلفزيوني بإحدى الشبكات الإعلامية الأمريكية، فلم يلمس منه تقديرا خاصا لأبيه باعتباره مؤرخا كبيرا وشهيدا من شهداء الحرب العالمية الثانية، بل تكلم عنه كشخص "أناني، أهمل أبناءه وتركهم في الحرمان والعوز" (نفسه، ص 123)

"طرح الأسئلة وصياغة الفرضيات"[1]. الإشكالية، إذن[2]. والفرضية والنظرية أيضا. ذلك أن النظرية، باعتبارها بناءً عقليا مساعدا على الفهم، هي التي تمكّن من تفسير الوقائع والظواهر[3]. ويدل هذا الاهتمام بالفرضية في بناء الموضوع التاريخي على "مدى انسجام مؤرخي الحوليات مع أفكار العلماء والفلاسفة الذين جدّدوا [في بداية القرن العشرين] مسألة العلاقة بين الذات وموضوع المعرفة"، على النحو الذي أظهره العالم الفرنسي هنري بوانكاري في كتابه "العلم والفرضية"، والفيلسوف البولندي إميل ميارسون الذي قال بضرورة الربط بين العمل العلمي والقدرة على الاختلاق[4].

ومعنى ذلك، أن استشكال القضايا هو الذي يجعل حقل التاريخ "عريضا وعميقا"، ويمكّن من "الجمع بين خيوط الفعل البشري"، ذات الصلة بالمجال والمجتمع والاقتصاد والفكر. لكن مهمةً مثل هذه ليست بالهيّنة، أولا، لأن الباحث في التاريخ عليه أن يكون جغرافيا وعالم اجتماع في ذات الوقت، كما قال هنري بيرْ في تقديمه لكتاب لوسيان فيفر "الأرض والتطور البشري". وثانيا، لأن واجبه يقضي بضرورة الحفاظ على خصوصية الدرس التاريخي[5]. هذا الكتاب، تحديدا، درسٌ في التناهج. درسٌ في التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع. كتابٌ جسرٌ، تنساب عبره أدوات التحليل والأفكار من مختلف هذه العلوم. في تفسيره للعلاقة بين المجال والمجتمع، ابتعد لوسيان فيفر عن حتمية الجغرافي الألماني فريديريك راتزيل، وتبنّى نظرية "الإمكانية"، القريبة من تعاليم رائد الجغرافيا في فرنسا فيدال دولابلاش. برأيه المسألة هي مسألة استعمال للإمكانيات من طرف مجتمع ما وفي مجال ما. يقول: "المشكلة الجغرافية الوحيدة والحقيقية هي مشكلة استعمال الإمكانيات". هذا لأن المعطيات الطبيعية هي مادةٌ أكثر منها سبب للتطور

---

[1] L. Febvre, *Combats pour l'histoire, op. cit.*, p. 25.

[2] من الدراسات المغربية الهامة التي تناولت مفهوم الإشكالية على النحو الذي يظهر به في الدراسات الغربية:
M. Hassani Idrissi, *Pensée historienne, op. cit.*, pp. 77-84.

[3] L. Febvre, *Combats pour l'histoire, op. cit.*, p. 54.

[4] Ch. Delacroix, « Le moment de l'histoire-science sociale: Des années 1920 aux années 1940 », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, p. 254.

[5] L. Febvre, *La terre et l'évolution humaine. Introduction géographique à l'histoire* (1922), Paris, Albin Michel, 1949, p. 8 (http://classiques.uqac.ca/classiques/febvre_lucien/terre_evol_hum_geo_histoire/febvre_la_terre.pdf).

البشري. ولذلك، لا يتجلى "السبب الرئيسي في الطبيعة بمواردها وعقباتها بقدر ما يتجلى في الإنسان نفسه وطبيعته الخاصة"[1].

لقد حضر هذا البعد الجغرافي في مقاربة لوسيان فيفر التاريخية منذ أن أنجز عام 1911 أطروحته الجامعية في شكل مونوغرافية، سيرا على تقليد الجغرافيين الذين أسسوا لما يعرف بالجغرافية الإقليمية، وخاصة منهم ألبير دومانجان صاحب عمل مرجعي حول منطقة بيكارديا، وجول سيون الذي اشتغل على منطقة نورمانديا. إن الاحتكاك بالجغرافيين وطرق أبحاثهم ونتائج أعمالهم هو الذي يفسر بدرجة أساسية كيف جعل من منطقة جغرافية شخصيةً تاريخية. يتعلق الأمر بمنطقة الفرانش كونتي شرق فرنسا خلال القرن السادس عشر[2]. في تحليله للصراع الاجتماعي الدائر بين النبلاء والبورجوازية، اتعرض لوسيان فيفر الآليات الاقتصادية والفكرية، من تجارة ونقود وقروض من جهة، وسلطة معرفية مبنية على القانون والمحاسبة من جهة ثانية، التي أتاحت للبورجوازيين تجريد الإقطاعيين من نفوذهم الاقتصادي، تمهيدا لتجريدهم من نفوذهم السياسي، على النحو الذي حصل مع ثورة 1789. لقد استطاعت البورجوازية التي تحكمت في الاقتصاد تحكما حركيا على مستوى المجال بفضل التجارة والسيطرة على الطرق التجارية من التغلب على طبقة من الإقطاعيين ظلوا مرتبطين بالأرض، وبأساليب كسب الثروة الموروثة عن القرون الوسطى. ففي الوقت الذي تشبثت فيه طبقة النبلاء بثقافة الأجداد، وبهاجس حفظ "السلالة"، وبـ "كبرياء الماضي"[3]، كانت البورجوازية تشيِّد عالما "قويا ومفتوحا على المستقبل"[4].

وفي دراساته اللاحقة انفتح لوسيان فيفر بشكل صريح على علم النفس الاجتماعي ليخوض غمار الأنساق الثقافية والتمثلات على النحو الذي يظهره مثلا كتاب "مشكلة الإلحاد في القرن السادس عشر من خلال ديانة فرانسوا رابلي"[5]. في تقديمه لهذا المؤلَّف نعت هنري بير صاحبه بـ "ميشلي آخر، لكن بأدوات

[1] *Ibid.*, pp. 187. 410.
[2] L. Febvre. *Philippe II et la Franche-Comté. Étude d'histoire politique, religieuse et sociale* (1912). Paris. Flammarion. 1970 (http://classiques.uqac.ca/classiques/febvre_lucien/philippe_II/philippe_II.pdf).
[3] Ibid., p. 225.
[4] *Ibid.*, p. 241.
[5] L. Febvre, *Le problème de l'incroyance au XVI[e] siècle. La religion de Rabelais*, coll. « L'évolution de l'humanité », Paris, Albin Michel, 1942.

جديدة". وهذه الأدوات هي علم النفس. فقد تمكن من تبيان حدود الإلحاد في هذا القرن بتسليط الضوء على قبضة الكنيسة على الأذهان. فمن خلال فكر رابلي ارتقى لوسيان فيفر إلى المجتمع ليلامس "حساسية" الناس ومشاعرهم وأفراحهم وأتراحهم، وكيف كانت الكنيسة في مركز الإحساس الجماعي، حيث يرن الجرس معلنا "وقت الراحة ووقت العمل، معلنا الصلوات والأحكام، معلنا طقوس الميلاد والوفاة، معلنا كل ما يتصل بحياة الناس: أفراحهم وأعيادهم ومخاوفهم"[1]. هذا هو برنامج التاريخ الأنثروبولوجي قبل الأوان، الذي سيتألّق تألقا كبيرا مع الجيل الثالث لمدرسة الحوليات بقيادة جاك لوغوف.

بطبيعة الحال، لم يكن لمشروع الحوليات هذا أن ينجح في حينه، وأن يمتد في الزمن على مدى أجيال لولا المشاركة الفعّالة لعدد من المؤرخين الشباب والمخضرمين، على السواء. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، المؤرخ الشاب بول لُونْيو الذي كان في سن الثلاثين لما صاحب انطلاقة مجلة الحوليات، وساهم في أعدادها الأولى بمتابعات دقيقة همّت ندوات وإصدارات وإخبارات، فاق عددها الثلاثمائة مادة ضمن باب "مستجدات علمية". أما المخضرمون فهم كثر، في طليعتهم المؤرخان البارزان هنري بيران (1862-1935)، وهنري هوسير (1866-1946). الأول، مؤرخ وسيطي بلجيكي مختص في تاريخ المدن الأوروبية، ومعروف لدى الباحثين في تاريخ العالم العربي الإسلامي بكتابه "محمد وشارلمان"، الذي بلور فيه نظرية لا تخلو من أهمية، تقول بالصلة القائمة، في العصر الوسيط، بين انتشار الإسلام في الحوض المتوسط والتحول الكبير الذي حصل في أوروبا، مع نشأة الفيودالية وانتقال مراكز الثقل الحضارية من جنوب القارة إلى شمالها[2]. والثاني، يعد من المؤرخين الأوائل الذين اختصوا في التاريخ الاقتصادي، كما تدل على ذلك دراساته العديدة حول تاريخ الرأسمالية[3].

---

[1] *Ibid.*, pp. 381-382.

[2] H. Pirenne, *Mahomet et Charlemagne*, Paris, Félix Alcan / Bruxelles, Nouvelle Société d'éditions, 1937.

حول أطروحة هذا الكتاب، راجع محمد حبيدة، تاريخ أوروبا، م س، ص 12-13.

[3] في السنة الأولى من تجربة المجلة، "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، نشر هنري هوسير مقالة كثيفة وموثقة وذات تحليل متين حول تاريخ البنوك قبل القرن التاسع عشر:
H. Hauser, « Réflexions sur l'histoire des banques à l'époque moderne (XVe–XVIIIe) », *Annales d'histoire économique et sociale*, vol. 1, n° 3, 1929, pp. 335-351.

في المحصلة، يمكن القول أن مارك بلوك ولوسيان فيفر قد استطاعا، رفقة مجموعة من المؤرخين الشباب والمخضرمين في مرحلة ما بين الحربين، فرض وجود تيار إسطوغرافي مجدِّد على الساحة الجامعية، بعمل دؤوب وتصور عميق وثقة في مستقبل البحث والكتابة. ومسألة فرض الوجود هذه تبقى في غاية الأهمية، ليس في أوساط المؤرخين، لأن اعتراف هؤلاء بالتيار الجديد كان قد تأخر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل أولا وقبل كل شيء في أوساط السوسيولوجيين والجغرافيين الذين كانوا يُكِنُّون احتراما كبيرا لمؤرخين شباب يلتهمون الكتب التهاما من كل التخصصات وبكل اللغات، ويكتبون عنها بحس منهجي عابر للتخصصات قل نظيره في تاريخ التجربة المعرفية بأوروبا. هذا ما مكّن التاريخ من احتلال واجهة مشهد علوم الإنسان، في ظرفية إبيستيمولوجية كان فيها علماء الاجتماع والجغرافيا قد تراجع نفوذهم بعد الحرب العالمية الأولى، عقب وفاة أبويهم الروحيين، إميل دروكايم وفيدال دولابلاش.

7

التاريخ الاقتصادي

فيرناند بروديل

في الدرس الافتتاحي الذي ألقاه بكوليج دو فرانس عام 1950 ذكر فيرناند بروديل شهادةَ مؤرخ بريطاني شاب حول مدرسة الحوليات: "إذا كان من إلهام جديد ينبغي أن يخترق عملنا التاريخي، عليه أن يأتينا على الأرجح من المؤرخين الفرنسيين، إذ يبدو أن فرنسا تلعب في وقتنا الراهن ذلك الدور الذي أدّته ألمانيا في القرن التاسع عشر"[1]. في منتصف القرن العشرين كانت مدرسة استراسبورغ قد بلغت درجة عالية من النضج مكنتها من تأكيد حضورها على الساحة الأوروبية والدولية. وكان الجيل الثاني، الذي جسده فيرناند بروديل بامتياز، هو الذي جعل هذه المدرسة تشع إشعاعا عالميا، في ظرفية كانت فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية قد بلغت درجة عليا من الانتشار والتأثير داخل الجامعة وخارجها[2].

استطاع فيرناند بروديل (1902-1985) أن يوسع مساحة التناهج بالحوار مع المقولات والمفاهيم الرائجة في العلوم الاجتماعية المجاورة، ولاسيما الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأن يبتكر تصورا جديدا للتاريخ يستند إلى تعدد الأزمنة أو الآماد، كسلّم من المفاهيم لفهم حركة التاريخ، من البنيات أو الزمن الطويل، إلى الظرفيات أو الزمن الدوري، إلى الأحداث أو الزمن القصير. وفي هذا السلّم أو هذا التدرج من مستوى إلى آخر، كما يظهر في أطروحته

[1] F. Braudel, *Ecrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1969, p. 36.

[2] من علامات هذا الاتساع الهائل الذي عرفته العلوم الإنسانية والاجتماعية في أواسط القرن العشرين، خاصة في فرنسا، تحول كليات الآداب إلى كليات الآداب والعلوم الإنسانية سنة 1959، وارتفاع عدد مراكز البحوث في العلوم الاجتماعية من 20 مركزا إلى 310 عام 1965. راجع:

F. Dosse, « L'histoire sociale ''à la Française'' à son apogée: Labrousse/Braudel », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, p. 299.

"الحوض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فِليبِّـي الثاني"، أعطى أهمية خاصة للزمن الطويل باعتباره مفهوما مركزيا من شأنه أن يفتح أمام المؤرخ أفق فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي في شموليته، ويمكنه من بناء تاريخ كلي. ومعلوم أن حيوية التناهج هذه، التي أبان عنها فيرناند بروديل بقوة، قد تزامنت مع الموجة الفكرية لما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بغلبة التحليل البنيوي.

في أطروحته المذكورة، التي أنجزها تحت إشراف لوسيان فيفر وقدمها للمناقشة عام 1947، كتب بروديل مدخلا نظريا قويا فسر فيه رؤيته للتاريخ. يقول: "ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، كل واحد يعد في حد ذاته محاولة في التفسير. الأول يتعلق بتاريخ شبه ثابت، تاريخ الإنسان في علاقاته مع الوسط الجغرافي المحيط به، تاريخ بطيء السيل والتحول، مكون في الغالب من رجوعات ملحة وحلقات متكررة باستمرار [...] وفوق هذا التاريخ شبه الثابت يمتد تاريخ بطيء الإيقاع، وقد نقول عن طيب خاطر، إذا لم تنحرف العبارة عن معناها الكامل، تاريخ اجتماعي، تاريخ الجماعات والتجمعات [...] وأخيرا باب ثالث مخصص للتاريخ التقليدي، أو إذا أردنا تاريخ على مستوى الفرد وليس الإنسان، تاريخ حدثي [...] تاريخ ذو تذبذبات قصيرة، سريعة، متوترة [...] وهكذا توصلنا إلى تفكيك التاريخ إلى ثلاثة مستويات متدرجة، إلى التمييز ضمن زمن التاريخ بين زمن جغرافي وزمن اجتماعي وزمن فردي"[1]. ولذلك، يظهر هذا العمل، في المحصلة، كبحث في "التاريخ الشامل" مكتوب وفق ثلاثة سجلات متتابعة، الغاية منها "إدراك أزمنة الماضي المختلفة وتقديم ما يحصل بينها من تعايش وتداخل وتعارض"[2].

في الأصل كان فيرناند بروديل قد سجل أطروحته بجامعة السوربون تحت عنوان "فِليبِّـي الثاني والسياسة الإسبانية بالحوض المتوسط ما بين 1559 و1574" تحت إشراف مؤرخ وضعاني هو جورج باجيس[3]. ثم تغير هذا الإشراف

---

[1] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)*, Paris, Armand Colin, 1949, 9e éd. 1990, t. 1, pp. 16-18.

[2] *Ibid.*, t. 3, pp. 421-422.

[3] P. Daix, *Braudel*, Paris, Flammarion, 1995, p. 75.

كان جورج باجيس هذا (1867-1939)، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة السوربون، متخصصا في التاريخ العسكري والدبلوماسي. كما أن البحث الذي نال به فيرناند بروديل دبلوم الدراسات العليا "معاهدة فيرنانس (1598)" كان قد أنجزه تحت إشراف مؤرخ وضعاني آخر هو إميل بورجوا المتخصص في تاريخ فرنسا الدبلوماسي (انظر الملحق: النص رقم 21).

في شخص مؤسس الحوليات لوسيان فيفر. ويعود الفضل إلى هذا الأخير في التحول الذي حصل في تصور هذه الأطروحة، إذ اقترح عليه تغيير منظور العنوان من الملك والبحر إلى البحر والملك. "قد يكون من المثير للاهتمام معرفة بحر البرابرة عوض التركيز على فِليبِّـــي الثاني". كان هذا هو كلام أستاذه. هكذا، منح الأولوية للحوض المتوسط الذي صار شخصيةً تاريخية ذات صيت دولي. لقد شكّل هذا الاقتراح نقلة إبيستيمولوجية حاسمة في مسار بروديل الفكري، لأنه تحرر من التاريخ الحدثي على النحو الذي مارسه في شبابه وتمكن من خوض غمار تاريخ إشكالي مفتوح على المستقبل. ذلك أن المسألة هي مسألة نظام فكري كان قد انقلب رأسا على عقب، حيث صار الزمن الطويل المتنبِّه للبنيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية مفهوما مركزيا نجح في الهيمنة على الساحة التاريخية خلال الخمسينيات والستينيات هيمنةً شاملة[1].

شكل هذا التصور ثورة في هندسة كتابة التاريخ. يشهد على ذلك معظم المؤرخين والاقتصاديين والجغرافيين الذين قرأوا العمل. لوسيان فيفر نعته بـــ "التصميم الجديد والثوري"[2]. وإرنست لابروس علّق عليه بهذه العبارة: "إن هذا التصور التاريخي الذي ينطلق من الأرض نحو الإنسان، ونحو أعلى أنشطة الإنسان، لجديد وعظيم [...] إن عملا من مستوى عالٍ كهذا سيكون له شأن كبير في الإسطوغرافيا العالمية"[3]. ما قاله إرنست لابروس، وهو من المؤرخين الاقتصاديين المرموقين في ذلك الوقت، اكتسى سمة تنبؤية. فمنذ 1949، وهي سنة صدور هذه الأطروحة، صارت المفاهيم البروديلية أنموذجا للعديد من الباحثين في تناولهم للتاريخ، بل وصار الكتاب "واحدا من الكتب التاريخية الأكثر تميزا وتأثيرا في القرن العشرين"، برأي المؤرخ البريطاني بيتر بورك[4].

---

[1] فيرناند بروديل، "من التاريخ السردي إلى التاريخ الإشكالي"، ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 48.

[2] L. Febvre, *Combats pour l'histoire*, *op. cit.*, p. 369.

[3] E. Labrousse, «En guise de toast à Fernand Braudel: aux vingt cinq ans de la Méditerranée», in *Mélanges en l'honneur de Fernand Braudel*, Toulouse, Privat, 1973, t. 1, pp. 10-11.

[4] P. Burke, *The French Historical Revolution*, *op. cit.*, p. 42.

جعل فيرناند بروديل مفهومَ الزمن الطويل في قلب "العملية التاريخية" بتعبير ميشال دو سيرتو[1]. الزمن الطويل هو قعر التاريخ ومركز الجاذبية، هو الذي يجر إليه الزمنين، الدوري والقصير، ويمكّن من تفسيرهما. وتبنّي هذه الرؤية هو في واقع الأمر تبنٍّ لمنهج مغاير في إدراك التاريخ. يقول: "إن قبول المؤرخ لهذه الرؤية يعني تغيرا في الأسلوب والموقف، يعني انقلابا في نظام التفكير، يعني تصورا جديدا للواقع الاجتماعي، يعني تكيفا مع زمن بطيء"[2].

في اللقاء التكريمي الذي نسقته الإعلامية الفرنسية كريستين أوكرانت في أكتوبر/تشرين الأول 1985، بشاطوفالون جنوب فرنسا، شهرا واحدا قبل وفاته، شرح فيرناند بروديل كيف تشكّل لديه مفهوم الزمن الطويل. كان الشك في قدرة الخبر على التمكين من الفهم هو المنطلَق. في الأسْر، لدى الألمان، إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يتابع أخبار مجريات الحرب، تبيّن له إلى أي حد يبقى الخبر عابرا، لا يتيح إمكانية الإمساك بما هو أساسي. يقول: "كنتُ أستمع للراديو الألماني وأقرا الصحافة الألمانية، وألخّص الأخبار لرفاقي المساجين، فكنت أتساءل: أليس بالإمكان الانفلات من الأحداث المدوّية؟ أليس بالإمكان تجاوز حركات المد والجزر للوصول إلى شيء مختلف تماما؟ هذا ما سميتُه نظرة الإله. بالنسبة للإله، السنةُ لا تعني شيئا، والقرنُ مجرد رمشة عين. وتدريجيا، تحت تاريخ التذبذبات، تحت تاريخ الأحداث، تحت تاريخ السطح، اهتممتُ بالتاريخ شبه الثابت، التاريخ الذي يتحرك، لكن ببطء، التاريخ المتكرر"[3]. المسألة مسألة تفكير وتأمل. باستطاعة المؤرخ أن يولّد المقولات والمفاهيم إن هو وسّع مساحة الإدراك. في بداية السبعينيات كان أحد الفلاسفة الإيطاليين، في لقاء بمدينة فلورانسا، قد قال له: "ألّفتم هذا الكتاب في السجن؟ لذلك أعطاني الانطباع أنه كتاب تأمل". أجل، يردُّ بروديل: "لقد تأمّلتُ البحر الأبيض المتوسط على انفراد مدة سنوات بعيدا عن المكان والزمان... كان ذلك، إلى حد ما، الجواب الفكري الوحيد لمشهد لم يتمكن من استيعابه أي سرد تاريخي تقليدي... إن اختيار مرصد الزمن الطويل

---

[1] M. De Certeau, « L'opération historique », in *Faire de l'histoire*, dir. J. Le Goff et P. Nora, Paris, Gallimard, 1974, pp. 3-41.

[2] F. Braudel, «Histoire et sciences sociales: La longue durée», in *Ecrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1969, p. 54.

[3] F. Braudel, *Une leçon d'histoire*, Paris, Arthaud-Flammarion, 1986, p. 7.

كان اختيارا لعمق التاريخ ذاته. فبعيدا عن أشخاصنا وآلامنا اليومية يُسَجِّل التاريخ ويدور ببطء مثلما هي كذلك هذه الحياة القديمة للبحر المتوسط التي غالبا ما أحسستُ دوامها كثبات عظيم..."[1].

ويرتبط مفهوم الزمن الطويل هذا ارتباطا شديدا بمفهوم آخر هو "البنية". ومعنى ذلك، أن الزمن الطويل هو تاريخ بنيات مادية وذهنية ضاربة في أعماق الماضي ومستعصية على التغيير. ويقارب بروديل "البنية" بطريقة مختلفة عن المفهوم المتداول في العلوم الاجتماعية. يظهر ذلك في الحوار الذي فتحه مع كلود ليفي ستروس، عندما اقترح فهما يستند إلى مفهوم الزمن الطويل: "لدى الملاحظين للواقع الاجتماعي، البنية هي تنظيم وتجانس وعلاقات ثابتة إلى حد ما بين الواقع والشرائح الاجتماعية. أما بالنسبة إلينا، نحن المؤرخين، البنية هي من دون شك، تركيب وهندسة، بل الأكثر من ذلك هي واقع ينهكه الزمن، ويقوده على نحو بطيء جدا، إذ أن بعض البنيات تصير، بفعل صمودها زمنا طويلا، عناصر ثابتة على مدى أجيال، فتثقل كاهل التاريخ وتعرقله، وتتحكم بالتالي في مساره، وترسم حدودا يعجز البشر بتجاربهم عن تجاوزها. فكّروا في صعوبة تحطيم بعض الإطارات الجغرافية، بعض الوقائع البيولوجية، بعض الحدود الإنتاجية [...] طيلة قرون من الزمن والإنسان سجين مناخات ونباتات ومواشي وزراعات في إطار توازن بطيء البناء وصعب التجاوز [...] انظروا إلى مكانة الانتجاع في الحياة الجبلية، انظروا إلى استمرارية بعض قطاعات الحياة البحرية الراسخة في مفاصل معينة من الساحل، انظروا إلى مدى استمرارية تأصل مواقع المدن، ومدى استمرارية المسالك والتنقلات، ومدى الثبات المدهش للإطار الجغرافي للحضارات"[2].

يظهر الأمد الطويل على نحو عملي في كتابيه الرئيسيين: "الحوض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فِليبِّـــي الثاني" (1949)[3]، و"الحضارة المادية والاقتصاد

---

[1] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 50. تذكر المؤرخة البريطانية أُلوين هوفتون في دراستها حول فيرناند بروديل أنه كتب في السجن ستمائة ألف كلمة من مؤلفه "الحوض المتوسط" بفضل ذاكرته القوية. انظر:
O. Hufton, « Fernand Braudel », in *Past and Present*, n° 112, Aug. 1986, p. 208.

[2] F. Braudel, «Histoire et sciences sociales », *art. cité*, pp. 50-51.

[3] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)*, Paris, Armand Colin, 1949, 9e éd. 1990, t. 1: La part du milieu; t. 2: Destins collectifs et mouvements d'ensemble; t. 3: Les événements, la politique et les hommes.

والرأسمالية" (1967)[1]. من يقرأ "الحوض المتوسط"، وخاصة الباب الأول المعنون بـ "حصة المجال"، يجده كتابا في الجغرافيا أكثر منه كتابا في التاريخ. لا يتناول بروديل في هذا الباب الحوض المتوسط من زاوية المدخل الجغرافي الذي اعتاده عدد من المؤرخين عند دراستهم لموضوعات ذات ارتباط وثيق بمنطقة من المناطق "على نحو لا فائدة منه"[2]. الأمر هنا مختلف تماما. دراسة المجال من منظور هذا المؤرخ هي دراسة لطبيعة لها حياة. طبيعة محتضنة منذ أقدم العصور لحياة اجتماعية راسخة في الوحدات المكونة لهذا المجال ومنتظمة وفق وتيرة بطيئة في سيلها، ثقيلة في تحولها: الجبالُ ومشاهدها وأهاليها وتقاليدها والتنقلات المنتظمة والمتكررة لرعاتها ومواشيها؛ السهولُ وحقولها وزراعاتها ومُلاّكها وفلاحوها؛ السواحلُ والجزر والموانئ والرياح وإيقاعات عمل بحارتها وقراصنتها؛ المدن والطرق وإيقاعاتها البطيئة والحيوية من عتاقة وسائل النقل البري إلى مظاهر التجديد في النقل الملاحي وقدرته على الحمولات الكبيرة، مرورا بنشاط التجارة والمعاملات البنكية.

لنقرأ مثلا ما كتبه في الفقرة الخاصة بالجزر تحت عنوان "على طريق التاريخ الرحب": "حياة هشة، ضيقة، مهدَّدة. هذا ما تشترك فيه الجزر، من حيث حياتها الحميمية إذا صح القول. لكن حياتها الخارجية والدور الذي لعبته على واجهة التاريخ أكبر بكثير مما قد ننتظره من بعض مناطق الداخل البئيسة. فالتاريخ الرحب يصل في الغالب إلى هذه الجزر. بل قد يكون من الصواب أن نقول أن هذا التاريخ هو الذي استفاد من خدماتها. انظروا إلى الانتقالات الثقافية ودور الجزر المرحلي. قصب السكر جاء من الهند إلى مصر، ومن مصر إلى قبرص حيث زُرع خلال القرن العاشر، ومن قبرص انتقل إلى صقلية في القرن الحادي عشر، ومن صقلية اتجه نحو الغرب، إذ بحث عنه هنري الملاح لحمله إلى جزيرة مادير التي كانت أول جزيرة للسكر بالمحيط الأطلنتي، ومن مادير انتقلت هذه الزراعة إلى جزر الآصور وجزر الكناريا وجزر الرأس الأخضر، ثم بعد ذلك إلى أراضي أمريكا"[3].

[1] F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e -XVIII^e siècles* (1967), 3 volumes, Paris, Armand Colin, 1979, t. 1: Les structures du quotidien; t. 2: Les jeux de l'échange; t. 3: Le temps du monde.
[2] F. Braudel, *La Méditerranée, op. cit.*, t. 1, p. 16.
[3] *Ibid.*, t. 1, p. 183.

وتظهر هذه الرؤية الشاملة التي تتخذ من الزمن الطويل منظورا رئيسيا لفهم التاريخ في الكتاب الضخم الآخر: "الحضارة المادية". فقد أكسبت هذه الرؤية الكتاب بعدا عالميا باعتماد مقاربة مقارنة بين أوروبا والعوالم الأخرى، من آسيا إلى أمريكا مرورا بالعالم العربي الإسلامي، وذلك خلال المرحلة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، أي قبل الثورة الصناعية. ففي المجلد الأول الذي حمل عنوان "بنيات الحياة اليومية"، رصد بروديل إطارات هذه الحياة من مختلف النواحي، من تقنيات وزراعات وأطعمة وأشربة وملابس ومساكن، وتتبع رتابتها ومتغيراتها وانتقالاتها. لنسلط الضوء مثلا على الفصل الخاص بالأغذية. يقول: "بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر كانت الأغذية مكونة بدرجة أساسية من الأطعمة النباتية. هذه حقيقة واضحة بالنسبة لأمريكا ما قبل كولومبوس، وبالنسبة لإفريقيا السوداء. وهي حقيقة لا غبار عليها بالنسبة لحضارات الأرز في آسيا، بالأمس واليوم أيضا.. لكن حتى خارج هذا الإطار الزمني، كلما حصل تزايد ديموغرافي ارتفع الطلب على الأطعمة النباتية، ذلك أن معادلة الحبوب واللحوم ترتبط بعدد السكان. وهذا مؤشر قوي من مؤشرات الحياة المادية... ففي أوروبا، كان الناس على العموم يأكلون اللحم كثيرا خلال العصر الوسيط، حيث، وعلى مدى قرون، كانت الموائدُ غنيةً باللحم إلى حد كبير، على غرار ما عرفته الأرجنتين في القرن التاسع عشر. فأوروبا، ولاسيما المناطق البعيدة عن الأراضي المحاذية للحوض المتوسط، كانت شبه فارغة، مما وفّر مراعي شاسعة للمواشي وإمكانيات هائلة لتربية هذه المواشي. لكن هذا الامتياز تراجع بعد القرن السابع عشر، وكأن القاعدة العامة المرتبطة بالضرورات النباتية قد أخذت بثأرها مع ارتفاع عدد السكان هناك، على الأقل إلى غاية أواسط القرن التاسع عشر، حيث مكّن التقدم العلمي واستيراد اللحوم الأمريكية، المملّحة ثم المجمَّدة، من تحرير الأوروبيين من الصوم عن اللحم"[1].

المستوى الزمني الثاني الذي بلوره فيرناند بروديل هو الزمن الدوري أو زمن الحلقات الدورية. يتعلق الأمر هنا بمستوى "يهتم من جهة بالبنيات الاجتماعية، أي بآلياتها البطيئة السيل، ومن جهة ثانية بحركتها". ولذلك، يجمع

[1] F. Braudel, *Civilisation matérielle, op. cit.*, t. 1, pp. 81-83.

هذا المستوى الذي حمل عنوان "مصائر جماعية وحركات شاملة"، "بين البنية والظرفية، بين الثابت والمتحول، بين البطء والسرعة". و"هما واقعان، كما يعلم الاقتصاديون الذين يعود إليهم الفضل في هذا التمييز، يتزاوجان في الحياة اليومية التي تتوزع على الدوام بين ما هو متغير وما هو ثابت"[1].

في هذا المستوى من التاريخ الكمي، المعزَّز بجداول ورسوم بيانية وخرائط، تناول بروديل أعداد السكان، وحجم المبادلات التجارية، وحمولات السفن، ورواج المعادن النفيسة والنقود والتوابل، وحركة الأسعار والأجور، وتعاقب مراحل الرخاء والأزمة. ويستجيب هذا التناول في واقع الأمر لجدلية تاريخ البنية، أي تاريخ الاقتصاد التحتي، وتاريخ الظرفية، أي تاريخ التذبذبات الدورية التي يعيشها هذا الاقتصاد. الأسعار مثلا خلال القرن السادس عشر، ارتفعت إلى حدود سنة 1558، وهبطت ما بين 1558 و1567، لترتفع من جديد ما بين 1567 و1576، وتهبط مجددا حتى عام 1588. وفي تاريخ الظرفية هذا تتعاقب المدن وسلالات المال والأعمال وتترك بصماتها على مرحلة بعينها من مراحل التاريخ الأوروبي. في هذا الصدد مثلا، يمكن ذكر "قرن جينوة"، قرن أرباب البنوك الجينويين، الذي "يتموضع ضمن الزمن الرأسمالي ما بين 1557 و1627، بعد القرن القصير الذي هيمن فيه آل الفوجير الألمان، وقبل قرن أمستردام"[2]. وفي عملية المزاوجة هذه بين البنيات والظرفيات، أي بين الزمن الطويل والزمن الدوري، بين الثابت والمتحول، لابد من الإشارة إلى قضية رئيسية كون أن الدورات والأزمات، إذا تكررت باستمرار ولم تسفر عن تحول نوعي، تندرج في البنية وتصير مكونا أساسيا من مكوناتها. هذه هي المقاربة التي مكنت فيرناند بروديل، ومن ساوروا على دربه من المؤرخين الاقتصاديين، من المساهمة في فهم تاريخ الرأسمالية وأصول أزمة 1929 العظمى.

ويرتبط المستوى الثالث من مستويات المنظور البروديلي بالزمن القصير، أي التاريخ الذي يولي أهمية للأحداث وكبار الشخصيات. هذا المستوى من الزمن هو "أكثر الأزمنة تقلبا وخداعا"، لأن "الأحداثَ غبارٌ، تخترق التاريخ مثل الأضواء الخافتة التي سرعان ما تغيب قبل شروق الشمس ليطويها النسيان في غالب

---

[1] F. Braudel, *La Méditerranée, op. cit.*, t. 2, pp. 7-8.
[2] *Ibid.*, t. 2, p. 178.

الأحيان"[1]. والجدير بالإشارة أن بروديل حرص على التمييز ضمن الزمن القصير هذا بين التاريخ الحدثي والتاريخ السياسي، ذلك أن هذا الأخير ليس بالضرورة حدثيا. ومعنى ذلك، أن المشكلة تتجلى في غلبة الأحداث السياسية والعسكرية والدبلوماسية في كتابة التاريخ منذ أواسط القرن التاسع عشر. فالتاريخ السياسي من شأنه أن يساهم مساهمة نوعية في فهم التاريخ إذا غيّرَ زاوية النظر، واهتمّ بالآليات الاجتماعية للسلطة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، وتناولَ السياسة كشكل اجتماعي وثقافي، وقاربَ المؤسسات السياسية مقاربةً سوسيولوجية أو أنثروبولوجية، وفطِن بدور الإيديولوجيا في تكوين الحقل السياسي.

وبصفة عامة، يلاحظ المهتم بالباب الثالث من كتاب "الحوض المتوسط" الذي يحمل عنوان "الأحداث والسياسة والأشخاص"، والذي يجمع بين ثناياه تحليلا للمؤسسات السياسية والتنظيمات العسكرية البرية والبحرية للقوتين الإسبانية والعثمانية، وسردا للأحداث الكبرى الناتجة عن صراع هاتين القوتين داخل الحوض المتوسط في النصف الثاني من القرن السادس عشر، في عهد ملك إسبانيا فِليبّي الثاني، أن فيرناند بروديل قدَّم تنازلا كبيرا للمدرسة الوضعانية التي كانت ما تزال تحافظ في الأربعينيات من القرن العشرين على مواقع هامة في الجامعة. لكنه تنازل ملغوم، إذ أن احتلال التاريخ السياسي للباب الثالث والأخير كان يعني أن المكانة الرئيسية تبقى للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

إن مشروع فيرناند بروديل هو مشروع عمر بأكمله. كتاب "الحوض المتوسط" استغرق منه عشرين سنة، من 1927 سنة تسجيل الأطروحة إلى 1947 سنة تقديمها إلى المناقشة. وكتاب "الحضارة المادية" بدأه عام 1952 ليُصدر مجلده الأول سنة 1967، والمجلدين الثاني والثالث عام 1979. وتبقى دراسة البنيات المادية هي الخيط الناظم بين هذين الكتابين، وذلك بفضل الاحتكاك الكبير والمثمر مع الماركسية والبنيوية. فمن جهةِ الماركسية، اقتبس فيرناند بروديل على نحو صريح أدوات المادية التاريخية لفهم حياة المجتمعات المادية، ذات الصلة بالمعيش اليومي. وبطبيعة الحال، كان كارل ماركس، انسجاما مع تصوره المادي للتاريخ، أول من وضع الأصبع على الواقع اليومي، إذ كتب رفقة فريديريك إنجلز:

---

[1] *Ibid.*, t. 3, p. 7.

"لكي يعيش المرء عليه أولا وقبل كل شيء أن يأكل ويشرب ويلبس [...] فأول واقع تاريخي هو إذن إنتاج الوسائل التي تمكن من تلبية هذه الحاجيات، إنتاج الحياة المادية نفسها، هنا يكمن الواقع التاريخي، ذلك الشرط الأساسي لكل التاريخ، الذي علينا اليوم، كما هو الشأن منذ آلاف السنين أن نعيشه يوما عن يوم"[1]. هذه الرؤية الماركسية نجدها في قلب المشروع البروديلي. وبروديل نفسه يعترف بهذا الأمر عندما يقول: "عبقرية كارل ماركس وسر سلطته المعرفية الدائمة يجدان تفسيرا في كونه كان أول مفكر ابتكر نماذج اجتماعية واقعية انطلاقا من الأمد التاريخي الطويل"[2].

ومن جهة البنيوية، أظهر بروديل توجهه البنيوي في جل أعماله، على نحو خفي بداية، ثم بشكل علني، خاصة في الستينيات، مع هيمنة البنيوية، التي تجسدت في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية بواسطة مفكرين كبار، في مقدمتهم كلود ليفي ستروس. في عام 1966، وبمناسبة صدور طبعة جديدة من كتاب "الحوض المتوسط"، عبّر بروديل عن توجهه البنيوي صراحةً: "أنا بنيويٌ المزاج"، مكرّسا الانخراط الجماعي للمؤرخين المنضوين تحت لواء الحوليات في البارادايكم البنيوي[3]. لكن الفهم التاريخي للبنية تميز بنبرة نقدية جعلت هذا المفهوم يشتغل في الأمد الطويل، على النحو الذي يتبيّن في نقاشه مع أنثروبولوجية ليفي ستروس، في مؤلّفه "كتابات حول التاريخ"[4].

---

[1] K. Marx et F. Engels, *L'idéologie allemande* (1846), Paris, Editions sociales, 1968, p. 57.

[2] F. Braudel, «Histoire et sciences sociales», *art. cité*, p. 80.

حول العلاقة بين الماركسية والتاريخ، انظر:

P. Vilar, «Histoire marxiste, histoire en construction», in J. Le Goff et P. Nora (éd.), *Faire de l'histoire*, (t. 1: Nouveaux problèmes), Paris, Gallimard, 1974, pp. 169-209; G. Bois, «Marxisme et histoire nouvelle», in J. Le Goff (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire*, *op. cit.*, pp. 255-275; Th. Aprile, «Maxisme et histoire», in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, pp. 503-517.

[3] F. Dosse, « Structuralisme », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. II, p. 883.

حول الصلة بين التاريخ والتحليل البنيوي، راجع:

Annales. Economies, Sociétés, Civilisations, Numéro spécial, 3-4 (*Histoire et Structure*), 1971; K. Pomian, «L'histoire des structures», in J. Le Goff (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire, op. cit.*, pp. 109-136; F. Dosse, *Histoire et structuralisme*, Paris, La Découverte, 2 vol., 1991-1992.

[4] F. Braudel, *Ecrits sur l'histoire*, *op. cit.*

لقد أثّر فيرناند بروديل في مجموعة عريضة من الباحثين الذين استحضروا في أطروحاتهم ودراساتهم المجال الجغرافي كشخصية تاريخية بارزة، وعالجوا قضايا التاريخ الاقتصادي معالجة كمية. نذكر منهم على وجه الخصوص بيار شوني وفريديريك مورو اللذان اتخذا من المحيط الأطلنتي مجالا للدراسة سيرا على هدى أستاذهما في كتابه حول الحوض المتوسط. بيار شوني شيّد عام 1954 أطروحة ضخمة من اثني عشر مجلدا حول "إشبيلية والمحيط الأطلنتي" خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، رصد فيها البنيات والظرفيات الاقتصادية بالاطلاع على كم هائل من الأرشيف الذي يؤرخ للهيمنة الاقتصادية التي مارستها إسبانيا في مستعمراتها بالعالم الجديد. وهذا الأرشيف، المكون في جانب منه من كنانيش تهم 17.000 سفينة كانت تجوب عرض المحيط الأطلنتي بين إسبانيا وأمريكا اللاتينية، هو الذي منح إمكانية رسم قوائم وبيانات وسلسلات غاية في الأهمية من حيث كتابة التاريخ كتابةً كمية[1].

واتبع فريديريك مورو، من جهته، المنهج البروديلي في فهم التاريخ. فبالاستناد إلى الأرشيف البرتغالي والبرازيلي، استطاع أن يقدم عام 1957 أطروحة جامعية قيمة تحت عنوان "البرتغال والمحيط الأطلنتي" خلال القرن السابع عشر، حيث رسم لوحة اقتصادية بما من القوائم والجداول والتحليلات ما يضع القارئ في صورة تحول البرتغال ما بين 1570 و1670 من إمبراطورية تسيطر على المحيط الهندي، والذي كان قد اتسع فيه الحضور الهولندي، إلى إمبراطورية أطلنتية احتلت فيها البرازيل مكانة عظيمة بفضل تجارة السكر والعبيد، باعتبارهما المحركان التجاريان لكل الاقتصاد الاستعماري. وتماما كما هو الحال في أطروحة بروديل حول "الحوض المتوسط والعالم المتوسطي"، خصص فريديريك مورو بابا بأكمله للجانب الجغرافي: "المحيط وإكراهاته" والذي تناول فيه الطرق التجارية، وصناعة السفن، وفن الملاحة، والرحلات البحرية، والسواحل والجزر. وتناول، تماما أيضا على الطريقة البروديلية، بنيات الاقتصاد وتعاقب ظرفيات الرخاء والانكماش[2].

---

[1] P. Chaunu, *Seville et l'Atlatique (1504-1650)*, Paris, SEVPEN, 1955-1960, 12 volumes.

[2] F. Mauro, *Le Portugal et l'Atlantique au XVII^{e} siècle (1570-1670). Etude économique*, Paris, SEVPEN, 1960.

لم يقتصر هذا التأثير على إنجاز أطروحات ضخمة في التاريخ الاق
والكمي، بل تعداه إلى إنشاء بنيات للبحث في هذا الحقل خارج باريس،
في تكوين الطلاب والباحثين وتحسيسهم بأهمية المقاربة الاقتصادية سواء تعلق
بأبحاث مونوغرافية محصورة في الزمن والمجال، أو بأعمال عريضة تخترق
جغرافية شاسعة. فقد أسَّس بيار شوني سنة 1966 بجامعة كاين في إقليم نو
مركزا للبحث في التاريخ الكمي. وأنشأ فريديريك مورو بجامعة تولوز في ا
سنة 1963، مجلة "كرافيلا" المتخصصة في الدراسات الأطلنتية (العالم البر
البرازيلي).

وامتد تأثير فيرناند بروديل إلى ما وراء المحيط الأطلنتي، فألهم عد
الجامعات التي أنشأت مراكز للبحث في التاريخ الاقتصادي. ففي جامعة سا
بالبرازيل تأسس "معهد فيرناند بروديل للاقتصاد العالمي" عام 1987 قصد
الدراسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية،
رأى النور منذ سنة 1977 بجامعة بينغهامتن في نيويورك "مركز فيرناند بر
لدراسة تاريخ الأنساق والحضارات، معززا بمجلة متخصصة في هذا الموضوع
استطاع هذا الرجل، الذي اعتبرته المؤرخة البريطانية ألوين هوفتون عام 86
مقالة تأبينية إثر وفاته (نونبر عام 1985)، "المؤرخ الأكثر تأثيرا في
المعاصر"[2]، أن يرفع مدرسة الحوليات إلى القمة ليس فقط بواسطة أعما
ترجمت لعدة لغات، وحواره الخلاّق مع البنيوية وأعلامها، وإنما أيضا
مبادراته التي جعلت من الحوليات مؤسسة ذات صيت عالمي. ففي وقته د
مجلة "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات" المجلة الأكثر تأثيرا في
البحث التاريخي في العالم[3]، كما أصبح للمؤرخين الحولياتيين مؤسسة

Iunt, « French History in the Last Twenty Years: The Rise and Fall of
nnales Paradigm », in *Journal of Contemporary History*, vol. 21, n° 2,
p. 210.
Iufton, « Fernand Braudel », *art. cité*, pp. 208-213.
في السنين الأخيرة أجرت مجلة "التاريخ اليوم" البريطانية الصادرة بلندن استطلاعا حول المؤرخين الأك
بعد الحرب العالمية الثانية، فأسفر عن تصدر فيرناند بروديل لمجموعة مكونة من خمسة مؤرخين ليأ
إدوارد بالمير طومسون، وإريك هوبزباوم، وألان جون تايلور، وإدوارد كار. راجع:
Historians: The Results », *History Today*, November 2011.
Iunt, « French History », *art. cite*, p. 209.

خاصة بهم هي "مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية" بباريس التي اعتبرها المهتمون بتاريخ الحوليات تجربة فريدة في العالم الغربي[1].

عام 1995، وبمناسبة مرور عشر سنوات على وفاته، صدر كتابان بيوغرافيان مهمّان تناولا حياة فيرناند بروديل وعطائه الفكري والمؤسساتي، وقّعهما كل من الصحفي الفرنسي بيار ديكس، والمؤرخة الإيطالية جوليانا جميلّي. وإذا كان الكتاب الأول قد رسم مسار حياته بالتركيز على الدور الكبير الذي لعبه سجن مايونس النازي في تكوُّن فكره إبان الحرب العالمية الثانية، باعتباره شكّل محطةً محورية في النقلة الإبيستيمولوجية التي حملته نحو تاريخ الأمد الطويل، فإن الكتاب الثاني سلط الضوء على استراتيجيته المؤسساتية. فقد شدَّدت على روح التدبير الذي اتسم به فيرناند بروديل، خاصة من حيث العلاقة التي أقامها مع المؤسسات الأمريكية، لاسيما مؤسسة روكفيلير التي موَّلت "مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية"، ومؤسسة فورد التي وفرت المال اللازم لإنشاء "دار علوم الإنسان"، لتخلص إلى القول أن المزاوجة بين العمل الفكري والتدبير المؤسساتي جعل من مدرسة الحوليات مدرسةً تدبيرية ومقاولةً علمية[2].

---

[1] *Ibid.*, p. 210.

[2] P. Daix, *Braudel*, *op. cit.*; G. Gemelli, *Fernand Braudel*, Paris, Odile Jacob, 1995.

8

التاريخ الأنثروبولوجي

جاك لوغوف

أخذت مدرسة الحوليات، بواسطة جيل ثالث من المؤرخين خلال السبعينيات من القرن العشرين، وجهةً جديدة بالقياس إلى الصورة التي رسمها فيرناند بروديل خلال الخمسينيات والستينيات، والتي ارتبطت بالتاريخ الشامل. وهذه الوجهة هي التاريخ الأنثروبولوجي الذي قاده المؤرخ الوسيطي جاك لوغوف (1924-2014) في سياق ما يعرف بموجة "التاريخ الجديد"[1]. يتعلق الأمر بمجموعة من الباحثين المرموقين، من أمثال جورج دوبي وبيار شوني وإمانويل لوروا لادوري وأندري بورغيار وغيرهم ممن مارسوا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي في أطروحاتهم الجامعية خلال الخمسينيات والستينيات، وانتقلوا بالكتابة التاريخية من البحث في حياة الناس من زاوية الكم والرقم إلى ما هو كيفي ورمزي[2]، إذ بلغت بهم تجربة البحث التاريخي درجة قصوى من التناهج من شدة الإفراط في استخدام مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما الأنثروبولوجيا.

في سنوات 1970 كان جاك لوغوف، ورصيده المعرفي ممتلئ بالكثير من الكتب القيمة أهمها "التجار والمرابون في العصر الوسيط" (1956)، و"مثقفو

---

[1] بالرغم من رواج هذا المفهوم خلال السبعينيات، فإن جاك لوغوف ربط ميلاده بظهور مدرسة الحوليات مع مارك بلوك ولوسيان فيفر عندما تجدَّدت المعرفة التاريخية بالقياس إلى التيار الوضعاني. انظر:
J. Le Goff (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire, op. cit.*, pp. 39-45.

[2] في دراسة إحصائية همت المقالات المنشورة بمجلة "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات"، خلصت المؤرخة الأمريكية لين هانت إلى أن نسبة الدراسات ذات الصلة بالتاريخ الثقافي كانت قد بدأت في التزايد منذ عام 1965، لتتغلب على الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وما بين 1965 و1974، كانت دراسات التاريخ الثقافي هذه قد بلغت 34 بالمائة في حين لم تتجاوز نسبة دراسات التاريخ الاقتصادي 18 بالمائة. راجع:
L. Hunt, « French History », *art. cité*, p. 216.

القرون الوسطى" (1957)، و"حضارة الغرب الوسيطي" (1964)، قد أصبح مؤرخا مسموع الكلمة في أوساط المؤرخين والمثقفين بشكل عام[1]. وزاد من هذه القيمة المكانة العريضة التي صار يحتلها، ابتداءً من الستينيات، في عدد من المؤسسات، على مستوى التسيير والتأثير، كمجلة "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات"، و"مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية"، و"إذاعة فرنسا الثقافة". هذه العوامل هي التي تفسر كاريزمية جاك لوغوف، هذا الرجل الذي جمع حوله جماعة من المؤرخين وغير المؤرخين لكتابة خطابات حول البحث التاريخي كان لها كبير الأثر في رسم معالم التاريخ الأنثروبولوجي وتأكيده على الساحة العلمية، أبرزها ثلاثية "صناعة التاريخ" التي أدار أعمالها رفقة بيار نورا (1974)[2]، و"التاريخ الجديد" صحبة روجي شارتي وجاك روفيل (1978)[3].

التاريخ الأنثروبولوجي، أو الأنثروبولوجيا التاريخية، على النحو الذي شاع به هذا المفهوم لدى جاك لوغوف وجماعته، مزيج من الفكر الإثنولوجي المتنبِّه لمستويات المجتمع الباردة، من عادات وسلوكيات وتمثلات، والفكر الفلسفي

---

[1] سنة 1994، وبمناسبة سبعينيته، أُقيم بكامبريدج تكريمٌ حضره سبعة عشر باحثا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة أعماله التي فاقت الأربعين كتابا بين ما ألّفه على انفراد وما كتبه بتعاون مع مؤرخين ومفكرين آخرين. حول هذا التكريم الذي أشرفت عليه المؤرخة البريطانية ميري روبين، راجع:
M. Rubin, ed., *The Work of Jacques Le Goff and the Challenges of Medieval History*, Woodbridge, Boydell Press, 1997.
ومن الكتب الأخرى التي اهتمت بجاك لوغوف موضوعا للدراسة، يمكن ذكر:
J. Revel et J. C. Schmidt, éd., *L'ogre historien: Autour de Jacques Le Goff*, Paris, Gallimard, 1998; D. Romagnoli (ed.), *Il Medioevo europeo di Jacques Le Goff*, Milano, 2003.

[2] J. Le Goff et P. Nora (sous la direction de), *Faire de l'histoire*, *op. cit.*

[3] كتاب "التاريخ الجديد" في صيغته الأصلية التي صدرت عام 1978، تحت إشراف جاك لوغوف وروجي شارتي وجاك روفيل، يضم عشر مقالات أساسية بالإضافة إلى معجم من المقولات والمفاهيم. ثم تعددت الطبعات بعد ذلك، تحت إشراف جاك لوغوف، محتفظةً بالمقالات فقط، منها طبعة 1988 المعتمدة في هذا المؤلَّف:
1978: J. Le Goff, R. Chartier, J. Revel (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire,* Paris, Retz, 575 pages.
1988: J. Le Goff (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire*, Bruxelles, Editions Complexe, 334 pages.

المهتم بتاريخ الأنساق الفكرية، وعلم النفس الاجتماعي، كما أبانت عن ذلك دراسات كلود ليفي ستروس، وجيلبير دوران، وميشال فوكو، وجورج فريدمان، وسول فريلاندر، وجون بيار فيرنان، ومارسيل ديتيان من جهة، والأفكار ذات الصلة بالتاريخ الثقافي التي سبق أن بلورها لوسيان فيفر بكثير من الحذق السيكولوجي، ومن قبله جول ميشلي بحسه الرومانسي، من جهة ثانية.

في سياق هذا التوجه، الذي استند إلى كل أنواع المصادر من النصوص الكلاسيكية إلى الإبداعات الأدبية والفنية مرورا بالفولكلور، أنجز المؤرخون الفرنسيون مؤلفات ومقالات في موضوعات ذات أصالة وجدّة. فقد كتب جون جاك هيماردينكار تاريخ السلوكيات الغذائية ليس فقط من زاوية اقتصادية واجتماعية، بل أيضا كظاهرة ثقافية (1970)، واقتحم جاك لوغوف تاريخ الأحلام والمخيال من زاوية سيكولوجية (1974/1971)، وتناول جاك روفيل تاريخ الجسد والمرض (1974)، وأحيا إمانويل لوروا لادوري تاريخ قرية مونتايو إحياء كليا من المعيش اليومي إلى الجنس مرورا بالعادات والمعتقدات (1975)، ودرس جون لويس فلاندران تاريخ العائلة وصلات القرابة (1976)، وعالجت مُنا أوزوف تاريخ أعياد الثورة الفرنسية ورمزيتها في الخطاب السياسي (1976)، وبحث جاك روسيُو في تاريخ الأخلاق من خلال الممارسة الجنسية في دُور الدعارة (1976)، واهتم كل من ميشال فوفيل وفيليب أرياس وبيار شوني بتاريخ المواقف اتجاه الموت (1978/1975/1974)، واشتغل جوزج دوبي حول الفيودالية انطلاقا من المخيال الجماعي (1978).

في كل هذه الموضوعات، التي ابتكرت إشكاليات جديدة وغزت ميادين البحث والتأليف والنشر، احتلت العقليات مكانة كبيرة. لقد اقترن التاريخ الأنتروبولوجي بتاريخ العقليات لخصوبة هذا المفهوم ومرونته وفاعليته التفسيرية، ذلك أن معظم مؤرخي الحوليات استخدموه في سياق إبيستيمولوجي تميز بخُفوت التحليل البنيوي، لإيجاد متنفس للانخناق الذي شهدته الأبحاث ذات الصلة بالتاريخ الاقتصادي[1]، فعوّضت الطبائعُ والسلوكيات الاقتصادَ والمؤسسات، وتحولت "الوقائع الاقتصادية والاجتماعية إلى وقائع اعتقاد ورأي"[2]، لدرجة أن جورج دوبي

[1] J. Le Goff (sous la direction de), *La Nouvelle Histoire, op. cit.*, p. 58.

[2] جاك روفيل، "العقليات"، ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص. 131.

رأى في الفيودالية عقليةً وسيطية، وألفونس ديبرون وبول ألفنديزي فَهما الحروب الصليبية من منظور العقلية الدينية[1]. لقد مثلت الأنثروبولوجيا التاريخية فوز السيكولوجي على الفكري، والعفوي على التأمُّلي، والعامِّي على الـعِلمي، وذلك بالاقتراب من الإثنولوجيا والانفتاح على علم النفس الاجتماعي[2]. ولعل ما ساهم في هذا الفوز هو الجاذبية التي مارستها هذه الموضوعات على القارئ، ليس فقط القارئ المختص والنَّبيه، بل أيضا كل القراء الراغبين في معرفة تاريخية ميسَّرة بنوع من الإغراء الأدبي. هذا ما يفسر "الإشعاع الوطني والعالمي المذهل" الذي حققه تاريخ العقليات، ومن خلاله مدرسة الحوليات، خلال السبعينيات[3].

لقد قلبت الأنثروبولوجيا نظام تفكير المؤرخ على أكثر من صعيد، إذ انتقل الاهتمام من مستوى البنيات المادية إلى مستوى الإشارات اللاواعية. يقول جاك لوغوف في مقال مرجعي تحت عنوان "العقليات: تاريخ مبهم": "الأشياء التي تظهر مجردة من الأصل، مرتجلة، لا إرادية، وأيضا الحركات الآلية والكلمات العفوية، تأتي كلها من بعيد وتشهد على الصدى الطويل لأنساق التفكير"[4]. إنه انتقال من تاريخ الديموغرافيا إلى تاريخ التصورات حول الموت، من تاريخ الحوافز الاقتصادية إلى تاريخ اللاشعور، من تاريخ الأفعال إلى تاريخ الطقوس والرموز.

من موضوعات الأنثروبولوجيا التاريخية الرئيسية التي اقتحمها جاك لوغوف تاريخ المخيال عبر مجموعة من الدراسات صدرت في الثمانينيات، أهمها "نشأة المطْهر"[5]، و"المخيال الوسيطي"[6]. لكن، قبل إثارة القضايا الكبرى التي يتضمنها هذان الكتابان، يبدو من المفيد التشديد على أمرين أساسيين:

أولا: شروط الانتقال من البحث في تاريخ المدن والتجارة والنقود إلى البحث في تاريخ الأحلام والعجائب والكرامات. من الخارج، يظهر هذا الانتقال شاذا. لكن تتبع مهنة هذا المؤرخ من حيث مصادره وأدوات اشتغاله، تتيح فهم ذلك. يفسر

---

1 جاك لوغوف، "العقليات: تاريخ مبهم"، ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 142.

2 نفسه، ص 141-162.

3 F. Dosse, « Histoire des mentalités », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, p. 222.

4 جاك لوغوف، "العقليات: تاريخ مبهم"، ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 148.

5 J. Le Goff, *La naissance du Purgatoire*, Paris, Gallimard, 1981.

6 J. Le Goff, *L'imaginaire médiéval, Essais*, Paris, Gallimard, 1985.

جاك لوغوف هذا الانتقال بالقول: "كان لدي شعور دائم، بأن أدوات المؤرخ التي أشتغل بها والتي صاغها مؤرخو ما بعد العصر الوسيط، ترتبط ارتباطا حميميا بالبنيات الذهنية لهذا العصر"[1].

ثانيا: تأثير الموجة الأنثروبولوجية التي رأت في المخيال مكونا رئيسيا من مكونات المجتمعات البشرية، كما يظهر من خلال الدراسات المرجعية التي ظهرت في فرنسا خلال الستينيات. ومنها "بنيات المخيال الأنثروبولوجية" لجيلبير دوران (1960)، و"التفكير الطبيعي" لكلود ليفي ستروس (1962)، و"الأسطورة والفكر لدى الإغريق: دراسات في علم النفس التاريخي" لجون بيار فيرنان (1965)[2]. هذا بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي مارسه الفيلسوف ميشال فوكو على عدد من المؤرخين المهتمين بتاريخ العقليات، من خلال أعماله حول "تاريخ الجنون" (1964) وتاريخ الجنس (1976)[3].

هذه هي المقومات الفكرية والإبيستيمولوجية التي تُفهم المتتبع لمسار جاك لوغوف، وللمشتغلين بالتاريخ الأنثروبولوجي عموما، إلى أي حد استطاع الجيل الثالث من مدرسة الحوليات أن يجعلَ من تاريخ العقليات درسا هاما يقف عند "الحدود بين الثقافة العالمة والثقافة العامِّية"، ويقيمَ جسرا عريضا "بين المكتوب والشفهي ولغة الطقوس والإشارات، باعتبارها أدوات تفسيرية قيمة"، وفق ما جاء في قراءة المؤرخ البريطاني روبيرت يان مُور لأعمال لوغوف الأنثروبولوجية[4].

شدَّد جاك لوغوف على أهمية المخيال، وذهب بعيدا في هذا التشديد، إذ اعتبره محركا تاريخيا. يقول: "التاريخ بدون مخيال يبقى تاريخا مبتورا"[5]. فالناس لم تعش بالطعام والشراب فقط، بل عاشوا أيضا بالاعتقاد في كرامات وعجائب

[1] *Ibid.*, p. VII.

[2] G. Durant, *Les structures anthropologiques de l'imaginaire*, Paris, PUF, 1960; C. Levi Strauss, *La pensée sauvage*, Paris, Plon, 1962; J. P. Vernant, *Mythe et pensée chez les Grecs: Etudes de psychologie historique*, Paris, Maspero, 1965.

[3] حول تلقّي المؤرخين لأفكار ميشال فوكو، راجع:
A. Megill, « The Reception of Foucault by Historians », in *Journal of the History of Ideas*, vol. 48, n° 1, 1987, pp. 117-141.

[4] R. I. Moore, « Between Sanctity and Superstition », in M. Rubin, ed., *The Work of Jacques Le Goff, op. cit., p. 55.*

[5] J. Le Goff, *L'imaginaire médiéval, op. cit.*, p. VII.

سمعوا عنها أو توهموا رؤيتها، من شفاء للمرضى والمجانين، وتحرير للمساجين، وطردٍ للجن، وتدجين للضواري، وإحياء للأراضي الموات، وإطفاء للنار، والتي "تقع بين الغيبي الإلهي (الكرامة) والغيبي الشيطاني (السحر)"[1]. ولذلك، ينبغي تناول المخيال كـ "ظاهرة جماعية واجتماعية وتاريخية"[2]. كيف تتشكل التمثلات الجماعية؟ كيف تتجسد في اللغة؟ كيف تصير ذات وظيفة اجتماعية؟ هذه الأسئلة هى التي تمكّن المؤرخين من تلمس عمق الثقافة الوسيطية. ومن جهة أخرى، تتجلى الأهمية الرمزية للمخيال في دور الإيديولوجيا الكبير داخل النسق الاجتماعي والسياسي الوسيطي. فالإيديولوجيا "كان يخترقها تصور للعالم ينحو باتجاه فرض دلالة على التمثل، تشوِّه الواقع والخيال معا". بهذا الصدد، يقدم جاك لوغوف مثالا معبرا: "عندما كان رجال الدين في القرون الوسطى يعبرون عن بنية المجتمع الدنيوي بصورة سيفين، واحد مادي (سلطة الملك) وآخر روحي (سلطة البابا)، لم يصفوا المجتمع، بل فرضوا عليه صورةً الغاية منها الفصل بين رجال الدين ورجال الدنيا، ووضع تراتبية بينهم، يكون فيها السيف الديني فوق السيف السياسي"[3].

في فصل كثيف تحت عنوان "العقليات والحساسيات والسلوكيات" ضمن كتابه "حضارة الغرب الوسيطي" يقدم جاك لوغوف تفسيرا وجيها للعقلية الأوروبية في القرون الوسطى. يرى أن الحاجة إلى الأمن والأمان هي التي جعلت الناس يؤمنون بالخرافة. "ما هيمن على عقلية الناس وحساسيتهم خلال العصر الوسيط، ما حدَّد سلوكياتهم، هو الإحساس بانعدام الأمان، المادي والأخلاقي، والذي لم يكن يخفف من وطأته سوى قيم التلاحم داخل الجماعة"[4]. انعدام الأمان أو الخوف. الخوف من كوارث الطبيعة، من المرض، من الجوع، من الوباء، من جشع الإقطاعيين وأرباب الكنيسة. "لا أحد كان يثق في المستقبل"[5]. ولذلك كانت الكرامات متنفسا سيكولوجيا للعوام، إذ كانوا يعتقدون إمكانية حدوثها في حياة أي شخص من الأشخاص، أو في أي لحظة من اللحظات الحرجة، حيث

---

[1] *Ibid.*, p. XIV.
[2] *Ibid.*, p. VII.
[3] *Ibid.*, p. II.
[4] J. Le Goff, *La Civilisation de l'Occident médiéval* (1964), Paris, Arthaud, 1984, p. 365.
[5] *Ibid.*

تتدخل الإرادة الربانية للإنقاذ[1]. كان العالم الخفي عالما مقدسا. ولم يكن التفكير الرمزي إلا شكلا مخدوما من أشكال التفكير العجيب الذي تسبح فيه العقلية الجماعية. في هذا العصر، كان هاجس الناس هو البحث عن المفاتيح التي من شأنها اختراق العالم الخفي، عالم الحقيقة والخلود، عالم الإغاثة"[2]. وحتى على مستوى طبقة النبلاء، سادت نفس العقلية. الإحساس بالذنب والرغبة في التكفير عن هذا الذنب بوهب قسط من الثروة إلى الكنائس والأديرة. هذا ما تفصح عنه العبارات والكلمات التي صاغ بها المدوِّنون عقود الهبات التي كان يتفضل بها الإقطاعيون، طمعا في الرحمة والمغفرة، في إشارة إلى "هذا السوق العجيب الذي يتقبَّل فيه الله صدقاتهم ويقْبَل خلاصهم"[3].

وفي كتابه "نشأة المطْهر"، الذي يعتبر مساهمة قوية في الأنثروبولوجيا الدينية، حلّق جاك لوغوف في سماء العقليات تحليقا عاليا. تتبَّع في هذا المؤلَّف المطْهرَ، ذلك الاعتقاد المسيحي بمكان إلهي تتطهَّر فيه الأرواح تطهيرا بالنار من المعاصي المرتكبة في الدنيا قبل ملاقاة ربها، وذلك من العصر القديم حتى ظهور "الكوميديا الإلهية"، تلك الملحمة الشعرية التي أبدعها الأديب الإيطالي دانتي في القرن الرابع عشر. عالج لوغوف المطْهر كبنية ذهنية تتمثل الزمان والمكان وفق تركيبة تغيرت فيها "جغرافية الآخرة" في القرون الوسطى، ولاسيما في القرن الثالث عشر. فقد صار المسيحيون يعتقدون بتغير في الزمن وفي المجال. في الزمن باختلاق مرحلة وسيطة بين الموت ويوم الحساب. وفي المجال بتصور مكان وسيط بين الجنة والنار، أو ما يسميه مارتن لوثر بـ "المكان الثالث"[4].

لكن ما يثير الإنتباه في مقاربة جاك لوغوف هو الربط بين هذه البنية الدينية الجديدة من جهة، والبنية الاجتماعية التي عرفت تحولا كبيرا خلال القرن الثالث عشر، ذات الصلة بنهضة المدن ورواج التجارة ونشأة البورجوازية، من جهة ثانية، إذ ترجمت صورةُ أماكن الآخرة واقعَ الطبقات الاجتماعية في الحياة الدنيا. ومعنى ذلك، أن هذه العقلية كانت محكومة بتطور القرن الثالث عشر

---

[1] *Ibid.*, p. 369.
[2] *Ibid.*, p. 371.
[3] *Ibid.*
[4] J. Le Goff, *La naissance du Purgatoire*, *op. cit.*, pp. 9-16.

الاجتماعي والاقتصادي. "فالمجتمع الفيودالي غيَّرته نهضة الحواضر، حيث نشأت بين طبقتي الإقطاعيين والأقنان طبقةٌ وسطى هي البورجوازية"[1].

ويلتقي عمل جاك لوغوف بعمل مؤرخ وسيطى آخر كان قد اقتحم تاريخ العقليات بعدما أبان عن علو كعبه في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ألا وهو جورج دوبي، صاحب كتاب "المراتب الثلاث أو مخيال الفيودالية" الصادر عام 1978[2]. فقد غاص عميقا في التاريخ الأنثروبولوجي لدراسة اللاشعوز الجماعي للمجتمع الأوروبي خلال العصر الوسيط. فالتقسيم الرمزي الذي صاغه أدالبيرون، أسقف مدينة لاوُون الفرنسية، في القرن الحادي عشر، بين فئة تتعبد وفئة تحارب وفئة تكدح، قصد تأمين السلم الاجتماعي، يتيح إمكانية فهم التمفصلات الكائنة بين الخيال والواقع، والأثر الذي خلَّفه هذا الخيال في البنية الاجتماعية، باعتباره عاملا ميسِّرا لعلاقات الإنتاج الفيودالية. فقد شيَّد الإقطاعيون، من ملوك ونبلاء وقساوسة، هيمنتهم الاجتماعية على الرفعة الرمزية خلال القرون الوسطى، لكنهم استمروا على هذا الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر، بالنسبة لفرنسا تحديدا، حيث تجسدت هذه المراتب في قلب مجلس الهيئات العامة (البرلمان) خلال العهد البائد (قبل الثورة)، وذلك في تعارض اجتماعي واقتصادي مع بنية متحولة كانت فيها البورجوازية الناشئة تعمل واقعيا على تفكيك أسس النظام الفيودالي، وتخلق شيئا فشيئا علاقات إنتاج جديدة.

لقد ظهر هذا الحس الأنثروبولوجي جليا في تصور الزمن. لا يمكن فهم النَّفَس القوي الذي منحه جاك لوغوف لمفهوم "الزمن الطويل"، حيث تهيمن الاستمراريات هيمنة كبيرة في جل أعماله، وتختفي في المقابل التحولات والقطائع، من دون الاهتمام بهذا الإشباع الأنثروبولوجي المفرط. ولعل ما يبرز هذا التصور هو فكرة "القرون الوسطى الطويلة" التي بلورها جاك لوغوف في كتابين مخصوصين، "العصر الوسيط الطويل"[3]، و"هل يحتمل التاريخُ التحقيبَ"[4]. يرى

---

[1] *Ibid.*, p. 306.

[2] G. Duby, *Les trois ordres ou l'imaginaire du féodalisme*, Paris, Gallimard, 1978.

[3] J. Le Goff, *Un long Moyen Age*, Paris, Tallandier, 2004.

[4] J. Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?*, Paris, Seuil, 2014.

تتدخل الإرادة الربانية للإنقاذ[1]. كان العالم الخفي عالما مقدسا. ولم يكن التفكير الرمزي إلا شكلا مخدوما من أشكال التفكير العجيب الذي تسبح فيه العقلية الجماعية. في هذا العصر، كان هاجس الناس هو البحث عن المفاتيح التي من شأنها اختراق العالم الخفي، عالم الحقيقة والخلود، عالم الإغاثة"[2]. وحتى على مستوى طبقة النبلاء، سادت نفس العقلية. الإحساس بالذنب والرغبة في التكفير عن هذا الذنب بوهب قسط من الثروة إلى الكنائس والأديرة. هذا ما تفصح عنه العبارات والكلمات التي صاغ بها المدوِّنون عقود الهبات التي كان يتفضل بها الإقطاعيون، طمعا في الرحمة والمغفرة، في إشارة إلى "هذا السوق العجيب الذي يتقبَّل فيه الله صدقاتهم ويقْبَل خلاصهم"[3].

وفي كتابه "نشأة المطْهر"، الذي يعتبر مساهمة قوية في الأنثروبولوجيا الدينية، حلّق جاك لوغوف في سماء العقليات تحليقا عاليا. تتبّع في هذا المؤلّف المطْهرَ، ذلك الاعتقاد المسيحي بمكان إلهي تتطهَّر فيه الأرواح تطهيرا بالنار من المعاصي المرتكبة في الدنيا قبل ملاقاة ربها، وذلك من العصر القديم حتى ظهور "الكوميديا الإلهية"، تلك الملحمة الشعرية التي أبدعها الأديب الإيطالي دانتي في القرن الرابع عشر. عالج لوغوف المطْهر كبنية ذهنية تتمثل الزمان والمكان وفق تركيبة تغيرت فيها "جغرافية الآخرة" في القرون الوسطى، ولاسيما في القرن الثالث عشر. فقد صار المسيحيون يعتقدون بتغير في الزمن وفي المجال. في الزمن باختلاق مرحلة وسيطة بين الموت ويوم الحساب. وفي المجال بتصور مكان وسيط بين الجنة والنار، أو ما يسميه مارتن لوثر بـ "المكان الثالث"[4].

لكن ما يثير الانتباه في مقاربة جاك لوغوف هو الربط بين هذه البنية الدينية الجديدة من جهة، والبنية الاجتماعية التي عرفت تحولا كبيرا خلال القرن الثالث عشر، ذات الصلة بنهضة المدن ورواج التجارة ونشأة البورجوازية، من جهة ثانية، إذ ترجمت صورةُ أماكن الآخرة واقعَ الطبقات الاجتماعية في الحياة الدنيا. ومعنى ذلك، أن هذه العقلية كانت محكومة بتطور القرن الثالث عشر

---

[1] *Ibid.*, p. 369.
[2] *Ibid.*, p. 371.
[3] *Ibid.*
[4] J. Le Goff, *La naissance du Purgatoire*, *op. cit.*, pp. 9-16.

الاجتماعي والاقتصادي. "فالمجتمع الفيودالي غيَّرته نهضة الحواضر، حيث نشأت بين طبقتي الإقطاعيين والأقنان طبقةٌ وسطى هي البورجوازية"[1].

ويلتقي عمل جاك لوغوف بعمل مؤرخ وسيطي آخر كان قد اقتحم تاريخ العقليات بعدما أبان عن علو كعبه في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، ألا وهو جورج دوبي، صاحب كتاب "المراتب الثلاث أو مخيال الفيودالية" الصادر عام 1978[2]. فقد غاص عميقا في التاريخ الأنثروبولوجي لدراسة اللاشعور الجماعي للمجتمع الأوروبي خلال العصر الوسيط. فالتقسيم الرمزي الذي صاغه أدالبيرون، أسقف مدينة لاوُون الفرنسية، في القرن الحادي عشر، بين فئة تتعبد وفئة تحارب وفئة تكدح، قصد تأمين السلم الاجتماعي، يتيح إمكانية فهم التمفصلات الكائنة بين الخيال والواقع، والأثر الذي خلَّفه هذا الخيال في البنية الاجتماعية، باعتباره عاملا ميسِّرا لعلاقات الإنتاج الفيودالية. فقد شيَّد الإقطاعيون، من ملوك ونبلاء وقساوسة، هيمنتهم الاجتماعية على الرفعة الرمزية خلال القرون الوسطى، لكنهم استمروا على هذا الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر، بالنسبة لفرنسا تحديدا، حيث تجسدت هذه المراتب في قلب مجلس الهيئات العامة (البرلمان) خلال العهد البائد (قبل الثورة)، وذلك في تعارض اجتماعي واقتصادي مع بنية متحولة كانت فيها البورجوازية الناشئة تعمل واقعيا على تفكيك أسس النظام الفيودالي، وتخلق شيئا فشيئا علاقات إنتاج جديدة.

لقد ظهر هذا الحس الأنثروبولوجي جليا في تصور الزمن. لا يمكن فهم النَّفَس القوي الذي منحه جاك لوغوف لمفهوم "الزمن الطويل"، حيث تهيمن الاستمراريات هيمنة كبيرة في جل أعماله، وتختفي في المقابل التحولات والقطائع، من دون الاهتمام بهذا الإشباع الأنثروبولوجي المفرط. ولعل ما يبرز هذا التصور هو فكرة "القرون الوسطى الطويلة" التي بلورها جاك لوغوف في كتابين مخصوصين، "العصر الوسيط الطويل"[3]، و"هل يحتمل التاريخُ التحقيبَ"[4]. يرى

---

[1] *Ibid.*, p. 306.

[2] G. Duby, *Les trois ordres ou l'imaginaire du féodalisme*, Paris, Gallimard, 1978.

[3] J. Le Goff, *Un long Moyen Age*, Paris, Tallandier, 2004.

[4] J. Le Goff, *Faut-il vraiment découper l'histoire en tranches?*, Paris, Seuil, 2014.

لوغوف أن نهضة القرن السادس عشر، على أهميتها، من حيث تطور الآداب والفنون وظهور الطباعة وإصلاح الكنيسة وارتقاء الدولة القومية ونشأة الرأسمالية، وبروز أسماء أدبية وإصلاحية كبيرة مثل ديديي إيراسم، وفرانسوا رابلي، وتوماس مور، ومارتن لوثر وجون كالفن، لم تشكل قطيعةً في تاريخ أوروبا، إذ لا تمثل سوى "حقبة فرعية ضمن عصر وسيط طويل"[1] استمر حتى اتساع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. ذلك أن النهضة، برأيه، لم تحدث تحولا جوهريا في حياة الناس على مستوى معيشهم اليومي وتصوراتهم ومواقفهم وسلوكياتهم، حتى أن رجالات هذه النهضة اعتبرهم سجناء لعقلية وسيطية، وفي مقدمتهم كولومبوس الذي سعى، رغم ميركانتيليته، إلى تنصير هنود أمريكا، وشيكسبير الذي حكى في مسرحياته حياة القرون الوسطى في مدينة لندن التي لم تكن قد تخلصت بعدُ من التحصينات الوسيطية.

منذ كتاباته الأولى، كان هذا الحس حاضرا. لنأخذ مثلا كتابه "مثقفو القرون الوسطى" الذي أصدره عام 1957. في هذا العمل، أدرج جاك لوغوف الحركة الإنسانوية التي شهدتها أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر في نسيج القرون الوسطى الزمني، باعتبارها امتدادا للثقافة الوسيطية التي أينعت في القرن الثالث عشر لما ظهرت المدارس والجامعات، حيث شرع العقل في الارتقاء بفضل العودة إلى فكر أرسطو بواسطة الفيلسوف العربي ابن رشد[2].

ومعنى ذلك، وفق رؤية جاك لوغوف هذه، أن النسق الثقافي هو الفيصل. لم تدخل أوروبا العصر الحديث مع النهضة، "ذلك المنطق الفكري الذي ساد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والذي خلق شيئا جديدا بالعودة إلى وضع قديم"[3]، بل مع فلسفة الأنوار التي فتحت الأذهان على المستقبل. وبطبيعة الحال كانت الثورات البورجوازية التي نبعت من فكر الأنوار والتحولات الرأسمالية

---

[1] نفسه، ص 187. حول هذا الكتاب، راجع مقالتنا: "متى ينتهي العصر الوسيط؟"، مجلة رباط الكتب، نونبر/تشرين الثاني 2016 (www:Ribatalkoutoub.com).

[2] J. Le Goff, *Les intellectuels au Moyen Age* (1957), Paris, Seuil, 2014, pp. 135-188.

انظر مراجعتنا لهذا الكتاب "المثقفون الأقدمون" مجلة رباط الكتب، مارس 2017 (www.ribatalkoutoub.com).

[3] J. Le Goff, *Un long Moyen Age, op. cit.*, p. 56.

المرتبطة بالثورة الصناعية قد أحدثت تغيُرا غير مسبوق، إذ تحرر الناس من طغيان الكنيسة واستبداد الأنظمة المونارشية بالقطع مع عقلية القرون الوسطى والتحولِ من رعايا إلى مواطنين[1].

لقد استطاع جاك لوغوف وجماعته بهذه المقاربات والموضوعات، القريبة جدا من السرد الأدبي وحتى من الكتابة الصحفية، ممارسة نوع من الإغراء على القارئ والمتلقى، بواسطة الهيمنة على دور النشر (غاليمار وفلاماريون) ووسائل الإعلام المرئية (الحضور في البرامج الثقافية) والمسموعة (إذاعة فرنسا الثقافية)، والمكتوبة (لوموند ولونوفيل أوبسيرفاتور). لكن هذا الإفراط في الانفتاح على الأنثروبولوجيا، وهذا التنازل الكبير لمنطق الصحافة لدرجة كادت تنمحى معها الإحالات على المصادر والمراجع، ما كان ليمر دون انتقادات من خارج هذه الجماعة وحتى من داخلها. ففي سنوات 1980 ظهرت على الساحة رؤى نقدية صريحة اتجاه هذا "التاريخ الجديد". أولا، نزعة نقدية من الداخل تجسدت في ابتعادِ بيار نورا عن الحوليات، إذ أسس مجلة جديدة، "الحوار"[2]، أحيا من خلالها البعد السياسي في البحث التاريخي، وتخلّي فرانسوا فوري عن رئاسة المدرسة العليا للدراسات في العلوم الاجتماعية سنة 1985. وثانيا، هجوم نقدي من الخارج قاده باحثون فرنسيون شباب، من أبرزهم فرانسوا دوس الذي أوضح، في كتابه "التاريخ المفتَّت" (1987)، مسار تشظي الكتابة التاريخية ومخاطر اختفاء التاريخ كتخصص في ظل الانصهار اللامحدود في العلوم الاجتماعية[3]، ومارسيل غوشى الذي كتب مقالا نقديا بعنوان "تحول البراديكم في العلوم الاجتماعية"، نشره بمجلة "الحوار" عام 1988، تحدث فيه عن "أزمة الهوية في البحث"، و"الشك المعرفي"، و"الفوضى الإبيستيمولوجية"[4]. وتندرج مجلة "أصول: العلوم الاجتماعية والتاريخ"[5]، التي ساهم في تأسيسها المؤرخ جيرار نواريل سنة 1990، ضمن

---

[1] يذهب جاك لوغوف إلى أبعد من ذلك حينما يقول بأن العصر الوسيط لم يختف تماما إلا في أواسط القرن العشرين لما اندثرت طبقة المزارعين من التربة الفرنسية (نفسه، ص 55).

[2] *Le Débat : Histoire, Politique, Société*, n° 1, mai 1980.

[3] فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.

[4] M. Gauchet, « Changement de paradigme en sciences sociales », *Le Débat*, n° 5, mai-août 1988, pp. 165-170.

[5] *Genèses : Sciences sociales et Histoire.*

دينامية المراجعة هذه، إذ اقترحت ممارسة جديدة للتناهج، بـ "الجمع بين مقاربة المؤرخين التجريبية واستخدام أدوات العلوم الاجتماعية ومناهجها"[1].

لكن ما يثير الانتباه في هذه التجربة الإسطوغرافية، في نهاية المطاف، هو روح الحوار. الحوار البناء. الحوار الذي يساهم فيه الجميع. من جهة، جيلٌ جديد مفعم بالحيوية وطامح إلى وضع بصمته في الميدان. ومن جهة أخرى، جيلٌ قديم يستشعر التغيير ويتقبّل النقد. في ظرفية الثمانينيات هذه، كان جاك لوغوف على وعي تام بالمنعرج الذي صار يحوّل مجرى الأمور، وآذانه تصغي لصوت التغيير. في كتابه "التاريخ والذاكرة" الصادر عام 1988، تفاعل مع هذا التغيير بالقول: "إذا كانت الانتقادات الذاتية والمراجعات ستتم داخل ميدان المؤرخين للانفتاح على خصوبة من نوع جديد، ينبغي على هذه العودة المشروعة (عودة السياسة وعودة الحدث وعودة البيوغرافيا) ألاّ تشبه ميدان الثورة الفرنسية التي لم ينس مؤرخوها شيئا ولم يستفيدوا من شيء يذكر. التاريخ بحاجة إلى تحولات وليس إلى ردود فعل. ولتحقيق التحولات الضرورية، والوقوف في وجه ما من شأنه أن يُرجع صنعة المؤرخ إلى الوراء، على المؤرخين أن يتسلحوا بالوضوح واليقظة والجرأة"[2].

---

[1] Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Histoire et historiens*, *op. cit.*, p. 195.

[2] J. Le Goff, *Histoire et mémoire*, Paris, Gallimard, 1988, pp. 14-15.

9

المنعطف النقدي

شكّلت سنوات 1980 منعطفا إبيستيمولوجيا في مسار مدرسة الحوليات. فقد تعالت الأصوات من داخل المدرسة وخارجها، تُنبّه لأزمة التاريخ من حيث التصور والكتابة. وهذه الأزمة، في واقع الأمر، هي "أزمة باراديكمات"، كما يقول جيرار نواريل[1]. لكنها أزمة عامة شملت كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ خيَّم الشك على المقولات والمفاهيم السائدة، وتراجعت قدرات التحليل الماركسية والبنيوية، وبرزت موضة تحليل الخطاب بكونه مفتاح أساسي لفهم الواقع الاجتماعي في سياق ما يعرف بـ "المنعطف اللساني" الذي أثر على معارف كثيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن ينتقل إلى أوروبا عبر جامعة كامبريدج البريطانية[2]، وبـ موجة "ما بعد الحداثة" بصورة عامة[3].

من أهم الدراسات التي تناولت بالنقد مدرسة الحوليات، من خارج هذه المدرسة، تلك التي أنجزها هيرفي كوطو بيغاري عام 1983. كوطو بيغاري هذا، في الأصل، بعيد عن ميدان التاريخ، فهو مختص في العلوم السياسية والاستراتيجية، ولذلك عالج مشروع الحوليات من زاوية اللوبي المعرفي الذي سعى، منذ مرحلة التأسيس إلى بناء تصور تاريخي جديد على أساس المواجهة مع علم الاجتماع قصد الهيمنة على الساحة الفكرية، ليس فقط بإيصال كتب التاريخ إلى جماعة المؤرخين وعلماء الاجتماع بواسطة السيطرة على دور النشر الكبرى، ولكن أيضا إلى عامّة القراء عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة. وكانت استراتيجية

---

[1] G. Noiriel, *Sur la « crise » de l'histoire*, Paris, Belin, 1996.

[2] J. Petitjean, « Le tournant linguistique en histoire: panorama d'une contreverse », http://eco.ens-lsh.fr/sociales/histoire_linguistique.pdf, 2003.

[3] H. White, « Postmodernisme et histoire », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. II, pp. 839-844.
راجع ترجمتنا لهذا المقال تحت عنوان "التاريخ وما بعد الحداثة" بالموقع الإلكتروني مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بتاريخ 28 مارس 2018.

مراجع باللغات الأوروبية

- BERR (H.); *La synthèse en histoire*, Paris, Félix Alcan, 1911.
- BIZIERE (J. M.) et VAYSSIERE (P.), *Histoire et historiens*, Paris, Hachette, 1995.
- BLOCH (M.), *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien* (1941), Paris, Armand Colin, 2e édition, 1952.
- BONNAUD (R.), *Histoire et historiens depuis 68. Le triomphe et les impasses*, Paris, Kimé, 1997.
- BOUCHERON (P.), *Ce que peut l'histoire*, leçon inaugurale du collège de France (2015), Paris, Fayard, 2016.
- BOURDE (G.) et MARTIN (H.), *Les écoles historiques*, Paris, Seuil, 1983.
- BOUTIER (J.) et JULIA (D.), éd., *Passés recomposés. Champs et chantiers de l'histoire*, Paris, Editions Autrement, 1995.
- BRAUDEL (F.), *Ecrits sur l'histoire*, I, Paris, Flammarion, 1969; II, Paris, Arthaud, 1990.
- BRAUDEL (F.), *Une leçon d'histoire*, Paris, Arthaud-Flammarion, 1986
- BURGUIÈRE (A.), «Histoire d'une histoire. La naissance des Annales», *Annales ESC*, n° 6, 1979, pp. 1347-1359.
- BURGUIÈRE (A.), éd., *Dictionnaire des sciences historiques*, Paris, PUF, 1986.
- BURGUIÈRE (A.), *L'École des Annales. Une histoire intellectuelle*, Paris, Odile Jacob, 2006.
- BURKE (P.), *The French Historical Revolution. The "Annales" school, 1929-1989*, Cambridge, Polity Press, 1990.
- CANTOR (N.), *Inventing the Middle Ages: The Lives, Works and Ideas of the Great Medievalists of the Twentieth Century*, Cambridge, 1992.
- CARBONELL (Ch. O.), *Histoire et historiens, une mutation idéologique des historiens français, 1865-1885*, Toulouse, Privat, 1976.
- CARBONELL (Ch. O.), *Les Sciences historiques d'Hérodote à nos jours*, Pais, Larousse, 1994.
- CARR (E. H.), What is History? (1961), second edition, London, Penguin Books, 1987.
- CARRARD (Ph.), *Poetics of the New History. French historical discourse from Braudel to Chartier*, Baltimore/Johns Hopkins University Press, 1992.
- CHARTIER (R.), *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitudes et inquiétudes*, Paris, Albin Michel, 1998.

l'histoire et des sciences humaines, Toulouse, Privat, 1973, pp. 317-324.

- LEVI-STRAUSS (C.), *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1958.
- MANN (H. D.), *Lucien Febvre. La pensée vivante d'un historien*, Préface de Fernand Braudel, Paris, Armand Colin, 1971.
- MARROU (H. I.), *De la connaissance historique*, Paris, Seuil, 1954.
- MULLER (B.), *Marc Bloch, Lucien Febvre, Correspondance, I, La naissance des Annales, 1928-1933*, Paris, Fayard, 1994.
- NOIRIEL (G.), «Naissance du métier d'historien», *Genèses*, n° 1, 1990, pp. 58-85.
- NOIRIEL (G.), *Sur la « crise » de l'histoire*, Paris, Belin, 1996.
- NOIRIEL (G.), « Comment on récrit l'histoire. Les usages du temps dans les Écrits sur l'histoire de Fernand Braudel », *Revue d'Histoire du XX^e^*, 25, 2002, pp. 57-81.
- NORA (P.), éd., *Les lieux de mémoire*, 7 volumes, Paris, Gallimard, 1984-1992 (t. 1: La République (1 vol., 1984); t. 2: La Nation (3 vol., 1986); t. 3: La France (3 vol., 1992).
- POMIAN (K.), *Sur l'histoire*, Paris, Folio/Histoire, 1999.
- RÉMOND (R.), éd., *Pour une histoire politique*, Paris, Seuil, 1988.
- REVEL (J.), «Histoire et sciences sociales: Les paradigmes des Annales», *Annales ESC*, n° 6, 1979, pp. 1359-1376.
- RUBIN (M.), ed., *The Work of Jacques Le Goff and the Challenges of Medieval History*, Woodbridge, Boydell Press, 1997.
- SAMARAN (Ch.), éd., *L'histoire et ses méthodes*, Paris, Gallimard, 1961.
- SEIGNOBOS (Ch.), *La méthode historique appliquée aux sciences sociales* (1901), 2^e^ édition, Paris, Félix Alcan, 1909.
- SIMIAND (F.), «Méthode historique et science sociale», *Revue de Synthèse Historique*, 1903, repris in *Annales ESC*, n° 1, 1960, pp. 83-119.
- THUILLIER (G.) et TULARD (J.), *La méthode en histoire*, Paris, PUF, 1986.
- THUILLIER (G.) et TULARD (J.), *Les écoles historiques*, Paris, PUF, 1990.
- THUILLIER (G.) et TULARD (J.), *Le métier d'historien*, Paris, PUF, 1991.
- VEYNE (P.), *Comment on écrit l'histoire*, Paris, Seuil, 1971.
- WHITE (H.), *Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth-Century Europe*, Baltimore, John Hopkins University Press, 1973.
- WHITE (H.), *The content of the form: narrative discourse and historical representation*, Baltimore/London, John Hopkins University Press, 1987.

الهيمنة هذه قد استندت إلى مؤسسات جامعية رفيعة المستوى، في طليعتها الفرع السادس من "المدرسة التطبيقية للدراسات العليا" الخاص بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، الذي تأسس عام 1947 بمبادرة من لوسيان فيفر، وبدعم من مؤسسة روكفيلير الأمريكية، حيث تعاقب على تسييرها كل من فيرناند بروديل وجاك لوغوف. ومعلوم أن الفرع السادس هذا هو الذي تحول سنة 1975 إلى "مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية"، إذ أصبحت مقر "التاريخ الجديد" بامتياز[1].

ومن داخل جماعة المؤرخين، عبَّر العديد من المؤرخين عن قلقهم من الوضع الذي آلت إليه مدرسة الحوليات من جراء التداخل المفرط مع العلوم الاجتماعية والتنازل الكبير عن الصرامة الأكاديمية لفائدة لغة الصحافة التي تيسِّر تجارة الكتب. منهم من راكم تجربة عريضة في مجال البحث التاريخي، مثل المؤرخ بيار فيلار، أحد الذين ساروا على نهج فيرناند بروديل في أبحاثه حول تاريخ منطقة كاطالونيا الاقتصادي، إذ قال عام 1986، وعمره عندئذ ثمانون سنة: "لقد ماتت الحوليات"، في إشارة إلى الزمن الذهبي الذي سادت فيه صرامة البحث في حقل التاريخ الاقتصادي[2]. ومنهم من كان في بداية تكوينه العلمي، مثل فرانسوا دوس الذي أنجز عام 1983، وعمره لا يتجاوز الثلاث وثلاثين سنة، أطروحة جامعية حول مسار مدرسة الحوليات، بيَّن فيها تحول التاريخ إلى فُتات، وحذَّر من التهميش الذي قد يلحق بالتاريخ كما حصل للجغرافيا[3].

في هذا السياق الإبيستيمولوجي، برز جيل جديد من المؤرخين من داخل مجلة الحوليات أخذ بزمام الأمور، واجتهد من أجل إعادة الاعتبار للتاريخ كتخصص والحد من التداخل المفرط مع العلوم الاجتماعية. هذا ما عُرف بـــ "المنعطف النقدي" كما جاء في عنوان افتتاحية المجلة بعدد مارس/أبريل (آذار/نيسان) 1988، والتي كتبها بيرنار لوبوتي، الذي يعتبره البعض رائدا للجيل الرابع لمدرسة الحوليات، وإن كان قد توفي وعمره ثمانية وأربعين عاما. فقد أكد

---

[1] H. Coutau-Bégarie, *Le phénomène "Nouvelle histoire". Stratégie et idéologie des nouveaux historiens*, Paris, Economica, 1983.

[2] فرانسوا دوس، التاريخ المفتت، م س، ص 368.

[3] نفسه.

على ضرورة إعادة ترتيب الأوراق لتجاوز مرحلة الشك. يقول: "اليوم، حل زمن الشك... المقولات المهيمنة التي كنا نبحث عنها في الماركسيات أو في البنيويات، وحتى في الاستعمالات المطمئنة للمنهج الكمي فقدت قدراتها البنائية... التعدد الفوضوي لموضوعات البحث تسبب في فقدان بريق التاريخ، ذلك أن شجب "تفتت التاريخ" مكّن من الإشارة إلى العواقب الحتمية للتخصصات اللازمة، وإلى انتقائية إنتاج غزير لكن فوضوي... حان الوقت لخلط الأوراق من جديد..."[1].

وكانت الاستجابة قوية، إذ أصدرت المجلة عددا خاصا في العام الموالي تحت نفس العنوان "التاريخ والعلوم الاجتماعية: منعطف نقدي". هذا العدد، الذي تزامن مع الذكرى الستينية لتأسيس مجلة الحوليات، وضع على الطاولة المكتسبات التي حققتها الإسطوغرافية الحولياتية، والتي تسببت في ذات الوقت في انحباسها. لقد عبّر المساهمون عن منعرج إبيستيمولوجي على درجة كبيرة من الأهمية، حيث انخرطوا في إعادة تحديد مشروع الحوليات ببلورة باراديكم جديد يقنّن، من جهة، التداخل بين علوم الإنسان ويعيد تحديد طبيعة التحالف مع الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع، ويتيح، من جهة أخرى، إمكانية الاشتغال حول الزمن القصير، ويُرجع إلى ساحة البحث التاريخي الفردَ والسياسة اللذين قتلتهما بنيوية الخمسينيات والستينيات[2]. في افتتاحية العدد المذكور، الموقعة باسم المجلة تحت عنوان "لنجرِّب من جديد"، لم يتردد أرباب المجلة الجدد في نعت الحوليات بـ "الإرث"، وإنكار مفهوم "المدرسة". برأيهم، لا يرتبط التجديد بالإرث، بقدر ما يندرج ضمن سيرورة متواصلة من إعادة الصياغة. فالقضايا التاريخية، وفق هذه الرؤية، هي "نتيجة في آن واحد لرصيد ممارسات البحث الماضية، وللشكل الحالي لكوكبة التخصصات، وللوضع الذي توجد عليه المعرفة الاجتماعية"[3]. كانت الغاية من هذا

---

[1] B. Lepetit, « Histoire et Sciences Sociales. Un tournant critique? », *Annales ESC.*, n° 2, 1988, pp. 291-293.

[2] *Annales ESC.*, numéro spécial: « Histoire et Sciences Sociales. Un tournant critique », n° 6, 1989.

من المقالات التي نُشرت في هذا العدد:

R. Boyer, « Economie et histoire: vers de nouvelles alliances », pp. 1397-1426; M. Roncayolo, «Histoire et géographie: les fondements d'une complémentarité », pp. 1427-1434; G. Noiriel, « Pour une approche subjectiviste du social », pp. 1434-1459.

[3] Editorial: « Tentons l'expérience », *Annales. ESC.*, n° 6, 1989, p. 1317.

الكلام هي إعادة الاعتبار للتاريخ كتخصص وكهويّة، أولا وقبل كل شيء، لأن الإفراط في التلاقح مع العلوم الاجتماعية من شأنه أن يمحي من الساحة المؤرخين بالمعنى الصرف للكلمة، بحيث "لا يبقى في الساحة سوى أنثروبولوجيّي أو اقتصاديّي الماضي"[1].

ما ناضل من أجله المؤرخون السابقون، وفي مقدمتهم مارك بلوك ولوسيان فيفر وفيرناند بروديل من أجل تحطيم الحواجز بين التخصصات، انقلب على المؤرخين في نهاية المطاف، مع انفجار ميدان المؤرخ، وأسقطهم في منزلق غير متوقع، ألا وهو ظهور حواجز من نوع جديد، لكن "هذه المرة ليس بين العلوم الاجتماعية، وإنما داخل حقل التاريخ تحت غطاء التخصصات الجديدة"[2]. ومعنى ذلك أن مدرسة الحوليات، أو "حركة الحوليات"، كما يسميها بيتر بورك "وقعت ضحية نجاحها"، فتفككت وفقدت هويتها"[3].

ولذلك، نادى هذا الجيل الجديد بمراجعة مفهوم التناهج، وتناوله ليس كمسألة عامة، لأن ذلك يعتبر مكسبا لاجدال فيه، بل باعتباره "مشكلة من مشاكل الممارسة التاريخية اليومية... لأنه من المفيد اليوم الإلحاح على الخصوصية، بل التأكيد على تفادي اختزال العلوم الاجتماعية في بعضها البعض"[4].

لقد أدخل هذا "المنعطف النقدي" الحوليات، خلال التسعينيات، في ما أسماه بيرنار لوبوتي بمسار "بلورة باراديكم جديد" يعيد تركيب عمل المؤرخ، مقترحا التقليص من التداخل المفرط للعلوم، كما يظهر مثلا في مقالة كتبها سنة 1990، تحت عنوان "مقترحات من أجل تقنين التناهج". في هذه المقالة، يحدد مفهوم "التناهج" أو "تداخل التخصصات والمناهج"، كونه "الشكلُ الذي تتخذه العلاقات بين ممارسات علمية متخصصة"[5]، ويبيّن إلى أي حد يقوم هذا التناهج، من حيث الممارسة، على الرغبة في الهيمنة، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، مع مدرسة دوركايم السوسيولوجية التي سعت إلى ممارسة موحدة للعلوم الاجتماعية

---

[1] *Ibid.*, p. 1318.
[2] *Ibid.*, p. 1322.
[3] P. Burke, *The French Historical Revolution*, *op. cit.*, p. 107.
[4] Editorial: « Tentons l'expérience », *op. cit.*, p. 1323.
[5] B. Lepetit, « Propositions pour une pratique restreinte de l'interdisciplinarité », *Revue de synthèse*, vol. 111, 1990, p. 331.

تتحول فيها المعارف الأخرى مثل التاريخ والجغرافيا والإثنوغرافيا إلى مواد مساعدة تقدم معطيات خالية من كل تفسير. ومسار العلاقات بين العلوم الاجتماعية في القرن العشرين يحبل بمحاولات الهيمنة هذه، والتي تتجسد في عدة محطات أبان فيها التاريخ عن رغبةٍ ملحةٍ في احتضان العلوم الاجتماعية المجاورة، خاصة مع مارك بلوك ولوسيان فيفر، ثم مع فيرناند بروديل، وبعد ذلك مع جاك لوغوف. ويخلص في النهاية إلى مقترح يستوعب هذا التداخل كـ "مسار متحكَّمٍ فيه من الاقتباسات المتبادلة بين مختلف علوم الإنسان، والتي تمس، أي هذه الاقتباسات، المفاهيم والإشكاليات والمناهج، لأجل قراءات متجددة للواقع الاجتماعي"[1].

ومن جهة أخرى، عمل بيرنار لوبوتي على إعادة تحديد مفهوم التاريخ الاجتماعي الذي تجاهل الفرد، في سياق غلبةِ بنيات الزمن الطويل. في مقالة تحت عنوان: "هل يأخذ التاريخ الفاعلين مأخذ الجد؟" (1995)، يناقش هذا المؤرخ الأعمال الكبرى التي غيَّبت دور الأفراد. منها بالخصوص دراسة إرنست لابروس "كيف تندلع الثورات: 1789-1830-1848"، التي فسَّر فيها الثورات الأوروبية بالعامل الاقتصادي (وتيرة الاقتصاد الرأسمالي)، إذ لا يظهر أثرٌ يذكر للفاعلين السياسيين[2]. بهذا الخصوص، يؤكد لوبوتي على ضرورة توسيع الرؤية وفهم الواقع التاريخي فهما تتعدد فيه مستويات التحليل، لأن الوقائع يساهم في صنعها فاعلون اجتماعيون وسياسيون، كل من موقعه في نسقٍ من التمفصلات والعلاقات[3].

كذلك، ولَّد هذا المنعطف، الذي ردَّ الاعتبار للمجتمع والسياسة والزمن القصير في مقابل الرمزي والثقافي والزمن الطويل، مؤلَّفين جماعيين كانت الغاية منهما فتح باب النقاش حول مهنة المؤرخ. الكتاب الأول: "أشكال التجربة: تاريخ اجتماعي آخر"، أشرف عليه بيرنار لوبوتي عام 1995، ضمن فعاليات مركز الأبحاث التاريخية التابع لمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس[4]. سعى

---

[1] *Ibid.*, p. 338.
[2] B. Lepetit, « L'histoire prend-t-elle les acteurs au sérieux? », in *Espaces Temps*, vol. 59, n° 1, 1995, p. 114.
[3] *Ibid.*, p. 121.
[4] B. Lepetit (dir.), *Les Formes de l'expérience. Une autre histoire sociale*, Paris, Albin Michel, 1995.

هذا العمل، الذي شارك فيه اثنا عشر باحثا، إلى المزاوجة بين إنتاج خطاب متجدد حول البحث التاريخي، وتقديم نماذج تجدد الفهم التاريخي. من جهة، أكد الكتاب على صنعة المؤرخ كونها "تقنية تستند إلى المعالجة، أي معالجة الأرشيفات والسياقات والمستويات والفرضيات، وإلى التجريب"[1]. ومن جهة ثانية، أبرز قدرة الأفراد على الفعل والتحول في المجتمع، لأنهم "ليسوا كرات محبوسة داخل صناديق"[2]. من هذا المنظور، تناول الكتاب صعوبة خندقة الأشخاص في وضعيات اجتماعية وظيفية، مثل النبلاء والتجار والعمال، وكأن الأمر يتعلق بـ "مجتمع متجانس وثابت مؤسساتيا ومعياريا، يحتل فيه الأفراد أماكن محدَّدة ذات أدوار مخصوصة، حتى في احتجاجهم على الوضع القائم"[3].

أما الكتاب الثاني الذي أداره جاك روفيل عام 1996، "تنوع المقاييس: تجربة التحليل المجهري"، فيمثل من جهته تجاوزا لمقاربة التاريخ الجديد، وتصالحا مع تجربة الفاعلين الاجتماعيين. يركز هذا الكتاب على تجربة الميكروسطوريا، أو التاريخ المجهري، على النحو الذي مارسه المؤرخون الإيطاليون، مثل جيوفاني ليفي، وكارلو غانزبورغ، وإدواردو كريندي، وكارلو بوني، والذين استخدموا الأرشيف استخداما كثيفا وصغَّروا سلَّم الملاحظة لفهم الواقع التاريخي، من ظواهر اجتماعية وفاعلين اجتماعيين، فهماً يستحضر بدرجة أساسية تعدد السياقات والمسارات والأبعاد، وتداخل تجارب الأفراد والجماعات. وينبِّه جاك روفيل، في هذا الصدد، في نص تحت عنوان "التحليل المجهري وبناء الواقع الاجتماعي"، إلى أن الأمر لا يتعلق بمفتاح رئيسي للتفسير التاريخي، وإنما بمستوى به من التداخل والتعدد ما يمكِّن من الانتقال من إطار محلي إلى إطار رحب يشمل كامل النسق الاجتماعي، إذ يكون بمقدور المؤرخ التحكم في مقياس النظر لأجل التصغير أو التكبير، مثلما يصنع السينمائي وهو يلعب بآلة التصوير ليضع المشاهد في صورة كبرى من خلال تسليط العدسة على تفصيل من التفاصيل. هذا ما يرفع من شأن الكتابة التاريخية، فيتحول التاريخ الصغير إلى تاريخ كبير[4].

---

[1] *Ibid.*, p. 13.
[2] *Ibid.*, p. 13.
[3] *Ibid.*, p. 76.
[4] J. Revel (dir.), *Jeux d'échelles. La micro-analyse à l'expérience*, Paris, Seuil-Gallimard, 1996 (Micro-analyse et construction du social, pp. 15-36).

وقد استعمل بول ريكور في نقده للحالة التي صار عليها التاريخ في متم القرن العشرين، بمفهوم "تنوع المقاييس" هذا، في دراسته "التاريخ والذاكرة والنسيان"، كونه يمكّن من فهم الأمور انطلاقا من ثلاثة خطوط متلاقية: على الخط الأول، يظهر مقياس المعايير الاجتماعية وفعاليته، على النحو الذي تظهره مدرسة الميكروسطوريا الإيطالية، حيث تبرز الاستراتيجيات العائلية والفردية في مقابل الوقائع الاقتصادية والعلاقات الترابية، ضمن تجاذب بين المركز والطرف. وعلى الخط الثاني، مقياس الصلات الاجتماعية، الذي يحتل فيه التاريخ الشامل، أو الماكروسطوريا، واجهة المشهد التاريخي، إذ تتبيّن محدودية الفاعل الاجتماعي. وعلى الخط الثالث، مقياس الأزمنة الاجتماعية، الذي يتجلى في التغيير الإجتماعي بالنظر إلى سيادة التاريخ البطيء في المفهوم البروديلي. في هذا التأويل الذي يقترحه بول ريكور، حيث تتنوع مقاييس التحليل وتتداخل، يحتل "مفهوم التمثل" مكانة رئيسية باعتباره بديلا لـ "مفهوم العقلية الضبابي"، وملائما لمقولة تنوع المقاييس، وأكثر تعبيرا "عن تعددية المعاني والتمايز والتزمين المتعدد للظواهر الاجتماعية"[1].

وثمة محطة أخرى رئيسية في هذا "المنعطف النقدي" وهي تعديل اسم مجلة الحوليات عام 1994 من "الحوليات: اقتصاديات، مجتمعات، حضارات" إلى "الحوليات: التاريخ والعلوم الاجتماعية". ما يلاحظه المتتبع لهذا الموضوع هو أولا حضور كلمة "تاريخ" في التسمية الجديدة، وثانيا إرادة تجاوز الإرث الذي تركه الجيل السابق، والتذكير، كما هو مبيَّن في افتتاحية العدد الأول، بـ "ضرورة حفظ هوية التاريخ واستعادة مرجعياته المنهجية الأساسية"[2]. لقد عبَّر أرباب الحوليات الجدد عن رغبة أكيدة في خلق مناخ جديد من البحث التاريخي تحضر فيه "المقاربة الفكرية" ولا يغيب عنه "العمل التجريبي" المرتبط بالأرشيف[3]. في هذا التصور الرامي إلى إعادة تنظيم البيت الداخلي، نقرأ ما يلي: "لم يعد ذلك التقسيم الثلاثي -اقتصاديات، مجتمعات، حضارات- مناسبا، لأنه لا يستجيب للمرونة المطلوبة في

---

[1] بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد، 2009، ص 328-331، 344. حول هذا الكتاب، راجع مقالتنا "إبيستيمولوجية المعرفة التاريخية"، ضمن محمد حبيدة، كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات، الرباط، دار أبي رقراق للنشر، 2013، ص 15-23.

[2] Editorial: « Histoire, Sciences sociales », *Annales. Histoire, Sciences sociales*, vol. 49, n°.1, 1994, p. 3.

[3] *Ibid.*, p. 4.

ترتيب مستويات التحليل وتعدد المقاربات، التي نرغب فيها اليوم، والتي يقترحها على نحو أفضل العنوان الفرعي الجديد: التاريخ والعلوم الاجتماعية. لا نُنكر هذه الثلاثية القديمة، فهي تشير إلى مرحلة كانت فيها الإسطوغرافية الفرنسية خصبة جدا، حيث ساهمت برامجها بقوة في هيكلة البحث وتوليد النتائج. لكن، إذا أراد التاريخ اليوم توسيع مقارباته وإدماج أفكار أخرى حول المسارات الزمنية والاجتماعية، عليه أن يُطوِّر مقولاته التحليلية والحذر من تصلبها"[1].

وتعبر المقالات المنشورة في هذا العدد على نحو عملي عن هذه الرغبة في اعتناق قضايا عريضة تمم مجالات أفقية، لكنها ترتبط فيما بينها بإشكاليات عمودية. فقد نشر العدد ملفا حول تاريخ التحديث في المجتمعات التقليدية، عالج مسألة الحداثة والتحديث انطلاقا من نموذجين كبيرين، الأول أوروبي يتمثل في مسار تحديث القطاع الزراعي في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، حيث اتخذت هذه العملية مسارا داخليا في سياق القطيعة مع البنيات الموروثة عن الإقطاع[2]. والثاني آسيوي يهم حالة الصين، حيث يُطرح التساؤل عن طبيعة مسار التحديث، إن كان خارجيا محضا أم مرتبطا بظواهر داخلية خاصة بالمجتمعات غير الغربية؟[3].

لقد حصلت المراجعة. لكنها مراجعة مركبة. مراجعة وإعادة صياغة. العودة إلى أشياء قديمة وإلباسها قماشا جديدا بفصالة وخياطة من طراز به من الابتكار ما يجعل عجلة البحث والكتابة لا تتوقف، وآلة النشر لا تتعطل. لكن المكسب في كل هذا وذاك هو التعدد في رؤية التاريخ وفهمه وكتابته. في مؤلَّفهما الجماعي "صنعة المؤرخ"، يلخص غي تويلي وجون تولار مخاض المراجعة هذه بشكل جيد: "بعد لف ودوران، طويلين ومكلِّفين، انتهى المؤرخون إلى الاحتراس من النماذج التفسيرية، من الاقتباسات السوسيولوجية، من الادعاءات العلمية، وعادوا إلى البيوغرافيا، إلى الفرد، إلى السياسة... المشهد التاريخي يتغير بسرعة فائقة... اليوم نُقوِّم على نحو أفضل مخاطر الإفراط في اتباع هذه المدرسة أو تلك،

---

[1] *Ibid.*, p. 3.

[2] J. M. Moriceau, « Au rendez-vous de la Révolution agricole dans la France du XVIII^{e} siècle », *Annales. Histoire, Sciences sociales*, vol. 49, n° 1, 1994, pp. 27-63.

[3] P. E. Will, « Chine moderne et sinologie », *Annales. Histoire, Sciences sociales*, vol. 49, n° 1, 1994, pp. 7-26.

ونرصد بدقة هفوات الأجيال السابقة من المؤرخين، وتتبيَّن لنا ثغرات نسقهم وفرضياتهم وأحكامهم التي تفسر هذا الفشل أو ذاك، ونقيس جيدا الملل الذي اعترى بعض الأعمال أو تفاهتها"[1]. ويضيف المؤلِّفان أن "هذه المراجعات تفترض الكثير من الشجاعة، لأن اللوبيات مازالت قوية، إذ ليس من السهل إنكار ما اعتقدته جماعة من المؤرخين رئيسيا لمدة عشرين سنة"[2].

لذلك، بالقياس إلى هذه اللوبيات، فإن المؤرخين الفرنسيين ظلوا، بشكل أو بآخر، مرتبطين بالتجارب البحثية الرئيسية التي أنجزها الرواد خلال القرن العشرين. في كتاب تحت عنوان "بيان التاريخ"، صدر عام 2014، عبَّرت مؤرخة أمريكية ومؤرخ بريطاني عن "أزمة التاريخ"، واقترحا لأجل الخروج منها الرجوع إلى مفهوم "الزمن الطويل" البروديلي، منسمًّا ببهارات من قبيل الاهتمام بمستويات زمنية أخرى مثل الميكروسطوريا والاستعانة بالمعطيات المعلوماتية، وذلك حتى يستعيدَ التاريخ بريقه ومكانته أمام الاقتصاد، ويقتحمَ "التاريخ العريض" من جديد كعلم اجتماعي نقدي قادر على التواصل، ليس فقط مع المختصين في التاريخ، ولكن أيضا مع جمهور القراء كما كان عليه الأمر فيما قبل[3]. لكن هذه الوصفة الأنجلو أمريكية لم تكن لتمرَّ من دون ردِّ فعل. ذلك أن مجلة الحوليات نشرت في العام الموالي نصوصا نقدية تذكر في المقام الأول بأصالة مفهوم الزمن الطويل كما بلوره فيرناند بروديل وتحذر من المقاربة الفقيرة من حيث "النظرية والتحليل، والتهرب من إشكالية العلاقة العميقة مع العلوم الاجتماعية". هذا ما كتبته المؤرخة الفرنسية الشابَّة، كْلِير لوميرسي، تحت عنوان "تاريخ بلا علوم اجتماعية"[4]. لا يكفي، برأي أرباب المجلة، التطلع إلى تاريخ عريض. الطموح مشروع بطبيعة الحال، لكن الوصفات السريعة التحضير لن تعمل إلا على الإضرار بمهنة المؤرخ. التاريخ معقدٌ. فيرناند بروديل نفسه كان قد شدَّد، بخصوص مسألة الزمن الطويل

---

[1] G. Thuillier et J. Tulard, *Le métier d'historien*, Paris, PUF, 1991, pp. 55-56.
[2] *Ibid*.
[3] J. Guldi and D. Armitage, *The History Manifesto*, Cambridge University Press, 2014.
[4] C. Lemercier, « Une histoire sans sciences sociales », *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, 70e année, n° 2, 2015, p. 347.

هذه، على تعدد المقاربات التي من شأنها "أن تكشف عن تعقُّد الزمنية التاريخية"، وفق ما جاء في افتتاحية المجلة المذكورة[1].

هل يتعلق الأمر في نهاية المطاف بأزمة؟ أو بالأحرى بأزمة خصية تولّد من الأجوبة أكثر مما تثير من الأسئلة؟ كانت المؤرخة الفرنسية أرليتْ فارْج قد نعتت بطريقة ضمنية، في قراءتها لكتاب جيرار نواريل حول "أزمة" التاريخ، المذكور في مطلع هذا الفصل، الحديثَ عن الأزمة بالمزايدة. فقد أثارت أمورا بديهية ذات صلة بتصور التاريخ من الوجهة النظرية، وبتجارب المؤرخين من الناحية العملية. من جهة، "يبدو وضع التاريخ جيدا، إذ أن الأساتذة الكبار لهم حضور، والبحث منتج، والكتب تنشر، والصحافة تتابع بعض الأعمال، والطلاب كثر". ومن جهة ثانية، يبدو هذا التاريخ في أزمة. فالأزمة، إذا كان لها وجود حقا، فهي مرتبطة أساسا بالفهم المتعدد الذي يتيحه التاريخ، من حيث التحديد والتأويل وتناول الزمن، ومرتبطة أيضا بالتعارض الحاصل بين طموح التوصيف الموضوعي للواقع واستحالة الوصول إليه على مستوى الكتابة والعلاقة المقامة مع الراهن. ولذلك، "أليس مهمّا التذكير، كما نبّه إلى ذلك بول فينْ، كون أن التاريخَ حبكةٌ يمنح للمؤرخ كامل الحرية للتفكير عبر فلسفته الخاصة، والقول بأن التاريخ ليس علما، بل قصة حقيقية"[2].

لقد أبانت مدرسة الحوليات، في ظرفية الانحباس الإبيستيمولوجي هذه، التي تراجعت فيها القدرات التحليلية للمفاهيم المقتبسة عن البارادايكمات الماركسية والبنيوية، عن إمكانيات هائلة لتجديد المفاهيم وإعادة صياغتها. وما مكّن من هذه المرونة هو تعاقب الأجيال. ذلك أن الأسماء البارزة، حتى وإن عمّرت زمنا طويلا، فإنها كانت تنسحب لتترك الفرصة لجيل جديد قادر على التجديد. حصل هذا لـمّا انسحب فيرناند بروديل وترك مكانه لجاك لوغوف وجماعته، ولـمّا تخلّى جاك لوغوف بدوره عن موقع المسؤولية لفائدة مؤرخين شباب في مقدمتهم بيرنار لوبوتي. ولذلك، كلما تعاقبت الأجيال، تجدّدت المفاهيم وتعددت مخارج الانحباس.

---

[1] Editorial: « La longue durée en débat », *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, 70e année, n° 2, 2015, pp. 285-287.
[2] A. Farge, « Les historiens font des histoires », in *Libération*, Livres, 12 septembre 1996.

كان أندري بورغيار على حق عندما قال: "إننا ننتمي لروح العصر. فالإفراط في ملاحظة حركة التاريخ يجعلنا ننسى أننا نشكل أيضا حيزا منه. فكما يوجد تاريخ للطرقية توجد ظرفية للمعرفة التاريخية. إن التاريخ، وهو علم قليل التنظير ومطبق في مبدئه على تحليل التغيير، يكون محكوما عليه ربما أكثر من العلوم الاجتماعية الأخرى أن يخضع للتغيير"[1].

---

[1] محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 217.

10

عودة التاريخ السياسي

ترتبط عودة التاريخ السياسي إبيستيمولوجيا بـ "المنعطف النقدي". لكن على مستوى ممارسة البحث، لم يتخلّ المؤرخون أبدا عن دراسة هذا التاريخ حتى في الوقت الذي كانت فيه موجة التاريخ الاقتصادي والكمي عالية وجارفة. فقد استمر عدد كثير من المؤرخين في جامعات فرنسا وأوروبا عموما في تناول الأحداث والقضايا السياسية الكبرى التي رسمت معالم الدول والعلاقات الدولية في المرحلة المعاصرة بوجه خاص، لكن خارج الأضواء. ومعنى ذلك أن المراجعة التي حصلت في الثمانينيات، والتي أعادت الاعتبار للحدث والسياسة والفاعل السياسي، هي التي حملت التاريخ السياسي من جديد إلى واجهة مشهد الكتابة التاريخية.

تستدعي مسألة العودة هذه ملاحظةً رئيسية، كون أن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، على النحو الذي مارسته مدرسة الحوليات، همَّ بدرجة أساسية الأزمنة الوسيطية والحديثة، بينما حافظ التاريخ المعاصر على نوع من الاستقلالية تجاه هذه المدرسة لمدة ستين سنة تقريبا، أي من أواخر العشرينيات حتى أواخر الثمانينيات. ثم إن الاشتغال في هذا التاريخ المعاصر ظل على صلة بالتاريخ السياسي.

كان بيار نورا قد كتب عام 1974 مقالة تحت عنوان "عودة الحدث" ضمن الكتاب الجماعي الشهير "صناعة التاريخ" الذي أشرف عليه رفقة جاك لوغوف، شدّد فيه على ارتباط التاريخ السياسي بالتاريخ المعاصر، وضرورة عقد الصلة بين الحاضر والماضي في عملية فهم الحدث التاريخي، وذلك عبر بعث الماضي في الحاضر، أو الحاضر في الماضي، بحسب زاوية التناول، كما هو الشأن مثلا في معالجة أحداث مايو/أيار 1968 باستعادة ما حصل ليلة 4-5 غشت/آب 1789 عندما ألغى الثوار الفرنسيون الامتيازات الإقطاعية. هذا ما يميز هذه

المقاربة عن التصور التقليدي الموروث عن المدرسة الوضعانية والقائل: "لا يولد التاريخ كمرحلة إلا عندما تموت هذه المرحلة، لأن ميدان التاريخ هو الماضي"[1].

وكان جورج دوبي، من جهته، قد أصدر عام 1973 كتابا تحت عنوان "معركة بُوفينْ"، الذي يبقى تأليفا في التاريخ السياسي، رغم تناوله للحدث في سياق الفهم الحولياتي للبنيات الاجتماعية والثقافية للقرن الثالث عشر[2]. لكنها معالجة جدَّدت مفهوم الحدث، لأنها قاربت الحرب الفيودالية مقاربة أنثروبولوجية. في هذه المقاربة، تبدو المعركة التي انتصر فيها ملك فرنسا فيليب أوغسطس على التحالف الأوروبي بقيادة الإمبراطور الألماني أوطون الرابع، مثل طقس ديني تكون فيه الكلمة الأخيرة للحكم الإلهي، حيث ينتصر الخير على الشر.

وقبل بيار نورا وجورج دوبي، ومن داخل الحوليات أيضا، كان فيرناند بروديل، لما كتب "الحوض المتوسط والعالم المتوسطي" قد خصص باباً بأكمله للتاريخ السياسي، سمَّاه "الأحداث السياسية والأشخاص". لكنه ميز على نحو صريح بين التاريخ السياسي والتاريخ الحدثي، كون أن القضايا التي يتطرق إليها التاريخ السياسي أكثر عمقا مما يعرضه التاريخ الحدثي. فالأحداث والأشخاص، التي ميزت تاريخ الحوض المتوسط خلال القرن السادس، ظهرت في كتابه هذا في سياق النقاش الذي همَّ البنية الاقتصادية للدولة والأسس المالية للحرب والأبعاد الدولية، وفُهمت في حجمها الموضوعي. من هذا المنظور، اعتبر انتصار التحالف الأوروبي المسيحي على الأسطول العثماني في معركة ليبَّانتي في 7 أكتوبر/تشرين الأول 1571 "فوزا بلا نتائج". وفي المقابل، شدَّد على أهمية هزيمة البرتغال أمام المغرب في القصر الكبير (معركة وادي المخازن) في 4 غشت/آب 1578، لأنها "أكدت قوة المغرب" وأفقدت البرتغال استقلاله السياسي لما حصل فراغ في العرش البرتغالي نتيجة وفاة الملك سيباستيان، إذ حوَّلها الملك الإسباني، فيلِّبي الثاني، إلى "دولة تابعة لإسبانيا"[3].

---

[1] P. Nora, « Le retour de l'événement », in J. Le Goff et P. Nora, éd., *Faire de l'histoire*, vol. 1: Nouveaux problèmes, Paris, Gallimard, 1974, pp. 211, 225.

[2] G. Duby, *Le dimanche de Bouvines. 27 juillet 1214*, Paris, Gallimard, 1973.

[3] F. Braudel, *La Méditerranée, op. cit.*, t. 3, pp. 251-254, 347-352.

الذي حصل، في فرنسا على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية، خلال المرحلة التي هيمن فيها التاريخ الاقتصادي والكمي، هو ميل المؤرخين المشتغلين في التاريخ السياسي إلى العلوم السياسية أكثر من ميلهم إلى العلوم الاجتماعية. هذا ما يفسر نشاطهم في "معهد الدراسات السياسية" بباريس (سْيانس بُو). وعلى مستوى آخر، تبقى جامعة نانتير (باريس 10) المؤسسة التي احتضنت أبرز الأسماء في هذا الموضوع. فمعظم الأبحاث ذات الصلة بهذا القطاع ارتبطت بهاتين المؤسستين. ومن أبرز هؤلاء المؤرخين، المختصين في التاريخ المعاصر، الذين واصلوا البحث في التاريخ السياسي باستعمالات جديدة ومقاربات متجددة، روني ريمُوند صاحب أول كرسي خاص بـ"تاريخ القرن العشرين" بجامعة نانتير. ويعتبر كتابه الصادر عام 1954 تحت عنوان "اليمين في فرنسا من 1815 إلى الوقت الراهن"، مساهمة قيمة في إدراك تاريخ اليمين الفرنسي، إذ بيَّن علاقة اليمين بالكنيسة والطبقة البورجوازية، وكشف عن تعدد الفكر اليميني (اليمين المعادي لثورة 1789، واليمين البونابرتي، واليمين الليبرالي)، ورصد آليات الصراع بين اليمين واليسار[1].

لكن ظرفية الثمانينيات، التي تعرضت فيها مدرسة الحوليات للنقد والمساءلة، والتي تكلمنا عنها في الفصل السابق في سياق ما يعرف بـ "المنعطف النقدي"، هي التي نفَّست عن التاريخ السياسي، إذ تحرر المؤرخون المختصون في التاريخ المعاصر من الحصار المضروب على هذا القطاع من البحث التاريخي، فتمكّنوا من البروز من جديد، والعمل "على نحو معلَن" كما قال ميشال بيرتراند[2]. فقد أتاحت هذه الظرفية بروز التاريخ السياسي من جديد بزعامة روني ريموند هذا، وعمره قد قارب السبعين سنة. ففي عام 1988 أشرف على كتاب جماعي ذي عنوان إيحائي: "من أجل تاريخ سياسي"، أوضح فيه خريطة البحث في هذا الميدان. من جهة أولى، بيَّن سبل تجديد التاريخ السياسي، أولا بالاحتكاك بالعلوم الاجتماعية، وثانيا بتناول الظواهر السياسية في عمقها الزمني والرجوع في استيعاب

---

[1] R. Rémond, *La Droite en France de 1815 à nos jours : continuité et diversité d'une tradition politique*, Paris, Aubier, 1954.

[2] M. Bertrand, « Penser l'événement en histoire : Mise en perspective d'un retour en grâce », in M. Grossetti et al., *Bifurcations*, Paris, La Découverte, 2009, p. 48.

التجارب الراهنة إلى الثورة الفرنسية وما لحقها من تطورات، وثالثا بالتركيز على دور الجماهير في سير المجريات السياسية. ومن جهة أخرى، عرض لمجالات البحث في التاريخ السياسي، التي تنخرط في الحقبة المعاصرة، والتي تهم موضوعات لا تخلو من راهنية، مثل الأحزاب والانتخابات والرأي العام[1]. لقد أعاد هذا الكتاب، الذي شارك فيه إثنا عشر باحثا، الاعتبارَ لتاريخ سياسي همّشته إسطوغرافية ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل وشوّهته. يقول المشرف على الكتاب: "من يقرأ عن قرب أعمال المؤرخين المعروفين بـ "الوضعانيين" والمنتمين للجامعة في بداية الجمهورية الثالثة، يفهم إلى أي حد عمل خصومهم في فترة ما بين الحربين على تحريف مسعاهم وممارستهم للبحث التاريخي، قصد تحقيق فوز سهل على الكتب التي حدُّوا من قيمتها على نحو لا أساس له"[2]. والأكثر من ذلك، حظي هذا الكتاب بمصداقية داخل دوائر الحوليات نفسها. فقد كتب بيار لابوري في قراءته للكتاب والمنشورة بمجلة الحوليات في السنة الموالية أن هذا المؤلَّف "يذهب إلى أبعد من مجرد رد فعل دفاعي"، لأنه "يضع النقاش في مستوى تجري فيه التيارات الحية"[3].

لقد كوَّن روني ريموند جماعةً من المؤرخين داخل جامعة نانتير، استطاعت حمل مشعل التاريخ السياسي، بالبحث في الإشكاليات ذات الصلة بالقضايا المطروحة في الواقع الحاضر، مثل تبعات الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، والأنظمة الشمولية وحركات التحرر من الاستعمار، وذلك باعتبار دور وسائل الإعلام، وأهمية الرواية الشفهية، والاستعمالات السياسية للذاكرة. من هؤلاء المؤرخين بيار ميلزة المختص في الفاشستية الإيطالية، وسيرج بيرستاين العارف بخبايا الجمهورية الثالثة، ولاسيما التيار الراديكالي في فترة ما بين الحربين. ففي عام

---

[1] R. Rémond (dir.), *Pour une histoire politique*, Paris, Seuil, 1988, pp. 11-32.

[2] *Ibid.*, p. 7.

في معرض تحليله لواقع البحث في التاريخ السياسي، رجع روني ريموند إلى شارل سينيوبوس، أحد أقطاب المدرسة الوضعانية، باعتباره كان محط انتقاد مبالغ فيه من طرف مدرسة الحوليات، وجعل من دراساته مرجعا أساسيا في فهم الواقع السياسي من زاوية المقارنة (نفسه، ص 23).

[3] P. Laborie, « Compte rendu sur : Pour une histoire politique », *Annales ESC.*, vol. 44, n° 6, 1989, p. 1370.

من جهتها، علّقت الباحثة أوديل روديل، وهي مؤرخة متخصصة في تاريخ فرنسا المعاصر، في قراءتها لهذا الكتاب بالقول: "من أجل تاريخ متخلّى عنه". راجع:

O. Rudelle, « Note bibliographique sur : Pour une histoire politique », in *Revue française de science politique*, vol. 39, n° 2, 1989, pp. 200-201.

1998 أشرف هذان المؤرخان على كتاب جماعي حول منهج البحث في التاريخ السياسي، والنابع في الأصل من ندوة علمية كان قد أقامها مركز تاريخ أوروبا المعاصر عام 1996، عرض فيها المساهمون سبل تجديد كتابة التاريخ السياسي من حيث المضادر والإشكاليات والمقاربات المنهجية[1].

ومن جهة أخرى، ارتبط تجديد التاريخ السياسي بالانفتاح على القضايا الراهنة. وقد لعبت المعاهد العليا التي رأت النور في عدد من بلدان أوروبا دورا كبيرا في تطوير الأبحاث حول تاريخ القرن العشرين. ومن أبرز هذه المعاهد "معهد تاريخ الزمن الراهن" الذي تأسس كمختبر للدراسة تابع للمركز الوطني للبحث العلمي في باريس بفرنسا عام 1978 على يد المؤرخ فرانسوا بيداريدا. هذا مع العلم أن أول بنية للتدريس والبحث في الموضوع بفرنسا كانت قد ظهرت بمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (باريس) على يذ بيار نورا، تحت اسم "تاريخ الراهن"، وذلك عام 1976[2]. وقد ساهم المعهد المذكور في خلق تراكم كبير حول تاريخ الحاضر بفضل الدراسات التي همت منتصف القرن العشرين، وخاصة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وحركات التحرر من الاستعمار، والندوات والمناظرات والسيمنارات التي سلطت الضوء غلى القضايا المنهجية ذات الصلة بالموضوع. لكن هذه الموضوعات التي اشتغل عليها الباحثون في إطار هذا المعهد تشيرُ إلى أي حد يصعب رسم حدودٍ واضحة المعالم بين التاريخ المعاصر والتاريخ الراهن، وتطرحُ من جديد إشكالية التحقيب على مائدة النقاش في أوساط المؤرخين. في إنجلترا مثلا، "التاريخ المعاصر" يعني بالنسبة للمؤرخين ما يعنيه "التاريخ الراهن" في فرنسا. وفي بلدان أخرى مثل روسيا والصين، يرتبط التاريخ المعاصر بتاريخ القرن العشرين[3]. هذا الارتباط بين التاريخ السياسي المعاصر وتاريخ الزمن الراهن هو الذي دفع فرانسوا هارطوغ إلى استخدام مفهوم "الحاضِرية" لأنه يفسر على نحو أفضل إلى أي حد أصبح الراهن مقولة زمنية رئيسية، وكيف صار

[1] S. Berstein et P. Milza (dir.), *Axes et méthodes de l'histoire politique*, Paris, PUF, 1998.
[2] P. Garcia, « Histoire du temps présent », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies*, *op. cit.*, t. I, p. 285.
[3] J. Leduc, « Période, périodisation », in *Ibid.*, t. II, p. 833.

يمنح الأفضلية للذاكرة من خلال آثار التاريخ القريب أكثر مما يمنحها للتاريخ البعيد[1].

في عملية العودة إلى التاريخ السياسى هذه، احتل الحدث بطبيعة الحال مكانة رئيسية. لكنها عودة بمداخل ومقاربات جديدة[2]، حيث تناولت الموضوعاتُ الثقافةَ السياسية وعلاقةَ المثقفين بالسياسة، وإشكاليات الانتخابات، ووسائل الإعلام وصناعة الرأي العام، وانهيار جدار برلين، ومسارات تشكل الاتحاد الأوروبي، وصعود أمم آسيا عقب الحرب العالمية الثانية، والحركات الثورية في أمريكا اللاتينية. لقد استطاع المؤرخون تجاوز التصور التقليدي، الرانكي (نسبة لرانكه) القائم على التوصيف الوفي للوقائع، والعرض الكرونولوجى للأحداث، والتفسير السببي لما حصل في الماضي. هذا لأن معظم الأبحاث التي عادت إلى الحدث لم تتناوله انطلاقًا من المنبع، بل قاربته مقاربة هيرمينوطيقية، جعلت التفسير يأخذ وجهة المصب، أي نقلته من "الأسباب إلى المخلفات". أو كما قال ميشال دوسيرتو "ما يهم في الحدث هو ما صارت عليه الأمور"[3].

من هذه الزاوية أعاد عددٌ من المؤرخين قراءة أحداث كبرى كثيرة. منها على سبيل المثال الثورة الفرنسية. في هذا الإطار، يذكر فرانسوا دوس في كتابه "انبعاث الحدث" دراسة المؤرخ الأمريكي تيمُوتي تاكيتْ حول "فرار الملك". فقد سلط الضوء على حدث هروب ملك فرنسا لويس السادس عشر إلى فارينْ في سياق الرعب الذي أحدثته الثورة، وحساسية هذا الهروب الوجدانية التي اتخذت بعدا كبيرا وسريعا، ليكشف عن قدرة هذا الحدث الهائلة على "زعزعة سيكولوجية الرأي العام الجماعية"[4]. مثل هذه الدراسة تؤكد إلى أي حد يمكن للمؤرخ أن يبتكر موضوعا وأن يبدع في معالجته. "ثمة مكانة للخيال البنّاء في عمل المؤرخ"، كما يقول فرانسوا دوس[5]. ويمكن أيضا ذكر دراسة ستيفان أودْوان روزُو وأنيت

[1] F. Hartog, *Régimes d'historicité. Présentisme et expériences du temps*, Paris, Seuil, 2003.

[2] من الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع: خالد طحطح، عودة الحدث التاريخي، الدار البيضاء، توبقال، 2014.

[3] F. Dosse, *Renaissance de l'événement. Un défi pour l'histoire : entre Sphinx et Phénix*, Paris, PUF, 2010, p. 1.

[4] *Ibid.*, pp. 10-11.

[5] *Ibid.*, p. 63.

بيكر حول حرب 1914-1918 التي عالجاها من زاوية "ثقافة الحرب" كونها "ارتبطت ارتباطا وثيقا بكراهية الخصم"، وكون أن "الحرب العالمية الأولى كانت قد اشتعلت، في عنفها الشديد، بسبب ثقافة الحرب ذاتها، ذلك أن هذه الثقافة لم تكن نتيجة للحرب، بل قالبها الحقيقي"[1].

وفي العالم الأنجلوساكسوني، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، تجدد التاريخ السياسي في وقت مبكر، منذ الستينيات، ارتباطا بالتاريخ المعاصر، إذ ظهر عدد من المؤرخين الذين تأثروا بمناهج التاريخ الاجتماعي والتاريخ الكمي، فخلقوا ما يعرف بـ "التاريخ السياسي الجديد". وهو تيارٌ غيَّر مجرى البحث من التركيز على النخب الحاكمة والوجوه السياسية البارزة إلى الاهتمام بالجماهير الناخبة، وسلوكياتها وخلفياتها العرقية والدينية[2]. من هؤلاء المؤرخين لـي بينسون الذي أصدر عام 1961 دراسةً تحت عنوان "مفهوم الديموقراطية الجاكسونية" (نسبة لأندرو جاكسن، رئيس الولايات المتحدة ما بين 1829 و1837)، قلب فيها المعادلة المألوفة القائمة على التحليل الاقتصادي، بالاعتماد على البعد الاجتماعي والسلوكي في الانتخابات التي جرت بولاية نيويورك في بداية القرن التاسع عشر[3]. وفي العقود الأخيرة تواصل، في أوساط المؤرخين الأمريكيين، التشديدُ على أهمية التاريخ السياسي الذي غلبت عليه موضوعات حرب الاستقلال والحرب الأهلية والعمليات الانتخابية، وذلك بالعودة من جديد إلى دور النخب والأفراد في التأثير على مجرى الأحداث، لكن دائما مع مراعاة فاعلية العامل الاجتماعي في الحركة السياسية. يظهر هذا مثلا في دراسة سينْ فيلينتز "نشأة الديموقراطية الأمريكية: من جيفيرسن إلى لينكولن"[4]، التي يعود فيها إلى دور النخب السياسية والفاعلين السياسيين، مع الأخذ بعين الاعتبار الفعل الاجتماعي في التطور السياسي.

---

[1] Ch. Delacroix, « Entre doutes et renouvellements: Les années 1980-2000 », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, p. 605.

[2] A. G. Bogue, « United States: The New Political History », *Journal of Contemporary History*, vol. 3, n° 1, 1968, pp. 5-27.

[3] L. Benson, *The Concept of Jacksonian Democracy. New York as a Test Case*, Princeton, Princeton University Press, 1961.

[4] S. Wilentz, *The Rise of American Democracy: Jefferson to Lincoln*, New York, Norton, 2005.

وفي إنجلترا، لم يتجدد التاريخ السياسي إلا في التسعينيات تحت تأثير "المنعطف اللساني"[1]. معلوم أن دراسات كثيرة ذات صلة بالتاريخ السياسي كانت قد اهتمت بالقرن التاسع عشر الذي رسم ملامحه عهد الملكة فيكتوريا، وركّزت على الخلفيات الاجتماعية (ذور الطبقة الوسطى وطبقة العمال) للبنية السياسية التي هيمن عليها المحافظون وجعلوا منها امتدادا لما كان عليه الوضع في القرن الثامن عشر، ارتباطا بآليات نمو الاقتصاد الرأسمالي. وقد تمحورت هذه الدراسات حول إشكاليات متعددة، منها: لماذا لم يفلح التيار اليساري خلال القرن التاسع عشر في فعفعة نظام الحكم كما حصل في باقي القارة لما اندلعت الثورات وعصفت بالعديد من الأنظمة المونارشية؟ وإذا كانت الدراسات الجديدة قد أكدت على هيمنة النخب التقليدية على الحقل السياسي، فإنها غيّرت في المقابل زاوية النظر، وسلطت بالتالي الضوء على القيم واللغة لفهم التدافع السياسي بين النخب التقليدية والفعاليات السياسية الناشئة، وخاصة الطبقة الوسطى وطبقة العمال.

ومفاد هذه الدراسات أن الحقل السياسي الإنجليزي في أواسط القرن التاسع عشر، الذي تميز بالتفاهم بين البرلمان والعرش، مسهماً في استقرار سياسي على المستوى القومي، لم يعمل إلا على توسيع النهج الليبرالي وتحجيم الديموقراطية، بالرغم من الإصلاحات الدستورية والسياسية (نشأة أحزاب جديدة وتوسيع حق التصويت). ويفسر المؤرخ جيمس فيرنون في دراسة تحت عنوان "السياسة والشعب: دراسة في الثقافة السياسية الإنجليزية ما بين 1815 و1867"، هذا الوضع على ضوء العلاقة بين الواقع والخطاب، ذلك أن أساليب التواصل السياسي الشفهية (المهرجانات الخطابية) والمكتوبة (الصحف)، لم تمكّن السياسيين الجدد المرتبطين بالحركة العمّالية، والفاعلين من خارج مؤسسة البرلمان، من ابتكار لغة سياسية، على مستوى الخطاب وأساليب الإلقاء والصياغة الصحفية، تكون لها القدرة على إيصال الرسالة، وإقناع الناس، ودفعهم نحو تغيير مجرى الأمور[2].

---

[1] راجع بوجه خاص مقدمة كتاب جيمس فيرنون، والتي وضعها تحت عنوان "تاريخ سياسي جديد":
J. Vernon, *Politics and the People: A Study in English Political Culture, 1815-1867*, Cambridge, Cambridge University Press, 1993, pp. 1- 11.

[2] *Ibid.*, pp. 105-161.

أما في ألمانيا، مهد التاريخ السياسي الحدثي الذي أسّس له ليوبولد فون رانكه تأسيسا منهجيا منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقد ارتبط البحث في التاريخ السياسي بالمرحلة المعاصرة، كما هو الحال في باقي الجامعات الأوروبية والأمريكية، لكن في موضوعات تهم الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين لعبت فيهما ألمانيا دورا محوريا، وما أحاط بهما من أحداث وظواهر وأشخاص، ولاسيما ثورة نونبر/تشرين الثاني 1918، وأصول النازية، وأدولف هيتلر. وهي موضوعات تعددت فيها القراءات وتجدّدت، ضمن رؤية "تشدد على الأهمية الصرفة للوقائع السياسية والعسكرية"[1] على النحو التي تبدو به مع فيلام مومسن، حفيد المؤرخ تيودور مومسن أحد رموز مدرسة برلين المنهجية، الذي همّت دراساته تاريخ الدولة الألمانية من بيسمارك إلى هيتلر. وأيضا في إطار مقاربة تستحضر سوسيولوجية الوقائع والظواهر. في هذه المقاربة، التي جمعت بين التاريخ السياسي والتاريخ الاجتماعي، برز مجموعة من المؤرخين، منهم فيرنير كونز وفريتز فاكنير اللذين ناديا باستخدام مناهج السوسيولوجيا في البحث التاريخي[2].

لكن، ما يظهر في التجربة الألمانية، على مستوى التاريخ السياسي هذا، هو قلة الأبحاث فيما يتصل بالمرحلة النازية، خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، أولا بسبب قلة الأرشيف الذي كان قد استولى عليه الحلفاء، وثانيا لحساسية الفظاعات التي خلفتها هذه الحرب. وحتى عندما استطاع الألمان استرجاع أرشيفهم، فضّل معظم المؤرخين البحث في أصول النازية، بالرجوع إلى الوحدة الألمانية مع بيسمارك، وإلى الحرب العالمية الأولى. بهذا الصدد، كانت قد هيمنت لوقت طويل أطروحة المؤرخ فريتز فيشر الصادرة عام 1961 حول "الأهداف الحربية لألمانيا الإمبراطورية"، التي ربطت أصول النظام النازي بالاستراتيجية السياسية التوسعية، المتبعة من طرف ألمانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، ذلك أن غليوم الثاني كان قد أشعل فتيل الحرب سنة 1914 ليجعل من ألمانيا قوة عالمية. وهي مقاربة كانت قد قلبت نظرة الألمان لتاريخهم، والتي مفادها، أي هذه النظرة، أن

[1] G. Badia, « L'historiographie allemande depuis la guerre », *Annales ESC.*, 22e année, n° 2, 1967, p. 450.
[2] *Ibid.*, p. 456, n. 1.

غليوم الثاني كان دفاعيا، بينما كان هيتلر هجوميا[1]. وقد استمر هذا النقاش حول الحرب العالمية الأولى حتى السنين الأخيرة، كما يدل على ذلك مؤلَّف بارز حول الحرب الكبرى (1914-1918) أصدره هيرفريد مونكلير عام 2013. في هذا الكتاب، يعتبر هذا المؤرخ الذي رصد المناخ السياسي والدبلوماسي والعسكري العام السائد في أوروبا، كونه تميز بالتوتر والقومية المفرطة وفشل الدبلوماسية، "أن الحرب العالمية الأولى كانت أكثر وقعا من الحرب العالمية الثانية"، من حيث المشاكل التي ما تزال قائمة في القرن الواحد والعشرين والمرتبطة بتبعاتها، مثل مشاكل البلقان التي تعتبر من بقايا تفكك الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية، ومشاكل سوريا والشرق الأوسط الناجمة عن انهيار الإمبراطورية العثمانية[2].

[1] F. Fischer, *Les Buts de guerre de l'Allemagne impériale (1914-1918)*, trad. fr. G. Migeon et H. Thiès, Paris, Éditions de Trévise, 1970.

[2] H. Munkler, *Der Grosse Krieg. Die Welt 1914-1918* (La Grande Guerre), Berlin, Rowohlt, 2013 (Cf. A. Flandrin, « L'historiograhie allemande tourmentée », 14-18, chroniques du centenaire, *Le Monde*, 20 février 2014, et CR, « La grande Guerre: Une vision allemande », in *Boulevard Extérieur* (Idées), 13 juillet 2014.

خاتمة

التاريـــخُ كتابـــةٌ

اليوم، مع مطلع الألفية الثالثة ولّى زمن "المدرسة". الزمن زمن "الإجماع الإبيستيمولوجي"، زمن "التعدد التأويلي"، زمن المصالحة مع فلسفة بول ريكور ونظريته الهيرمينوطيقية (التأويلية)، زمن "التعدد النظري"، زمن "العلوم الاجتماعية باعتبارها نظريات تأويلية"، زمن "المنعطف اللساني"، زمن "الدراسات الثقافية"، زمن "ما بعد الحداثة". وبعبارة واحدة، زمن تعدد المقاربات التاريخية ودورانها في فلك الثقافة، حيث تتبلور دراسات وأبحاث تعيد طرح الأسئلة وتجتهد في كتابة التاريخ على النحو الذي تقدم فيه بدائل للتاريخ الاجتماعي والثقافي الكلاسيكي: تاريخ اجتماعي متجدِّد برصيد التاريخ الثقافي، وتاريخ سياسي متشبِّب بالنظرة الثقافية[1].

في هذه الخاتمة لم أجد أفضل مما كتبه إيفان جابلونكه، مؤرخ فرنسي شاب من أصل بولندي. ألّف كتابا تحت عنوان "التاريخ أدبٌ معاصر" بلور فيه رؤية تزاوج بين التاريخ والإبداع الأدبي. بطبيعة الحال، ينخرط الكتاب في منظور "ما بعد الحداثة" على النحو الذي نلمسه منذ كتابات بول فينْ وميشال دوسيرتو وهايدن وايت، لكنه يعبِّر عن رغبة أكيدة في "تحديث العلوم الاجتماعية" عموما وليس التاريخ فقط، وذلك بجرأة فكرية تقضي بابتكار أشكال جديدة من ممارسة مناهج هذه العلوم حتى تولّد في القرن الحادي والعشرين نصوصا أدبية لا تخرج عن نطاق البحوث العلمية، وبحوثا علمية لا تبتعد عن روح الإبداعات الأدبية. كتب هذا المؤرخ ما يلي[2]:

---

[1] Ch. Delacroix, « Entre doutes et renouvellements: Les années 1980-2000 », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, pp. 578-634.

[2] I. Jablonka, *L'histoire est une littérature contemporaine. Manifeste pour les sciences sociales*, Paris, Seuil, 2017, pp. I-VIII.

"التوفيق بين البحث والإبداع. ابتكار أشكال جديدة لتجسيد المعرفة. تحديث العلوم الاجتماعية. هذه المقترحات متشابهة... لقد أدت مهننَة المعارف منذ القرن التاسع عشر إلى تقدم على مستوى المنهج، ولكن إلى تراجع من حيث الشكل والإحساس والنشوة... قد نجيب بأن الباحث عالـم متخصص بحاجة إلى زملاء وطلاب، وليس إلى قراء "عاديِّين": المشكلة هي أن إغفال الشكل وازدراء الكتابة والتواصل تشكل عقبات في وجه المعرفة برمتها، لأن عمليات التقدم الإبيستيمولوجي الكبرى (هيرودوت، شيشرون، بايْل، ميشلي، نيتشه، فوكو) كانت أيضا ثورات أدبية. بدون كتابة تبقى المعرفة ناقصةً، يتيمةً من حيث الشكل. هذا ما يدفعني إلى القول بأن الأدب لا يُضعف منهج العلوم الاجتماعية، بل يقوِّيه، ويعزز بعده المدني.

كيف السبيل لجعل البحث لا يرتبط فقط بالاستشهاد والتعليق، ولكن بالإبداع أيضا؟ كيف يمكن الجمع بين الخيال والجرأة والصرامة؟ العودة إلى آداب القرن السابع عشر الجميلة خطأٌ، وتحويل التاريخ إلى رواية كبيرة على طريقة القرن التاسع عشر وهمٌ، والتشبث بالاختصاص الأكاديمي المفرط المعمول به اليوم استسهالٌ. بالإمكان الانفلات في آن واحد من أدبٍ بلا منهج ومن منهجٍ بلا أدب، لممارسة منهجٍ داخل الأدب، وتوليدِ استدلالٍ تنقيبي ونصٍ بحثي، أو توليدِ بحثٍ يهم الوقائع المراد تبيانها والمصادر التي تشهد عليها في قالب أدبي يُظهر هذه الوقائع والمصادر.

لكن التوفيق بين العلوم الاجتماعية والإبداع الأدبي قد يبعث على الخلط. ولذلك، إذا عرَّفنا، بنوع من الكسل، التاريخَ انطلاقا من "الوقائع" والأدب من خلال "القصة"، فقد يبدوان متنافرين. وإذا حكمنا على التاريخ كونه عمل جادٌ والأدب عمل هاوٍ، فإن الأول يكون مهنةً بينما الثاني يصير وقتاً ثالثا. لكن إذا اعتبرنا التاريخ تنقيبا والمؤرخ منقِّبا يمكن عندئذ استخلاص النتائج الأدبية من منهجه، منها: استعمال الضمير المتكلم للإشارة إلى موقع الكلام، وحكي البحث المنجَز، والاعتراف من هاجس السؤال، والانتقال بين الحاضر والماضي ذهابا وإيابا، واختلاق تصورات منهجية لتعميق فهم الواقع، ووضع الأصبع على المكان الملائم بين المسافة والإحساس، وإيجاد الكلمات المناسبة، والاهتمام بلغة الناس أحياءً وأمواتاً. هذه القواعد هي محركات العمل الأدبي،

أي الأدوات المعرفية والأدبية التي تدفع الباحث إلى الكتابة وهو حريص على الرفع من صرامة البحث وعمق المقاربة. هنا تكمن نقطة الالتقاء بين التاريخ والأدب. فالتاريخ قبل أن يكون تخصصا جامعيا، كان سفرا في الزمان وفي المكان، وتنقيبا قائما على الاستدلال. والأدب، من دون الحاجة إلى التبعية للخيال، هو عملٌ حول اللغة، بناءٌ سردي، صوتٌ متفرد، انفعالٌ عاطفي، حالةٌ، وتيرةٌ، هروبٌ إلى مكان آخر، وأيضا قاعدةٌ صاغتها المؤسسات. لحسن الحظ، تتقاطع هذه التعريفات: التاريخ أدبٌ معاصر. فالمنطق الذي ننتج بفضله المعارف وننقلها إلى الآخرين هو قلبُ الكتابة النابض، ونبضُ النص. بهذه الطريقة، يمكننا ابتكار أشكال جديدة من العلوم الاجتماعية تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين.

في كتابه "كيف يُكتب التاريخ" (1971) اقترح بول فين مقولة "القصة الحقيقية". تذكّر هذه العبارة الجميلة بنقطة حاسمة: المؤرخ يحكي، والتاريخ سردٌ... وفي مؤلَّف "الكتابة التاريخية" (1975) ذكّر ميشال دوسيرتو، في وجه الإنكارات العلموية المألوفة، أن التاريخ يُكتب. قد يوحي كتابه بأن كل المؤرخين يكتبون. هذا غير صحيح. في معظم الأحيان، لا يبلور هؤلاء كتابةً، بل مجرد تقنيةٍ، أي تجميعٌ للمصادر، توضيبٌ للاستشهادات، وضعٌ للإحالات في أسفل الصفحة، مع ترتيب كل هذه الأمور في تصميم ينتظم في مقدمة وفصول وخاتمة. ولذلك، لا ينتج المؤرخ نصاً، بل اللانص: موضوعٌ في الاختصاص، شكلٌ بحثي صرف، لا روح له ولا لغة... متى نفتح ورشات للكتابة لفائدة المؤرخين والسوسيولوجيين؟ طيلة القرن العشرين، كان بعض الأنثروبولوجيين، من أمثال برونيسلاف مالينوفسكي وكلود ليفي ستروس وكليفورد غيرتز، قد قبلوا الكتابة، بالمعنى القوي للكلمة. وميشال ليريس كان إثنولوجيا وكاتبا في ذات الوقت...

لكن، ثمة خلافٌ: ينبغي التمييز بين التاريخ والقصة. إذا كان "المنعطف اللساني" يقضي بدراسة اللغة في كل أشكالها أو يُذكّر بالكتابة كونها قوة خلاّقة تنتمي لسيرورة المعرفة، فالأمر سليمٌ للغاية. على المؤرخين ألاّ يهابوا الكتابة، لأن الكتابة ليست مشكلة. هي حلّ. وبالمقابل، إذا تحول "المنعطف

اللساني" إلى آلة حرب ضد العلوم الاجتماعية بدعوى أن "كل شيء قصة" أو أنه "لا سبيل للتخلص من إمبراطورية المعاني"، فإن الأمر يكون سيء النتيجة...

برأيي، لا ينبغي تبخيس مقتضيات العلوم الاجتماعية، بل بالعكس يجب الرفع من مستواها، بجعل التنقيب أكثر شفافية، والمقاربة أكثر صدقا، والبحث أكثر جرأة، والكلمات أكثر ملاءمة. كل هذا من شأنه تعميق النقاش النقدي. فبالمرور من الخطاب إلى النص، يمكن أن تتحول الكتابة إلى مكسب إبيستيمولوجي محض، وذلك ليس بالإكثار من الكلمات الجميلة والاستعارات، وإنما بابتكار أشكال جديدة. نحن أحرارٌ داخل القواعد التي تشكل المنهج. ولا ينبغي لأحد أن يعتذر لمجرد أنه مارس حريته في الكتابة... في خريطة الكتابة، توجد قارتان: القصة الروائية واللانص الأكاديمي. وهما معا ظهرا في القرن التاسع عشر... ولذلك، أقترح أن نخرج من القرن التاسع عشر هذا. فثمة قارة ثالثة تنفتح أمامنا، هي قارة الإبداع في العلوم الاجتماعية: بحثٌ متعدد الاختصاصات، تلاقحٌ، نصٌ بحثي، أدبٌ حقيقي، مغامرةٌ فكرية مثيرة".

ملحق

نصوص مختارة

النص رقم 1: المنهج السوسيولوجي (إميل دوركايم)
النص رقم 2: المنهج التاريخي منهجٌ غير مباشر (لونغلوا وسينيوبوس)
النص رقم 3: مستويات المنهج التاريخي (كارل لامبريشت)
النص رقم 4: سؤال التاريخ: متى يتطور التاريخ؟ (فرانسوا فولتير)
النص رقم 5: سؤال التاريخ: ما هو التركيب التاريخي؟ (هنري بير)
النص رقم 6: سؤال التاريخ: ما هو الماضي؟ (مارك بلوك)
النص رقم 7: سؤال التاريخ: ما هو التاريخ؟ (إدوارد كار)
النص رقم 8: سؤال التاريخ: من هو المؤرخ؟ (ميشال دو سيرتو)
النص رقم 9: سؤال التاريخ: هل التاريخ علم؟ (بول فين)
النص رقم 10: سؤال التاريخ: ما هو النص التاريخي؟ (لوسيان فيفر)
النص رقم 11: التاريخ الوثائقي: نشأة الوثيقة (باتريك غارسيا)
النص رقم 12: التاريخ الوثائقي: حفظ الوثيقة (لونغلوا وسينيوبوس)
النص رقم 13: التاريخ الوثائقي: تحليل الوثيقة (لونغلوا وسينيوبوس)
النص رقم 14: التاريخ الوثائقي: سنوات من التحليل قبل ساعة من التركيب (كاميل جوليان)
النص رقم 15: التاريخ الوثائقي: علوم التاريخ المساعدة (لونغلوا وسينيوبوس)
النص رقم 16: التاريخ والفلسفة (هنري إريني مارو)
النص رقم 17: التاريخ والعلوم الاجتماعية: التاريخ والسوسيولوجيا (إميل دروكايم)
النص رقم 18: التاريخ والعلوم الاجتماعية: التاريخ والإثنوغرافيا (كلود ليفي ستروس)
النص رقم 19: التاريخ والعلوم الاجتماعية: التاريخ والإثنولوجيا (فرانسوا فوري)
النص رقم 20: التاريخ المفاهيمي: المؤرخ والرّاوي (بول فين)

النص رقم 21: التاريخ المفاهيمي: تكويني مؤرخا (فيرناند بروديل)

النص رقم 22: التاريخ المفاهيمي: الأزمنة الثلاثة (فيرناند بروديل)

النص رقم 23: التاريخ المفاهيمي: العصر الوسيط الطويل (جاك لوغوف)

النص رقم 24: ميدان المؤرخ: التاريخ المقارن (مارك بلوك).

النص رقم 25: ميدان المؤرخ: تاريخ المجال (فيرناند بروديل)

النص رقم 26: ميدان المؤرخ: التاريخ الكمي (فرانسوا فوزي)

النص رقم 27: ميدان المؤرخ: التاريخ البيئي (إمانويل لوروا لادوري)

النص رقم 28: ميدان المؤرخ: تاريخ العقليات (جاك لوغوف)

النص رقم 29: ميدان المؤرخ: التاريخ الأنثروبولوجي (أندري بوغيار)

النص رقم 30: ميدان المؤرخ: تاريخ الأغذية (فيرناند بروديل)

النص رقم 31: ميدان المؤرخ: التاريخ من أسفل (إدوارد بالمير طومسون)

النص رقم 32: ميدان المؤرخ: التاريخ المجهري أو الميكروسطوريا (جاك روفيل)

النص رقم 33: ميدان المؤرخ: تاريخ الهامش أو السوبالتيرن ستاديز (جاك بوشبّاداس)

النص رقم 34: ميدان المؤرخ: التاريخ الشفهي (فلورانس ديكامبس)

النص رقم 35: ميدان المؤرخ: التاريخ الراهن (باتريك غارسيا)

النص رقم 36: ميدان المؤرخ: التاريخ والذاكرة (بيار نورا)

النص رقم 37: المنعطف النقدي (افتتاحية مجلة الحوليات 1988)

النص رقم 38: عودة التاريخ السياسي (روني ريموند)

النص رقم 39: عودة الحدث (فرانسوا دوس)

النص رقم 40: التاريخ وما بعد الحداثة (هايدن وايت)

النص رقم 1

المنهج السوسيولوجي[1]

الظواهر الاجتماعية أشياء، يجب معالجتها كأشياء. ولتبيان هذا الأمر ليس من الضروري أن نتفلسف حول طبيعتها، وأن نتناقش حول المماثلات التي تظهرها بالقياس مع ظواهر العوالم السفلية: يكفي أن نلاحظ أنها المعطى الوحيد بالنسبة لعالم الاجتماع. الشيء، في الواقع، هو كل ما يتوفر عليه هذا الأخير، أو بالأحرى ما يفرض نفسه على مستوى الملاحظة. ولذلك، فإن معالجة الظواهر كأشياء هي معالجتها بصفتها معطيات، لأنها تشكل نقطة انطلاق العلم. وتُظهر الظواهر الاجتماعية بكل تأكيد هذه الخاصية. ما هو معطى ليس فكرة كوّنها الناس عن القيمة، لأنها صعبة المنال، ذلك أن القيم هي التي تُستبدل حقيقةً في مجرى العلاقات الاقتصادية. ما يهم، ليس هذا التصور أو ذاك من المثال الأخلاقي، وإنما مجموع القواعد التي تحدد السلوك فعلا. لا يتعلق الأمر هنا بفكرة ما هو مفيد أو مُثرٍ، وإنما كل تفاصيل التنظيم الاقتصادي. قد تكون الحياة الاجتماعية مجرد تطور بعض المقولات، لكن إذا افترضنا ذلك صحيحا، فإن هذه المقولات ليست ميسّرة على الفور. ولذلك، لا يمكننا بلوغها مباشرة، وإنما فقط عبر الظاهرة التي تعبر عنها. لا ندري أصلا ما هي الأفكار التي تشكل أساس مختلف التيارات التي تتوزع حولها الحياة الاجتماعية أو ما إذا كان لها وجود، ذلك أن تتبعها في جذورها هو الكفيل بالكشف عن مصدرها.

علينا إذن أن نعتبر الظواهر الاجتماعية في حد ذاتها، بمعزل عن الذات العارفة التي تمثلها. ينبغي دراستها من الخارج كأشياء خارجية، لأن هذه الصفة هي التي تقرّبها منا. وإذا كان خارج الشيء هذا مظهريا، فإن الانخداع ينمحي مع تقدم العلم، فيلج الخارج في الداخل. لكن لا وجود لحل جاهز. وعلى الرغم من ذلك، في نهاية المطاف، فإن هذه الظواهر حتى وإن كانت لا تتوفر على كل الخصائص الجوهرية للأشياء، فإن معالجتها يجب أن تكون وكأنها كذلك. وتنسحب هذه القاعدة على مجموع الواقع الاجتماعي دون استثناء. حتى الظواهر التي تبدو مرتبة

---

[1] E. Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, Félix Alcan, 1895, pp. 35-36.

ترتيبا محكما عليها أن تخضع لوجهة النظر هذه. وحتى الخاصية التقليدية لممارسة ما أو مؤسسة ما، علينا أن لا نفهمها فهما مسبقا. أما إذا كان مسموحا أن نستعين بتجربتنا الشخصية، فعلينا أن نكون على اقتناع بأن النظر إلى الوقائع الأكثر الاعتباطية في ظاهرها، من شأنه أن تنتج عنه ملاحظة نبيهة لخصائص الثبات والانتظام، التي تؤشر على موضوعيتها.

النص رقم 2

المنهج التاريخي منهج غير مباشر[1]

لا يمكن فهم الأحداث عمليا إلا من خلال طريقتين: إما بطريقة مباشرة إذا عايناها وهي تجري على أرض الواقع، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة ما تركت من مخلّفات. لنأخذ مثلا حدثا مثل الزلزال: أعلمُ به مباشرة إذا شاهدتُه، وعلى نحو غير مباشر إذا لم أشاهده ولكني عاينت آثاره المادية من شقوق وجدران منهارة، أو إذا انمحت هذه الآثار، فأقرأ عنه وصفا مكتوبا من طرف من عاين الظاهرة أو آثارها. والحال أن خاصية "الوقائع التاريخية" تكمن في معرفتها بصفة غير مباشرة، من خلال المخلّفات. فالمعرفة التاريخية هي في جوهرها معرفة غير مباشرة. ولذلك، يختلف منهج علم التاريخ اختلافا جذريا عن منهج العلوم المباشرة، أي جميع العلوم الأخرى... إن علم التاريخ، مهما قلنا عنه، ليس علم ملاحظة على الإطلاق. نحن لا نعرف الوقائع الماضية إلا من خلال المخلفات التي تم حفظها. صحيح، أن هذه المخلفات التي نسميها وثائق، يُخضعها المؤرخ للملاحظة مباشرةً، لكن بعد ذلك لا يتوفر على شيء يلاحظه، ومن ثم يستخدم تفكيره من أجل الوصول إلى نتائج سليمة ما أمكن، بالانتقال من المخلفات إلى الوقائع. فالوثيقة هي نقطة الانطلاق، والحدث الماضي هو نقطة الوصول. وبينهما، على المؤرخ أن يقطع سلسلة معقدة ومتتالية من البرهنة المحفوفة بالكثير من المنزلقات. ذلك أن أقل خطأ، سواء ارتُكب في بداية العمل أو في وسطه أو نهايته، قد يُفسد كل النتائج. ولذلك يكون "المنهج التاريخي" منهجا غير مباشر وبالتالي أقل صرامة من منهج الملاحظة المباشرة. لكن المؤرخين ليس لديهم من خيار، لأنه المنهج الوحيد الذي يمكّن من فهم الوقائع الماضية، وبلوغ المعرفة العلمية رغم هذه المنزلقات.

---

[1] Ch. -V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques, op. cit.*, pp. 65-66.

النص رقم 3

مستويات المنهج التاريخي[1]

في ميدان المنهج التاريخي، يمكن التمييز بين منهج تحتي ومنهج فوقي. يشمل المنهج التحتي كل العمليات الرامية إلى بلورة الأدوات التاريخية وتنقيتها من الشوائب وإظهار الصلات الموجودة بينها. وترتبط بهذا المستوى كل الإجراءات الضرورية لاستكشاف النصوص والوثائق، وتبيان العلاقات المتبادلة بينها، ومدى ارتباطها بالزمن الذي تنتمي إليه، وأخيرا تحديد المعطيات العادية والإيجابية المستخرجة من هذه الأدوات التاريخية. ويُظهر تاريخ هذا المنهج التحتي المرتبط بعلم التاريخ كيف بدأ المؤرخون، عقب بعض التردد على مستوى الممارسة، بالتنظير لذلك منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وإذا ما اقتصرنا على ألمانيا، نستطيع القول بأن عملية التنظير هذه قد تحددت في خيوطها الرئيسية بواسطة الأعمال الكبرى لنقد الوثائق، التي اتبعها لودفيك شلوزير (1735-1809) وبارتولد نيبور (1776-1831)... أما المنهج الفوقي، فهو المستوى الذي تظهر فيه عملية التحكم في الوقائع المعروضة والعلاقات الموجودة بينها، والنظر إليها بسعة أفق. وبطبيعة الحال، لا يستقيم هذا الأمر إلا باستخدام المقارنة. من الضروري، التقريب بين الوقائع ومقارنة بعضها مع بعض، وذلك لاستكشاف معناها العميق وصلاتها الوثيقة. لكن هناك طريقتان لتصور هذه المقارنة. إما أن نقارن بين الوقائع للعثور ضمن تسلسلها على اللحظات الحرجة التي تتكرر كما هي، وذلك بالقياس إلى مجموعة معينة من هذه الوثائق المترابطة فيما بينها. وإما أن نقارن بين مجموعات متعددة من الوقائع المنفصلة عن بعضها البعض، والتي ينتج عنها في المقابل لحظات حرجة مماثلة، وذلك قصد إظهار هوية هذه اللحظات. فبالإمكان، على سبيل المثال، بخصوص الحالة الأولى، القيام بمقارنة لرصد وتفسير حملة نابوليون على ألمانيا عام 1813، أو اختيار موضوع أوسع يشمل تاريخ البابوية برمته. أو على العكس من ذلك، مقارنة تبحث في أوجه الشبه بين الأنظمة الفيودالية، وحتى بين الحضارات الفيودالية الوسيطية في أوروبا ومصر وبلاد فارس واليابان.

---

[1] K. Lamprecht, « La méthode historique en Allemagne », trad. J. Tonnelat, *Revue de Synthèse Historique*, t. I, 1900, pp. 21-22.

النص رقم 4

سؤال التاريخ

متى يتطور التاريخ[1]

قد يحصل في وقت قريب أن تتطور طريقة كتابة التاريخ كما حصل ذلك في الفيزياء. فالابتكارات الجديدة تمكنت من إبعاد الأنساق القديمة. يهمنا أن نعرف الجنس البشري بهذه التفاصيل القيمة التي تشكل اليوم أساس الفلسفة الطبيعية... شيء مهم أن نضبط تاريخ معركةٍ، أن ننشر المعاهدات، أن نصف مراسيم التتويج... شيء جميل أن نتوفر على أرشيف لكي نطلع عليه عند الحاجة. ثم إنني أنظر إلى كل هذه الكتب الضخمة التي تشبه المعاجم. وبعد قراءة آلاف الأوصاف الخاصة بالمعارك، وفحوى مئات المعاهدات، أجدني لم أستفد استفادة عميقة. لا أحتفظ من كل ذلك إلا بالأحداث، وأبقى جاهلا لحياة الناس... أود معرفة قوة البلد قبل الحرب، وهل زادت هذه الحرب من قوته أم أضعفته؟ وإسبانيا، هل كانت أكثر غنى من اليوم، قبل غزو العالم الجديد؟ وهل فاق عددُ سكانها في عهد شارل الخامس العددَ الذي صار عليه زمن فِليبِّـــي الرابع؟ لماذا لم تضم أمستردام أكثر من عشرين ألف نسمة في القرن السادس عشر؟ ولماذا أصبحت تأوي اليوم مائتين وأربعين ألفا؟ وكيف نعرف ذلك على نحو مؤكد؟ وكيف صارت إنجلترا آهلة اليوم أكثر مما كانت عليه زمن هنري الثامن؟ هل صحيح ما جاء في "الرسائل الفارسية" لمونتيسكيو، كون أن الأرض لا يوجد عليها ما يكفي من البشر، وأنها غير آهلة بالمقارنة مع ما كانت عليه منذ ألفي سنة؟ وروما، هل كان بها حقا من المواطنين ما يفوق العدد الموجود اليوم. والإسكندرية وقرطاج كانتا مدينتين كبيرتين، في وقت لم توجد فيه بعدُ باريس، ولندن، والقسطنطينية، والقاهرة، وأمستردام، وهامبورغ. وفي بلاد الغال (فرنسا القديمة)، كانت توجد أقوام وصل عددها الثلاثمائة، لكنها لم تكن تساوي الشعب الفرنسي الراهن، لا من حيث عدد السكان، ولا من حيث الصناعة. وألمانيا، التي بها اليوم مائة مدينة ذات سعة ورخاء، كانت مجرد غابة... ما يهم هو البحث عن عيب الأمة وفضيلتها الغالبة...

---

[1] F. Voltaire, *Nouvelles considérations sur l'histoire* (1744), Œuvre de Voltaire, vol. XVI, Paris, 1878, pp. 138-141.

لماذا كانت قوية في البحر أو ضعيفة؟ وكيف؟ وإلى أي حد اغتنت منذ قرن من الزمن؟ في هذا الصدد، تفيدنا سجلات الصادرات. كيف ظهرت الفنون والصناعات؟ وما هي سبل تتبعها وانتقالها من بلد إلى آخر؟ والتحولات الحاصلة في الطبائع والقوانين لن تكون إلا موضوعا من الموضوعات الكبيرة. حينها، نستطيع معرفة تاريخ الناس، عوض معرفة تاريخ الملوك والبلاطات، الذي لا يشكل إلا جزء بسيطا من هذا التاريخ.

النص رقم 5

سؤال التاريخ

فما هو التركيب التاريخي؟[1]

تظهر فلسفة التاريخ بوجهين. تارة هي نظرية تدرس طبيعة التاريخ ودوره، وتارة أخرى هي بناء يفسر الماضي. وبالمثل ينبغي أن يتأسس التركيب التاريخي في شكل نظرية تقود العمل، وفي شكل بناء تفسيري أيضا... ولكي يرتقي التاريخ، أي دراسة وقائع البشر الماضية، إلى مرتبة العلم، عليه أن يستجيب لبعض إجراءات المعرفة العلمية... لكن أن نعطي لدراسة الوقائع الخصائصَ المعروفة في المعرفة العلمية لا يعني بالضرورة إسقاط علوم الطبيعة على علم التاريخ. فالعلم له مستلزمات أساسية، وكل علم يتوفر على مميزات محددة، ويتضمن منطقا خاصا. ومع ذلك يوجد مؤرخون يظهرون في وجه التركيب ما يظهرونه أمام فلسفة التاريخ، إما نفس التخوف أو نفس التجاهل. منهم من يسلك مسلكا بعيدا عن العلم، ويعتقد مع ذلك أنه يمارس العلم. ومنهم من يصر على ممارسة التاريخ من دون تساؤل حول مقاصده ووسائله... التاريخ يبحث عن سبل التطوير والإتقان. لكن قوى التقليد وهياكل التعليم تقف حاجزا منيعا أمام التوجهات العلمية. يجب الإلحاح لدحض الفكرة القائلة بأن كل شيء على ما يرام، ما دام للتاريخ ماض طويل، ومناهج صارمة في التحليل. لأن المطلوب هو بلورة مناهج صارمة في التركيب.

[1] H. Berr, *L'histoire traditionnelle et la synthèse historique*, Paris, Félix Alcan, 1921, pp. III-VII.

النص رقم 6

سؤال التاريخ

ما هو الماضي؟[1]

لا أحد من المختصين في تاريخ مصر القديمة رأى الفرعون رمسيس. ولا أحد من المختصين في الحروب النابوليونية سمع طلقات مدفع أوستيرليز. لا يمكننا الحديث عن العصور السالفة إلا من خلال الشاهدين. فعلاقتنا كمؤرخين، إزاء هؤلاء، توازي وضعية قاضي التحقيق الذي يعمل ما بوسعه لإعادة بناء جريمة لم يحضرها على الإطلاق... وبكلمة واحدة، في مقابل معرفة الزمن الراهن، معرفتنا بالماضي هي بالضرورة معرفة "غير مباشرة". لكن، هل من المؤكد أن ملاحظة الماضي، وحتى الماضي البعيد، هي دائما على هذه الدرجة "غير المباشرة"؟ نعرف جيدا لماذا فرض هذا الانطباعُ البعدي بين موضوع المعرفة والباحث، وجودَه بكل قوة على الكثير من منظري التاريخ. هذا لأنهم فكروا أولا وقبل كل شيء في تاريخ الأحداث، بل الحلقات. أعني هنا ذلك التاريخ الذي يولي، عن خطأ أو صواب، أهمية قصوى لرسم الوقائع بدقة، أو مواقف بعض الشخصيات وهي بمجموعة في مشهد من مقطع زمني قصير نسبيا حيث تتركز، كما هو الحال في التراجيديا الكلاسيكية، كل قوى أزمة اللحظة: يوم ثوري، معركة، لقاء دبلوماسي...

تبقى معرفة كل الوقائع البشرية التي حصلت في الماضي، وحتى في الحاضر، معرفةً بالبقايا، وفق عبارة فرانسوا سيمياند الجميلة... الماضي، تحديدا، معطى لا يعدله شيء. لكن معرفة الماضي في تقدم، فهي تتحول باستمرار وتتحسَّن. لمن يشك في ذلك، يكفي التذكير بما حصل تحت أعيننا منذ قرن من الزمن. فقد أخرج المؤرخون قطعا عريضة من البشرية من تحت الأنقاض. ينطبق هذا الأمر على حضارات مصر.. وآسيا الوسطى.. لكن مكتشفي الماضي ليسوا أحرارا. لأن هذا الماضي يستعبدهم. يمنعهم من معرفة كل شيء. لن نتمكن أبدا من بناء إحصائية أسعار الفترة الميروفانجية بسبب غياب وثيقة تسجل هذه الأسعار بعدد كافٍ. لن نتمكن أبدا من اختراق عقلية رجال القرن الحادي عشر الأوروبي

---

[1] M. Bloch, *Apologie pour l'histoire, op. cit.*, pp. 17-25.

على النحو الذي نستطيعه بخصوص معاصري بليز باسكال أو فولتير، لأننا لا نتوفر حولهم لا على رسائل خصوصية ولا على اعترافات. ما نمتلكه مجرد سِيَر رديئة مكتوبة بأسلوب رسمي. بسبب هذه الثغرة، يؤثر بالضرورة جانبٌ بأكمله من تاريخنا على الحالة الكئيبة لعالَم من دون أشخاص... مزعج أن نقول دائما: "لا أعلم كذا"، "لا أستطيع معرفة كذا". لا ينبغي قول ذلك إلا إذا بحثنا في الموضوع بكل ما نملك من طاقة... في تبعيتنا الحتمية للماضي، كوننا لا نفهمه إلا من خلال البقايا، نتحرر [بالتفسير] فنعرف عنه أكثر مما نعرف بواسطة هذه البقايا. في هذه العملية، يثأر الفكر من الوثيقة بشكل كبير.

النص رقم 7

سؤال التاريخ

ما هو التاريخ؟[1]

عندما نحاول الإجابة على السؤال "ما هو التاريخ؟" يعكس جوابنا، بوعي أو لا وعي، موقفنا في الزمن، ويشكل جزءً من جوابنا على سؤال أوسع: ما هو موقفنا من المجتمع الذي نعيش فيه؟... يتكون التاريخ من مجموعة من الوقائع المؤكدة. وهذه الوقائع موجودة في الوثائق والنقوش وغيرها من المصادر... يجمعها المؤرخ ويحملها معه إلى البيت، فيطبخها ويقدمها بالطريقة التي تحلو له... فالتاريخ يعني التفسير.. والمؤرخ لا ينتمي إلى الماضي بل إلى الحاضر... يبدأ المؤرخ باختيار انتقائي للوقائع، وبتفسير مؤقت في ضوء ذلك الاختيار... ومع التدرج في العمل، يخضع التفسير والانتقاء وترتيب الوقائع لتغييرات دقيقة، وربما بصورة لا واعية، تحت تأثير التفاعل بين الطرفين. وهذه العملية المتبادلة تنطوي أيضا على جدلية العلاقة بين الحاضر والماضي، ما دام أن المؤرخ جزءٌ من الحاضر، والأحداث جزء من الماضي. فالطرفان معا ضروريان لبعضهما البعض. ذلك أن المؤرخ بدون وقائع لا أصل له ولا منفعة ترجى منه. وبالمثل، الوقائع بدون مؤرخ ميتة ولا معنى لها. ولذلك تكون إجابتي عن السؤال "ما هو التاريخ" كالآتي: التاريخ سيرورةٌ متواصلة من التفاعل بين المؤرخ والوقائع، وحوارٌ لا ينتهي بين الحاضر والماضي.

---

[1] E. H. Carr, *What is History* ? (1961), second edition, Harmondsworth, Penguin, 1987, chap. I: The Historian and his Facts, pp. 7-30.

النص رقم 8

سؤال التاريخ.

من هو المؤرخ[1]

ماذا يصنع المؤرخ عندما "يكتب التاريخ"؟..بماذا يشتغل؟ ماذا ينتج؟ لـمّا يُنهي جولاته التنقيبية في قاعات الأرشيف، وينفصل للحظةٍ عن الدراسة الهائلة التي تضعه في مستوى أقرانه، ويخرج إلى الشارع، يتساءل: ما هذه المهنة؟ أطرح هنا السؤال حول الصلة الغامضة التي أقيمها مع المجتمع الحاضر ومع الموت من خلال عمليات تقنية.

صحيح، ليست هناك اعتبارات مهما كانت عامة أو قراءات مهما اتسعت، من شأنها أن تمحو خصوصيةَ الموقع الذي أتكلم منه، والمجال الذي أتابع ضمنه أبحاثي. هذه العلامة لا تنمحي. ففي الخطاب الذي أبرز فيه أسئلة شاملة، تكتسي هذه العلامة شكل تعبير اصطلاحي، ذلك أن لهجتي تحيل إلى علاقتي بهذا الموقع.

لكن العملية التي تعود بالأفكار إلى المواقع هي بالتحديد عمليةٌ خاصة بالمؤرخ. بالنسبة إليه الفهمُ يعني، على مستوى الإنتاجات المكشوفة، تحليل المادة التي وضعها كل منهج أولا وقبل كل شيء عبر معايير الملاءَمة. عندما يتحول التاريخ بالنسبة للممارس إلى موضوع للتفكير، فهل يستطيع هذا الأخير قلب سيرورة الفهم الذي يقرِّب الإنتاج من الموقع؟ هنا قد يتيه المؤرخ، فيستسلم للعذر الإيديولوجي إذا لجأ، من أجل التأسيس لطبيعة عمله، إلى فلسفة ما، إلى حقيقة مهيئة خارج المسالك التي يرتبط عبرها، من الوجهة التاريخية، كل نسق فكري بالمواقع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد تخدمُ هذه الثنائيةُ، بين ما يقوم به المؤرخ وما يصرِّح به، الإيديولوجيةَ السائدة بحمايتها من الممارسة الفعلية. وقد تؤدي أيضا بتجارب المؤرخ إلى نوع من التّنويم النظري. والأكثر من ذلك، في مجال التاريخ كما في مجالات أخرى، كل ممارسة بلا نظرية تصب بالضرورة، مع

---

[1] M. De Certeau, « L'opération historique », in J. Le Goff et P. Nora, éd., *Faire de l'histoire*, *op. cit.*, vol. 1, pp. 3-4.

مرور الوقت، في دغمائية "القيم الخالدة" أو في مديح "الأبدي". ولا يمكن أن تنسحب هذه الشبهة على كل تحليل نظري.

في هذا الإطار، تشهد أعمال سيرج موسكوفيتشي وميشال فوكو وبول فينْ وآخرين على يقظة إبيستيمولوجية[1]. فهي تُظهر في فرنسا إلحاحا من طراز جديد. لكن، وحدها النظريةُ التي تُبيِّن الممارسة تبقى مقبولةً. يتعلق الأمر هنا بالنظرية التي تفتح الممارسات على فضاء المجتمع، من جهة، وتنظِّمُ الإجراءات ذات الصلة بتخصص من التخصصات، من جهة أخرى. ولذلك، فإن تناول التاريخ كعملية يعني السعي، وفق نمط معين، إلى فهمه كعلاقة بين الموقع (التحاقٌ بوظيفة، وسطٌ، مهنةٌ، إلخ) وإجراءات التحليل (التخصص). ومعناه أيضا الاقتناع بكون التاريخ يشكل جزءً من "الواقع" الذي يدرسه، وكون أن هذا الواقع يمكن استيعابه "كنشاط إنساني"، و"كممارسة" (على حد تعبير كارل ماركس). من هذا المنظور، أودُّ أن أوضح بأن العملية التاريخية تحيل إلى المزاوجة بين الموقع الاجتماعي والممارسات العلمية. إن تحليل هذه الممهدات التي لا يتكلم عنها الخطاب هي التي تمكّن من تدقيق القواعد الصامتة التي تحيط بمجال عمل المؤرخ. فالكتابة التاريخية تتشكّل على ضوء هذا المجال، إذ تبدو وكأنها تقلب نظامه...

---

[1] يتعلق الأمر بالدراسات الآتية:
S. Moscovici, *Essai sur l'histoire humaine de la nature*, Paris, Flammarion, 1968; M. Foucault, *L'Archéologie du savoir*, Paris, Gallimard, 1969; P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, *op. cit.*

النص رقم 9

سؤال التاريخ

هل التاريخ علم؟[1]

التاريخ مثل الرواية، ينتقي ويرتب ويختزل قرنا بأكمله في صفحة واحدة... لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم ما يسميه المؤرخون بالحدث على نحو مباشر وتام. دائما، لا يفهم الحدث إلا بصورة ناقصة وجانبية من خلال أرشيفات وشهادات، ولنقُلْ من خلال مخلفات. حتى وإن كنتُ معاصرا وشاهدا على معركة واتيرلو، حتى وإن كنتُ الفاعل الرئيسي ونابوليون نفسه، لن تكون لديَّ سوى رؤية حول ما سيسميه المؤرخون حدث واتيرلو. أستطيع أن أترك للأجيال القادمة شهادتي فقط، التي سيسمُّونها أثرا إذا توصلوا إليها. حتى وإن كنت أنا هو بيسمارك الذي اتخذ قرار إرسال برقية إيمس[2]، ربما لن يكون تأويلي الشخصي هو نفسه تأويل أصدقائي، وتأويل أقرب المقربين إليّ، وتأويل أبرز المؤرخين، وتأويل العالم النفساني، ذلك أن كل واحد منهم سيكون له فهم خاص لقراري، معتقدين إدراك الأمور أفضل مما أدركتها. التاريخ أساسا معرفةٌ بواسطة الوثائق. كذلك، يتموضع السرد التاريخي فيما وراء كل هذه الوثائق مادامت غير قادرة أن تكون هي الحدث نفسه. ثم إن هذا السرد ليس توضيبا وثائقيا، ولا يمكّن من مشاهدة الماضي مباشرة كما لو كنّا هناك... ولذلك، يبقى التاريخ معرفة مبتورةً. لا يقول المؤرخ: هذا ما كانت عليه الإمبراطورية الرومانية أو المقاومة الفرنسية عام 1944، بل يتحدث عن ما يمكن معرفته. بديهيٌّ ألاّ نكتب تاريخ الأحداث التي لم تخلف أثرا، لكن أليس من الغريب الإدعاء إعادة بناء الماضي بناء كاملا؟ ألا نُعنْون الكتب هكذا: "تاريخ روما" أو "المقاومة في فرنسا"؟ ينبع وهْمُ إعادة البناء هذه من كون أن الوثائق التي تقدم الإجابات، تملي علينا الأسئلة أيضا. من هنا، لا تكتفي هذه الوثائق بجعلنا نجهل أشياء كثيرة، بل تجعلنا نجهل بأننا نجهلها. المعرفة التاريخية مبنية على وثائق ناقصة. نحن لا نعاني بشكل تلقائي من هذا

---

[1] P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire, op. cit.*, pp. 14-15.

[2] إيمس (Ems) نهر شمال غرب ألمانيا. وتدل عبار "برقية إيمس" تاريخيا على لُبس دبلوماسي اتخذه أوتو فون بيسمارك ذريعة لإشعال فتيل الحرب ضد فرنسا عام 1870.

النقص، إذ علينا بذل مجهود لرؤيته، هذا لأننا نقيس ما ينبغي أن يكون عليه التاريخ بناءً على الوثائق. لا نتناول الماضي بأسئلة معدة سلفا (مثلا: كم كان عدد السكان؟ النظام الاقتصادي؟ ...)، لأننا نتعمّد ألاّ نسائل المراحل التي تترك في إجاباتها بياضات على أسئلة كثيرة... ولذلك، التاريخ ليس علما. لكن صرامته تظل قائمة، شريطة أن ترقى إلى مستوى النقد.

النص رقم 10

سؤال التاريخ

ما هو النص التاريخي؟[1]

على أي أساس يمكن إعادة بناء التاريخ؟: على أساس ما يمكن تسميته بالإنسانية. التاريخ، علم الإنسانية، علم ماضي الإنسانية، وليس علم الأشياء، أو المفاهيم. والأفكار، خارج نطاق الإنسان، من يعلّمها؟ الأفكار، تلك المبادئ البسيطة من بين أفكار كثيرة أخرى التي تشكل الرصيد الذهني المكوَّن من تأثيرات، واستحضارات، وقراءات، ومحادثات، التي يحملها كل واحد منا؟ والمؤسسات، تلك المفصولة عن صانعيها، والتي تفعل فيها هذه المؤثرات وتغيّرها باستمرار، على الرغم من مظاهر الاحترام؟ لا. لا تاريخ إلا تاريخ الإنسان، التاريخ بالمعنى الواسع...

التاريخ علم الإنسان، وماذا عن الوقائع؟ نعم، لكنها وقائع إنسانية. هنا تكمن مهمة المؤرخ: العثور على الناس الذين عاشوا هذه الوقائع، وتجلياتها في أذهان الناس الذين جاؤوا من بعدهم، وكيف أوَّلوها.

والنصوص؟ نعم. لكنها نصوص إنسانية. وحتى الكلمات التي شكّلتها هي نصوصٌ مشحونة بالمادة الإنسانية. كل هذه النصوص لها تاريخ. كلها ترنُّ على نحو متفاوت بحسب الأزمنة. حتى، وإن كانت تشير إلى أشياء مادية، فإنها في الغالب لا تعني وقائع متشابهة، أو خصائص متساوية أو موازية. النصوص من دون شك: لكن كل النصوص. ليس فقط وثائق الأرشيف هذه التي ينبني على أساسها الامتياز، امتياز استخراج اسم، أو موقع، أو تاريخ... لكن أيضا القصيدة الشعرية، أو اللوحة الفنية، أو المسرحية، لأنها وثائق بالنسبة إلينا، كونها تشهد على تاريخ حي وإنساني، مشبع بالتفكير والحركة...

النصوص، بطبيعة الحال، لكن الوثائق أيضا، مهما كان نوعها. الوثائق التي نستعملها منذ مدة. تلك التي أبانت عن فائدتها تخصصات جديدة، مثل الإحصائيات والديموغرافيا التي عوضت الجينيالوجيا... واللسانيات التي أظهرت مع أنطوان مايّي أن كل واقع لغوي يجسد مظهرا من مظاهر الحضارة. وعلم النفس

---

[1] L. Febvre, *combats pour l'histoire*, *op. cit.*, pp. 17-18.

كذلك، خاصة في اهتماماته بالجماعات والشعوب. وماذا أيضا؟ في مرجات الشمال، منذ آلاف السنين، سقط الغُبار من أشجار الغابة. الباحث اليوم، سيرا على هدى الجغرافي وعالم النبات الألماني روبير غرادمان، يستخرج من هذا الغبار، من خلال الفحص المخبري، أساس الدراسات المثيرة التي تنجز في الوقت الحالي حول التعمير في العصر القديم، والتي يعجز عن القيام بها علم السكن البشري، حتى وإن أضفنا إلى معطيات النصوص دراسة أسماء الأماكن أو دراسة البقايا الأثرية. الوثيقة التاريخية، هذا الغُبار الألفي. يمكن للتاريخ أن يصنع عسله من هذا الغُبار. يتأسس التاريخ بالاهتمام بكل شيء، بكل ما يمكن أن يتكزه ذكاء البشر ويستوعبه، قصد إيجاد بدائل لصمت النصوص، ولدمار النسيان...

النص رقم 11

التاريخ الوثائقي

نشأة الوثيقة[1]

الثورة الفرنسية هي التي خلقت الأرشيف بالمعنى الذي نفهمه اليوم، أي الوثيقة التي تدل على الماضي، "ذلك الركام من الأوراق الرسمية التي انقضى زمنها وصارت رهن إشارة الجميع" (وفق تعريف المؤرخ السويسري إدوارد فوتير عام 1919). وهذه الأوراق هي التي تتحول إلى تراث من خلال النظرة الجديدة الملقاة على الماضي. فمن الإجابة عن هذه الضرورة التراثية نشأت تدريجيا الرؤية المعاصرة للأرشيفات الوطنية.

منذ 1790، في فرنسا، أسس البرلمانُ الأرشيفات الوطنية والجهوية حيث تم حفظ رسوم الأملاك التي اكتست صبغة قومية. ووسّع قانون 25 يونيو/حزيران 1794 صلاحياتها وأنشأ لجنة مكلفة بفرز الوثائق المحصَّل عليها وتدمير كل ما لا يمتُّ بصلة لـ "صنف المعالم التاريخية". فقبل أن تطرح مسألة الحفظ والصيانة، كانت مسألة تدمير "كل ما يحمل أثر الاستعباد" هي الهاجس الرئيسي، وذلك خوفا مما قد يحدث من جراء القلاقل التي شهدتها البوادي أو مما قد يصدر عن البرلمان.

في خطاب نيقولا كوندورسني، أحد صناع الثورة الفرنسية، ألقاه بتاريخ 10 يونيو/حزيران 1792، نقرأ ما يلي: "في مثل هذا اليوم المشهود أرسى البرلمان دعائم المساواة السياسية بالقضاء على الأرستقراطية. في هذا اليوم، وبفضل انتصار العقل، تحترق بالعاصمة تحت أقدام تمثال لويس الرابع عشر، تلك المجلدات الضخمة التي تشهد على غرور هذه الطائفة. وتلقى آثارٌ أخرى نفس المصير في الخزانات العامة ومجالس الحسابات ودُور الأنساب. ينبغي تدمير هذه المستودعات تدميرا شاملا. لن تحتفظوا، على حساب الأمة، بهذه التفاهات التي تهدد المساواة.

[1] P. Garcia, « La naissance de l'histoire contemporaine », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Les courants historiques, op. cit.*, pp. 18-19.

وتبنى البرلمان القانون الذي اقترحه كوندورسي، والذي يقضي بـ "السماح لكل الأقاليم بإحراق الرسوم الموجودة بمختلف المستودعات". لكن بطء عملية الفرز، والتقلبات السياسية (مقتل كوندورسي عام 1794)، وحساسية الأشخاص المكلفين بهذه المهمة، كل ذلك أدى إلى تحكيم موقف الحفظ والصيانة. فالتصور القائم على أساس "التطهير" حسب التعبير المعاصر، انقلب إلى إنقاذ الوثائق التي تكتسي قيمة تاريخية، بمعايير تلك المرحلة، بحيث أنه من بين بنود القانون المذكور لم يُطبّق فعلا سوى البند الذي يحدد المقومات الأساسية لتنظيم الأرشيفات، والذي تضمن حق جميع المواطنين في الاطلاع عليها. وقد دعمت الأرشيفات الوطنية تحت إدارة أرمان كاموس ثم فرانسوا دونو، هذا التوجه بتدبير مجموع الذخائر، إذ تحولت إلى "مستودع مركزي للجمهورية برمتها". هذا ما يجري به العمل إلى اليوم (أمر 1846، ومرسوم 1855، ثم قانون 1911).

النص رقم 12

التاريخ الوثائقي

حفظ الوثيقة[1]

اليوم، تُجمَع الوثائق التاريخية القديمة وتحفظ، من حيث المبدأ، في هذه المؤسسات العمومية التي تسمى الأرشيفات، والمكتبات، والمتاحف. في الواقع، لا توجد كل الوثائق هناك، بالرغم من المكاسب المتواصلة التي تحققها هذه المؤسسات منذ مدة في العالم أجمع، لقاء مالٍ أو مجانا. مازالت وثائق خصوصية كثيرة يتجر فيها التجار. لكن الاستثناء، الذي لا أهمية له هنا، لا يفسد القاعدة. سيأتي يوم ينتهي فيه رواج هذه الوثائق القديمة، على محدوديتها، لتجد طريقها إلى مؤسسات الدولة هذه، المالك السرمدي الذي يكسب دائما ولا يفرط أبدا.

من حيث المبدأ، يستحسن أن لا تكون مستودعات الوثائق كثيرة جدا. ومن حسن الحظ أنها قليلة في بلادنا، بالقياس إلى ما كانت عليه منذ مائة سنة. ويمكن الذهاب بعيدا في سياسة مركزة الوثائق هذه، التي لا تخفى محاسنها على العاملين بها. توجد اليوم مؤسسات للأرشيف تتمتع باستقلالية يصعب تبريرها. لكن مشكلة المركزة لم تعد مطروحة بحدة وبصفة مستعجلة منذ أن تطورت وسائل الاستنساخ، وخصوصا منذ أن تم التغلب على سلبيات تعدد هذه المؤسسات بتمكين الوثائق من السفر. يمكن للباحث اليوم، من دون مصاريف، أن يطلع داخل مكتبة مدينته العمومية، على الوثائق الموجودة بمكتبات سان بيترسبورغ، وبروكسيل، وفلورانسا، مثلا. فقليلة هي المؤسسات التي تمنع منعا باتا خروج الوثائق، مثل أرشيفات باريس، والمتحف البريطاني، ومكتبة ميجان البلدية في إكسان بروفانس.

[1] Ch.-V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques*, *op. cit.*, pp. 35-36.

النص رقم 13

التاريخ الوثائقي

تحليل الوثيقة[1]

يكتب التاريخ انطلاقا من وثائق. الوثائق هى الأثر الذي يتركه فعل الإنسان في الماضي وتفكيره. لكن قليلا ما يترك هذا الفعل وهذا التفكير أثرا مرئيا أو دائما. يكفي أن تحدث كارثة ما ليندثر كل شيء. ولذلك، فإن كل فعل أو فكر لم يخلف أثرا، مباشرا أو غير مباشر يضيع بالنسبة للتاريخ، وكأنه لم يوجد أبدا. فبدون وثائق تبقى حقب عريضة من الماضي مجهولة. لا شيء يعوض الوثائق. لا تاريخ بدون وثائق...

في البداية نلاحظ الوثيقة. هل هي على النحو الذي كانت عليه في الأصل؟ ألم تتدهور حالتها منذ ذلك الحين؟ ثم نبحث عن الكيفية التي أُنتجت بها حتى نستعيد محتواها الأصلي ونتبين مصدرها. وتشكل هذه السلسلة الأولى من التحريات القبلية، التي تهم الكتابة واللغة والشكل والمصدر، النقد الخارجي أو الدراسة النقدية. بعد ذلك، يتدخل النقد الداخلي. هنا، يشتغل النقد بمنطق القياس على طريقة علم النفس العام، وذلك بتمثل الحالات النفسية التي مر منها صاحب النص، وطرح الأسئلة الآتية: 1) ماذا أراد أن يقول؟ 2) هل يؤمن حقا بما يقول؟ هل من سبب يدفعه إلى هذا الاعتقاد؟ على هذا الأساس يعود النص إلى نقطة تجعله يشبه إحدى العمَليات العِلمية التي يتكون من خلالها العلم الموضوعي برمته. كل وثيقة لها قيمة، مادامت قد أُخضِعت تماما لملاحظة دقيقة بعد التبيُّن من أصلها.

[1] *Ibid.*, pp. 29, 67-68.

النص رقم 14

التاريخ الوثائقي

سنوات من التحليل قبل ساعة من التركيب[1]

الوثيقة لا تعني فقط النصوص المنشورة، بل المخطوطة أيضا حيث يقدم التاريخ أفضل ما لديه... ولإخضاع نص ما للنقد، علينا أن نتأكد من المخطوطات التي نقلته، حتى نزيل كل شك حول حقيقته ومضمونه... ولا ينبغي أبدا فصل النص عن سياقه، أي ما حصل قبله وما جاء بعده، كما يجب وضعه ضمن تفكير صاحبه، وألا نقوّله ما لم يقله... إن دراسة الوثيقة هي بداية علم التاريخ ومنتهاه. من المفيد قراءة المؤلفات التي كتبها المؤرخون المحدَثون، بل من الضروري الاعتراف بفضلهم عندما يكون لهم السبق في الكشف عن الحقيقة. فالرجوع إلى هذه الكتب واجب من واجبات المؤرخ، ثم إن ذِكرَها واجب من واجبات النزاهة العلمية. لكن قناعة المؤرخ لا تتكون إلا بالرجوع إلى الوثائق والاطلاع عليها. تُشكل قراءة الوثائق ونقدها المرحلة الأولى من العمل التاريخي: هذا هو التحليل. أما المرحلة الثانية فتقتضي تجميع هذه الوثائق وترتيبها واستخراج النتائج منها. وهذه المرحلة هي التي تُفضي إلى التركيب. لكن قبل بلوغ مرحلة التركيب يجب على المؤرخ أن يتردد طويلا، أن يراجع الوثائق مرات كثيرة، لأن سنوات من التحليل تسبق ساعة من التركيب (كما قال المؤرخ الفرنسي فوستل دوكلانج).

---

[1] C. Jullian, *Extraits des historiens français du XIXe siècle*, Paris, Hachette, 1897 (Introduction, p. CXXVII).

النص رقم 15

التاريخ الوثائقي

علوم التاريخ المساعدة[1]

الإبّيغرافيا والباليوغرافيا والفيلولوجيا والديبلوماتيكا[2]... هذه المعارف ليست الوحيدة التي تساعد على البحث في التاريخ. قد يكون من غير اللائق فعلا أن نباشر نقد الوثائق الأدبية التي لم تخضع للنقد بعدُ من دون أن نكون على علم بالنتائج المكتسبة من طرف أولئك الذين أخضعوا وثائق مماثلة للنقد، لحد الآن. فمجموع هذه النتائج هي التي تشكل تخصصا قائم الذات، اسمه التاريخ الأدبي. ذلك أن نقد الوثائق المصوَّرة، كالأعمال الهندسية، والنحت، والرسم، وباقي الأشياء بمختلف أشكالها (أسلحة، ألبسة، ماعون، نقود، ميداليات، شعارات)، يفترض معرفة عميقة بالملاحظات والقواعد التي يتشكل منها علم الآثار بالمعنى الصرف للكلمة وفروعه: علم النقود وعلم الشعارات الحربية.

نستطيع اليوم بنوع من الامتياز أن نفحص هذا المفهوم الملتبس: "علوم التاريخ المساعدة". ونقول أيضا: "العلوم المساعدة"، "العلوم الملحَقة". لكن تبقى هذه العبارات غير مقنعة تماما. أولا وقبل كل شيء هذه العلوم التي ننعتها بالمساعدة ليست علوما. الذيبلوماتيكا والتاريخ الأدبي، مثلا، ليسا سوى فهارس منهجية لمجموعة من الوقائع تم اكتسابها من خلال النقد، والتي من شأنها أن تيسِّر نقد الوثائق التي لم تخضع للنقد بعدُ. أما الفيلولوجيا فهي علم منظم له قواعد. ثانيا، ينبغي التمييز ضمن هذه المعارف المساعدة — التي تساعد ليس فقط التاريخ بالمعنى الصرف للكلمة، وإنما مجموع البحوث التاريخية– بين تلك التي على كل باحث أن يستوعبها، وتلك التي يحتاج إليها على نحو مخصوص. بمعنى آخر، تلك التي تدخل في العمل المألوف الذي يمارسه المؤرخ، وتلك التي تبقى في وضع المعطى الافتراضي. المؤرخ الوسيطي، مثلا، عليه أن يجيد قراءة نصوص القرون الوسطى

---

[1] Ch.-V. Langlois et Ch. Seignobos, *Introduction aux études historiques*, *op. cit.*, pp. 56-58.

[2] الإبْيغرافيا (épigraphie) هي دراسة النقوش القديمة؛ والباليوغرافيا (paléographie) هي دراسة الخطوط القديمة؛ والفيلولوجيا (philologie) هي دراسة اللغة دراسة نقدية من خلال النصوص القديمة؛ والديبلوماتيكا (diplomatique) هي دراسة بنية النصوص الرسمية القديمة.

وفهمها، ولا حاجة له بملء ذهنه بمعظم الوقائع الدقيقة ذات الصلة بالتاريخ الأدبي والديبلوماتيكا...

وأخيرا، لا وجود إطلاقا لمعارف مساعدة للتاريخ، بل وحتى للبحوث التاريخية، عموما، أي تلك التي لها فائدة لكل الباحثين مهما كانت اهتماماتهم. يبدو إذن أنه لا وجود لإجابة عامة عن السؤال المطروح في البداية: ماذا ينبغي أن يكون عليه التعلُّم التقني للباحث أو المؤرخ؟ وما هي سبل التعلُّم التقني لديهما؟ كل شيء نسبي. يعتمد هذا الأمر على ما يرغب المؤرخ في دراسته. لا جدوى من معرفة الباليوغرافيا بالنسبة لمن يقوم بأبحاث تخص تاريخ الثورة الفرنسية، ولا جدوى من تعلم اللغة الإغريقية بالنسبة لباحث في تاريخ فرنسا خلال القرون الوسطى. لكن، يبقى أن الباحث الذي يسعى إلى إنجاز بحث أصيل، كيفما كان تخصصه، عليه أن يكون ملمّا بالإضافة إلى ما يسميه الأرشيفي الفرنسي فرانسوا دونو بالتكوين العام، بكل المعارف التي من شأنها أن تمنحه أدوات إيجاد الوثائق وفهمها ونقدها. وتتنوع هذه المعارف بحسب التخصص في هذا القطاع من التاريخ الكوني أو ذاك. نسبيا، هذا التعلُّم التقني سهلٌ، ومدته قصيرة لدى المهتمين بالتاريخ الحديث والمعاصر، أما المختصون في التاريخ القديم والوسيط، فتعلُّمهم التقني هذا شاق وطويل.

النص رقم 16

التاريخ والفلسفة[1]

لإدراك ماضي البشرية ينبغي فهم الإنسان والحياة وامتلاك تصور معين حول بنيتهما، ولنتجرأ ونقول: امتلاك حد أدنى من العمق الفلسفي. هذا ما تُبيِّنه إحدى الأعمال الكبرى الأولى التي تحظى اليوم باحترام المؤرخ باعتبارها تمثل سن الرشد الذي بلغه التاريخ. يتعلق الأمر بكتاب "تاريخ انحطاط الإمبراطورية الرومانية وسقوطها" للمؤرخ البريطاني إدوارد جيبون، الصادر ما بين 1776 و1788 (ستة مجلدات)[2]، والذي تجدَّد نشره في البلدان الأنجلوساكسونية حتى الوقت الحالي، بفضل قيمته الأدبية التي جعلت منه تحفة وعملا كلاسيكيا... صحيح أن هذا الكتاب متجاوز اليوم بحكم تقدم البحث، إذ بعد ما يقرب من قرنين من الزمن يسهل علينا رصد نقائصه وهفواته وحدوده. لكن الجهد الكبير الذي بذله جيبون على مستوى الوضوح والتفكير يؤكد إلى أي حد نستفيد دائما من المواجهة التي نقيمها بين فرضياته وفرضياتنا... والحال أن قيمة جيبون تكمن تحديدا في قدرته على إنجاز تركيب بين رصيد التحقيق التاريخي الكلاسيكي الموروث عن الإنسانويين الأوائل (...) من جهة، وتوليد المعنى في فهم المشكلات الإنسانية الكبرى على النحو الذي نضجت بداخله، بفضل احتكاكه بفلاسفة عصر الأنوار، من أمثال مونتيسكيو وفولتير وديدرو، من جهة ثانية...

لقد استخدم جيبون كل معارفه في دراسة مسألة حُبلى بالدلالة والأهمية: "كيف اختفت هذه الحضارة القديمة التي تجد فيها فلسفةُ القرن الثامن عشر العقلانية روحَها، لتعقِد معها الصلة فوق ظلمات القرون الوسطى؟ وكيف حصل أن انتصرت الديانة والهمجية؟ ولماذا هذا القوس الطويل في تاريخ العقل؟". تبدو هذه الأسئلة، كما طرحها جيبون، متجاوزة بالنسبة لقارئ اليوم... لكن طريقة معالجتها، بكل جدية وثراء وعمق، تجعلها ذات قيمة ثمينة في أعيننا.

---

[1] H. I. Marrou, « Qu'est-ce que l'histoire », in Ch. Samaran (sous la direction de), *L'histoire et ses méthodes*, Paris, Gallimard, 1961, pp. 26-29.

[2] E. Gibbon, *The History of Declinean Fall of the Roman Empire*, London, Strahan and Cadell, 6 vol., 1776-1788.

لا نتردد في نعت عمله بالروح الفلسفية، والنظر إليه كسمة من السمات الأساسية للفكر التاريخي. لكن هذه الكلمات قد تبعث على الخلط، ولذلك تستدعي بعض التوضيحات، لأن العلاقات بين الفلسفة والتاريخ تبدو دائما مبهمة ومعقدة وفي الغالب مضطربة. بمعنى معين، ثمة تعارض حاذ بين توجهي الفيلسوف والمؤرخ: من جهة، يتميز المؤرخ بالعمل الصبور والمضني، كونه يستند إلى وثائق غير كافية لحل المسألة المطروحة، ويعيد بناء صورة من الماضي تبقى جزئيةً وناقصة، وفي أحيان كثيرة مشكوكاً فيها... وفي الجهة المقابلة، لا صبر للفيلسوف ولا حاجة له بمعرفة ركام الوقائع والتدقيق فيها. ما يرغب فيه هو فهم الكلّيات ورسم لوحات عريضة تظهر فيها البنيات والمسبّبات العميقة...

يمتد هذا الحوار، كما هو معروف، إلى ما لا نهاية، وبحرقة. ثمة اختلاف لا محيد عنه. منذ فلسفة الأنوار في القرن الثامن عشر، حيث أخذ الفلاسفةُ مكان اللاهوتيّين، باعتبارهم عناصر موجِّهة في الثقافة الأوروبية، لم يذب التوتر السِّجالي بين فلسفة التاريخ، الوريثة والمعارضة في الآن ذاته للاهوت المسيحي، والتاريخ كما يمارسه المؤرخون الوضعانيون الذين يستندون إلى أبحاث التحقيق والنقد.

من الفلاسفة الموسوعيِّين إلى الماركسيين كم من لامبالاة وازدراء وتجاهل انكشفت بين الميدانين! لكن (وهنا لن نعتبر سوى حالة المؤرخين) ينبغي التأكيد على أن العلاقة التي تجمع بينهما ليست فقط علاقة تنافر. هذا لأن التاريخ لن يستطيع الاستغناء عن جرعةٍ من روح الفلسفة، إذ يتفلسف المؤرخ من دون أن يشعر بذلك. عندما يستطيع "المؤرخ" تجاوز مستوى المحقِّق (...)، والارتقاء إلى درجة التاريخ، يكون عليه بلورة تصور كامل للإنسان والحياة، في بحثه عن حل المشكلات الإنسانية العميقة والحقيقية، وبناء نسق من الأفكار والمفاهيم وأسس الحكم على الأشياء، التي تحمل، أراد ذلك أم لم يرد، بصمةَ التفكير الفلسفي.

النص رقم 17

التاريخ والعلوم الاجتماعية

التاريخ والسوسيولوجيا[1]

يمكن لمشروعنا أن يكون مفيدا بطريقة مغايرة. يمكنه أن يقرِّب السوسيولوجيا من بعض العلوم الاجتماعية التي تظل بعيدة عنا، مما يضر بنا وبها على السواء. نفكر في التاريخ بالخصوص، ونحن نتكلم هكذا. قليلون هم المؤرخون، حتى اليوم، الذين يهتمون ببحوث علماء الاجتماع، ويحسون بأهميتها. فهم يهملونها لسمتها النظرية المفرطة، ولضعف استنادها إلى الوثائق، إذ لا يعترفون سوى بأهميتها الفَلسفية. لكن التاريخ لا يمكنه أن يصير علما إلا إذا فسَّر، ولا يمكن للعلم أن يفسر إلا إذا قارن: حتى ذلك التوصيف البسيط لا يمكنه أن يتم من دون مقارنة... فمن مصلحة التاريخ أن يتجاوز المؤرخُ نظرته العادية، أن يوسع أفقه إلى ما وراء البلاد والحقبة المدروستين، وأن يهتم بالقضايا العامة التي تثيرها الوقائع الخاصة. والحال أن التاريخ إذا قارن لن يختلف عن علم الاجتماع. ومن جهة أخرى، لا تستطيع السوسيولوجيا الاشتغال بدون تاريخ، بل هي في حاجة إلى مؤرخين يزاوجون بين التخصصين. ذلك أن اقتحام علم الاجتماع للميدان التاريخي لاختلاس الوقائع التي تهمه لا تعطي سوى نتائج هزيلة... وحده المؤرخ مؤهل لاستخدامها بثبات. ولذلك، بالرغم من التدافع بين هذين الميدانين، فإنهما يتجهان بطبيعة الحال نحو بعضهما البعض، بل هما مدعوان إلى الانصهار في ميدان مشترك لكي تلتقي أدواتهما وتتوحدا... الغرض من كل هذا هو تحفيزُ المؤرخين على رؤية الوقائع التاريخية بعين علماء الاجتماع، وجعلُ هؤلاء يمتلكون تقنية البحث التاريخي. بهذا الشرط، يمكن لصيغ العلم التفسيرية أن تتسع تدريجيا لتشمل كل التعقيد الذي يميز الوقائع الاجتماعية، عوض الاقتصار على إعادة إنتاج العموميات، وفي نفس الوقت يستطيع التنقيب التاريخي أن يكتسي معنى فيكون بمقدوره حل المشاكل المستعصية التي تطرح على البشرية. كان المؤرخ فوستل دوكلانج يحب ترديد ما مفاده أن السوسيولوجيا الحقيقية هي التاريخ. لا جدال في ذلك، شريطة أن يُكتب التاريخ بطريقة سوسيولوجية.

---

[1] E. Durkheim, Préface du premier numéro de *L'Année Sociologique*, 1896-1897, pp. II-III.

النص رقم 18

التاريخ والعلوم الاجتماعية

التاريخ والإثنوغرافيا[1]

ما هي الفوارق الموجودة بين منهج الإثنوغرافيا (بالمعنى الصرف للكلمة) ومنهج التاريخ؟ هما معا يدرسان مجتمعات تختلف عن المجتمعات التي نعيش فيها. وتبقى خاصية الآخر هذه، التي تتضمن بعدا زمنيا أو مجاليا، أو حتى تنوعا ثقافيا، خاصيةً ثانوية بالقياس إلى تشابه الأوضاع. ما هو الهدف الذي تسعى إليه هاتين المادتين؟ هل هو إعادة بناء ما جرى، أو ما يجري، إعادةً تامة؟ التأكيد على هذا الأمر معناه نسيان أنه في الحالتين معا تتباين أنساق التمثلات بالنسبة لكل جماعة، وأن كل هذه الأنساق تختلف عن تمثلات الباحث. لن تستطيع أبدا أفضل دراسة إثنوغرافية إدماج القارئ في حياة الأهالي. وثورة 1789 كما عاشها الأرستقراطي تختلف عما أحس به ابن الشعب[2]. وهما معا لا يلتقيان أبدا مع هذه الثورة كما فهمها جول ميشلي أو هيبُّوليت تِينْ. ما يفلح فيه المؤرخ والإثنوغرافي، أو ما يمكن أن يُطلب منهما، هو توسيع التجربة الخاصة ومنحها بُعدَ تجربة عامة حتى تُفهم كتجربة من طرف أشخاص ينتمون إلى بلد آخر أو زمن آخر. وهما معا، أيضا، يتوصلان إلى هذه النتيجة بنفس الشروط: ممارسة، صرامة، موضوعية...

فكيف يشتغلان؟ هنا تبدأ المشكلة. لأننا غالبا ما قابلنا بين التاريخ والإثنوغرافيا، حتى في السوزبون، كون أن التاريخ يستند إلى دراسة الوثائق ونقدها، والتي، أي هذه الوثائق، تعوذ إلى ملاحظين كُثر يستطيع الباحث مواجهة بعضها البعض أو خلق تقاطعات فيما بينها، بينما ترتبط الإثنوغرافيا بملاحظ واحد.

يمكن الإجابة عن هذا النقد: إن أفضل وسيلة لتمكين الإثنوغرافيا من تجاوز هذه العقبة هي الإكثار من الأبحاث الإثنوغرافية... ثم ماذا يصنع المؤرخ عندما يدرس وثائقه سوى أنه يحيط نفسه بشهادة إثنوغرافيين هواة، بعيدين في

---

[1] Claude Lévi-Strauss, *Anthropologie structurale*, Paris, Plon, 1958, pp. 23-25.

[2] يستخدم هنا كلود ليفي ستروس كلمة "sans-culotte". وهي تعني في سياقها التاريخي ذلك الثوري الكادح الذي كان يرتدي السروال الطويل، على خلاف الأرستقراطي الذي كان يتميز بارتداء السروال القصير الكاشف عن الساق.

الغالب عن الثقافة التي يصفونها كما هو حال الباحث الحديث المهتم بالشعوب البُولينيزيَّة والبَّيكميَّة؟ هل يكون مؤرخ أوروبا القديمة أقل تقدما لو أن الإخباريَيْن الإغريقيين هيرودوت وديُودور الصقلّي، والراهبيْن الدنماركي كراماتيكوس والروسي نيستور، كانوا إثنوغرافيين محترفين، عارفين بالمشاكل، متمرِّسين بصعاب التنقيب، ومدرَّبين على الملاحظة الموضوعية؟ فعوض الاحتراس من الإثنوغرافيين، على المؤرخ، الحريص على مستقبل علمه، أن يستعين بهم.

لكن هذا التماثل المنهجي الذي نسعى إلى رسمه بين الإثنوغرافيا والتاريخ يبقى وهميا. الإثنوغرافي الناجح باحثٌ يجمع المعطيات ويعرضها وفق نفس المستلزمات التي يواجهها المؤرخ. يكمن دور المؤرخ في استعمال هذه الأعمال، عندما تسمح بذلك الملاحظات المتدرجة على مرحلة زمنية كافية. ولا يختلف دور الإثنولوجي عن دور المؤرخ، عندما تمكنه المعطيات المرتبطة بمناطق كثيرة، من القيام بعمله. وفي كل الحالات، يثبت الإثنوغرافي الوثائق التي يستفيد منها المؤرخ. وإذا كانت هذه الوثائق موجودة أصلا، واختار الإثنوغرافي إدماج كنهها في دراسته، على المؤرخ أن يحترم هذا الامتياز القاضي بكتابة تاريخ مجتمع، يمتلك فيها تجربة معاشة، شريطة أن يكون هذا الإثنوغرافي متمكنا من المنهج التاريخي.

ولذلك، يعود النقاش إلى العلاقة بين التاريخ والإثنولوجيا بالمعنى الصرف للكلمة. ما أود قوله هو أن الاختلاف الأساسي بينهما لا يكمن لا في الموضوع ولا في الهدف ولا في المنهج. بالنظر إلى موضوعهما المتمثل في الحياة الاجتماعية وهدفهما، أي فهم الإنسان فهما جيدا، وبالنظر أيضا إلى منهجهما، حيث لا تتباين سوى التقديرات المرتبطة بطرق البحث، يكمن الفرق في اختيار الآفاق التكميلية: التاريخ يرتب مغطياته بالقياس إلى التعبيرات الواعية، بينما يتعامل الإثنولوجي مع الظروف اللاواعية للحياة الاجتماعية.

النص رقم 19

التاريخ والعلوم الاجتماعية

التاريخ والإثنولوجيا[1]

تَشكُّل التاريخ والإثنولوجيا خلال المرحلة الكلاسيكية (نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر) كجنسين معرفيين بينهما قرابة وتعارض في آن واحد. فهما ينحدران من مفهومين رئيسيين: الزمن والمجال، ويقدمان أدوات لوصف العالم البشري. لكن التاريخ يعمل على جرد الزمن، بينما تقوم الإثنولوجيا بجرد المجال. هكذا نجد كتب الرحلات البعيدة تمثل في التصنيفات البيبليوغرافية القديمة لأوروبا الباكونية (نسبة للفيلسوف والعالم الإنجليزي فرانسيس باكون)، جزءً من مؤلفات التاريخ، أو على الأصح صنفا فرعيا منه خاصا بوصف البلدان الأجنبية وبالتحديد الجذابة منها، إذ أن الرحالة، وهو يقدم للقراء طبائع المجتمعات البعيدة، لا يبحث فقط على تعميم ما هو جذاب، بل يستنبط من المجال المعاصر صورة من الماضي، كما لو كان البدائي يمثل طفولة المتحضر. هكذا تتوحد قراءتان في صورة واحدة للإنسان.

من دون شك تبقى كلمة التوحد مفرطة، لأن بين الإثنولوجيا والتاريخ لعب العامل القومي دورا حاسما في تشكُّل التاريخ، وأيضا في انفصاله كحقل معرفي... بين القرن السادس عشر وعصر الأنوار، أصبح التاريخ يهم الأمم بالأساس، أي الدول والشعوب الأوروبية... ومنذ القرن الثامن عشر، حينما أخذ ينتظم وصف الشعوب "البدائية" كجنس معرفي، برز سُلَّم فريد من القيم يسعى إلى تفضيل دراسة الزمن على حساب دراسة المجال... وفي القرن التاسع عشر استفحل التنافر بين الجنسين المعرفيين باضمحلال طابعهما التكاملي. فقد تحطم ذلك الخط الوهمي الذي جمع عبر الزمن والمجال وجهين عالميين، الإنسان الطفل والإنسان الراشد، المجتمع البدائي والمجتمع المتحضر، في مجرى دقيق وفريد... كما أن إيديولوجية التقدم، التي عمَّمت بسرعة الوتائر الخارقة للتحولات الاقتصادية على مجموع الأنشطة الإنسانية، جعلت من الزمن نوعا من الانسياق اللامتناهي ومزادا

---

[1] F. Furet, «Histoire et ethnologie», in *L'atelier de l'histoire, op. cit.*, pp. 91-98.

للقوميات: لقد أصبح التقدم وسيلة ورهانا للقوة، يتأجج فيه صراع التواريخ الوطنية. حينئذ أصبح التأريخ حكرا على بعض الأمم: الأمم التي تنتج، الأمم التي تتطور، وباختصار الأمم التي تهم. أما باقي المجال البشري فترك للعدم التاريخي.

النص رقم 20

التاريخ المفاهيمي

المؤرخ والرّاوي[1]

الجهد التاريخي أقرب إلى الجهد الفلسفي منه إلى الجهد العلمي. فالتاريخ يوضح أكثر مما يفسر... لا ينتمي التاريخ إلى مختلف العلوم إلا بمقدار ضئيل. إذ لا يوجد علمٌ للتاريخ، مفتاحٌ للسيرورة، محركٌ للتاريخ... لا يوجد محرك للتاريخ، بل فقط متغيرات استراتيجية تتلوّن من ظرفية إلى أخرى. فالتاريخ الذي نكتبه ليس قضية علم بل قضية احتراس... نعلم مدى التقدم الذي أحرزه التاريخ خلال القرن العشرين، القرن الذي أعاد تأسيس هذا التاريخ... وهذا التقدم لا يقع عند استكشاف الآليات والمحركات التي قد تحلّله، ولكن عند تفسير مستوياته البنيوية وإكسابها بعدا مفاهيميا. نعني بذلك أن مؤرخ القرن العشرين أصبح لديه من الأفكار ومن البراعة ما يفوق بكثير إخباري القرن العاشر الذي لا يعرف سوى تاريخ الملوك والمعارك والأوبئة والمعجزات... فحتى القرن التاسع عشر، لم نكن نعرف التحدث بلغة الطبقات ونمط الحياة والعقلانية الاقتصادية والثراء النائم والعقلية، وغير ذلك... إن المفاهيم هي التي تميز التاريخ عن الرواية التاريخية والوثائق. فإذا انحصر هذا التاريخ في إحياء الماضي بعيدا عن التفسير، فلا حاجة لكتابته، بحيث تكفي رواية "حرب وسلم" (للروائي الروسي ليون تولستوي) أو الأنباء المصوَّرة. فالواقع موجود من دون أن يُدرَك بوضوح، يختلقه الروائي أو يعيد اختلاقه، أما المؤرخ فيقدم ما يقابل ذلك بلغة المفاهيم.

---

[1] P. Veyne, « L'histoire conceptualisante », in J. Le Goff et P. Nora, éd., *Faire de l'histoire*, *op. cit.*, vol. 1, pp. 62-69.

النص رقم 21

التاريخ المفاهيمي

تكويني مؤرخا[1]

انتهت دراساتي في رمشة عين، بحيث أصبحت أستاذا للتاريخ بثانوية قسنطينة في الجزائر وعمري 21 سنة. كنت آنذاك مؤرخا متدربا كمئات من المؤرخين الآخرين. لقد لقنت كآلاف الآخرين تاريخا حدثيا مسليا لأنني كنت أتعلمه وأُعلّمه في نفس الوقت. كنت منذ البداية ما يمكن أن نسميه أستاذا جيدا يتبادل مع تلامذته ودا كبيرا. وأكرر مرة أخرى أنني كنت مؤرخا للحدث، للسياسة، للشخصيات الكبار. لقد كانت برامج التعليم الثانوي ملزمة. فالبحث الذي أنجزته في إطار دبلوم الدراسات العليا، "منطقة بار لودوك خلال السنوات الثلاث الأولى من الثورة الفرنسية" كان واجبَ ضمير، إذ كانت الثورة الفرنسية تجذبني ككل طالب يساري في تلك الفترة. وباختصار كانت ساعتي تدق على إيقاع الجميع، وعلى النحو الذي يوافق أساتذتي التقليديين. لقد عملت جاهدا أن أكون مثلهم بحّاثة نزيها، ومرتبطا بالأحداث قدر الإمكان. ويُثبت ديبلومي هذا الإخلاص، شأنه في ذلك شأن مقالتي الأولى المنشورة عام 1928 تحت عنوان "الإسبان وإفريقيا الشمالية"... أظن أن مشهد البحر الأبيض المتوسط كنظرة من الضفة الأخرى، من "الخلف"، قد ساهم إلى حد بعيد في بلورة تصوري للتاريخ. إلا أن نقلتي الفكرية كانت قد تكونت ببطء... لم أتمكن إذن إلا في وقت متأخر من أن أشق طريقي نحو تاريخ جديد منفصل عن التاريخ التقليدي. لقد فكرت في البداية بطبيعة الحال، عند اختيار موضوع أطروحتي، في التاريخ الألماني، خصوصا وأنني كنت أعرف جيدا اللغة الألمانية. لكن هذا التاريخ كان يظهر لي مُسَمَّما بكيفية مسبقة بالنظر لإحساساتي الفرنسية المفرطة. لذلك انسقت في تجربة مع تاريخ إسبانيا الذي صادفته في بحثي حول "معاهدة فيرنانس" (1598) الذي

---

[1] Fernand Braudel, «Personal Testimony», *Journal of Modern History*, vol. 44, déc. 1972, pp. 448-467, repris et traduit sous le titre «Ma formation d'historien», in *Ecrits sur l'histoire*, II, Paris, Arthaud, 1990; pp. 9-29.

مترجم تحت عنوان "من التاريخ السردي إلى التاريخ الإشكالي"، ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 45-51.

أنجزته تحت إشراف الأستاذ الجليل إميل بورجوا[1]... وفي الجزائر ارتأيتُ أن البحث حول فِلِيبِّـــي الثاني وإسبانيا والبحر الأبيض المتوسط قد يشكل موضوع أطروحة مقبول. وبالفعل تم قبوله بالسوربون دون عناء... وشيئا فشيئا نمت شكوكي حول تحرير نص أطروحتي. فبينما لم يكن فِلِيبِّـــي الثاني، الحذر والكئيب يجذبني إلا قليلا، كان البحر الأبيض المتوسط يشدني إليه أكثر فأكثر. ومنذ سنة 1927 كان لوسيان فيفر قد كتب لي قائلا (أذكر كلامه من باب الذاكرة): "قد يكون من المثير للاهتمام معرفة بحر البرابرة عوض التركيز على فِلِيبِّـــي الثاني"... واشتعلت الحرب. فشاركت فيها على حدود الراين، وسقطتُ سجينا في ألمانيا من 1940 إلى 1945 أول الأمر بمدينة مايونس، ثم فيما بعد، بين 1942-1945، بمدينة لوبيك... لكن الذي رافقني حقا خلال هذه السنوات الطويلة، الذي كان "يسلّيني" بالمعنى الاصطلاحي للكلمة هو البحر الأبيض المتوسط. ففي الأَسْر كتبت هذا المؤلف الضخم الذي كان لوسيان فيفر يتوصل به على شكل دفاتر مدرسية. إن ذاكرتي وحدها هي التي مكنتني من هذا الإنجاز الباهر. ومن المؤكد أنه من دون هذا الأَسْر كنت سأكتب مؤلفا مغايرا تماما. لم أع هذه الحقيقة إلا منذ سنة أو سنتين حينما التقيت في فلورانسا بفيلسوف إيطالي شاب، حيث قال لي: "أألّفتم هذا الكتاب في السجن؟ لذلك أعطاني الانطباع أنه كتاب تأمل". أجل، لقد تأملت البحر الأبيض المتوسط على انفراد مدة سنوات بعيدا عن المكان والزمان. ثم إن تصوري للتاريخ كان قد أخذ شكله النهائي دون أن أشعر بذلك على التو. كان ذلك، إلى حد ما، الجواب الفكري الوحيد لمشهد البحر المتوسط لم يتمكن من استيعابه أي سرد تاريخي تقليدي، وإلى حد ما أيضا الجواب الوجودي الوحيد للأوقات المأساوية التي مررت منها. كل الأحداث التي كانت تسيلها علينا إذاعة أعدائنا وجرائدها، أو حتى أنباء لندن التي كانت تفشيها لنا الراديوهات السرية، كان علي تجاوزها، رفضها، نفيها. فليسقط الحدث، وتحديدا المزعج! كان عليَّ أن أقتنع أن التاريخ والمصير يسجلان على نحو أكثر عمقا. إن اختيار مرصد الزمن الطويل كان اختيارا لعمق التاريخ ذاته. فبعيدا عن أشخاصنا وآلامنا اليومية يُسَجَّل

---

[1] إميل بورجوا / Emile Bourgeois (1857-1934) مؤرخ وضعاني درَّس بجامعة السوربون. وكان اختصاصه تاريخ فرنسا الدبلوماسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

التاريخ ويدور ببطء مثلما هي كذلك هذه الحياة القديمة للبحر المتوسط التي غالباً ما أحسست دواميها كثبات عظيم. هكذا أخذتُ أبحثُ بوعي عن لغة تاريخية تكون من العمق بحيث تمكّن من استيعاب الزمن الثابت أو ابتكاره، أو على الأقل الزمن الذي يتحرك ببطء شديد ويعاند في تكراره، فانتظم كتابي وفق خطوط زمنية مختلفة ومتعددة، تسير من الثابت إلى قصر الحدث. وإلى اليوم مازالت هذه الخطوط ترسم بالنسبة لي كل المشهد التاريخي وتخترقه.

النص رقم 22

التاريخ المفاهيمي

الأزمنة الثلاثة[1]

ينقسم هذا الكتاب[2] إلى ثلاثة أبواب، كل واحد يعد في حد ذاته محاولة في التفسير. الأول يتعلق بتاريخ شبه ثابت، تاريخ الإنسان في علاقاته مع الوسط الجغرافي المحيط به، تاريخ بطيء السيل والتحول، مكون في الغالب من رجوعات ملحة وحلقات متكررة باستمرار... وفوق هذا التاريخ شبه الثابت يمتد تاريخ بطيء الإيقاع، وقد نقول عن طيب خاطر، إذا لم تنحرف العبارة عن معناها الكامل، تاريخ اجتماعي، تاريخ الجماعات والتجمعات. كيف حركت هذه الأمواج العميقة مجموع حياة الحوض المتوسط. هذا ما تساءلتُ حوله في الباب الثاني حيث درستُ بالتتابع الاقتصاديات والدول والمجتمعات والحضارات، فسعيتُ، حتى أوضح تصوري للتاريخ، إلى تبيان كيفية اشتغال هذه القوى في ميدان الحرب المعقد. ذلك لأن الحرب، كما نعلم، ليست مجالا صرفا للمسؤوليات الفردية.. وأخيرا باب ثالث مخصص للتاريخ التقليدي، أو إذا أردنا تاريخ على مستوى الفرد وليس الإنسان، تاريخ حدثي، كما يقول بول لاكومب وفرانسوا سيمياند. يتعلق الأمر بهيجان السطح، تلك الأمواج التي يهزها المد هزا عنيفا. تاريخٌ ذو تذبذبات قصيرة، سريعة، متوترة.. ولنحترس من هذا التاريخ الحارق كما أحس به الناس في ذلك الوقت، ووصفوه وعاشوه، بوتيرة حياتهم القصيرة، كما هي حياتنا نحن: حياة بحجم غضبهم وأحلامهم وأوهامهم... وهكذا توصلنا إلى تفكيك التاريخ إلى ثلاثة مستويات متدرجة، إلى التمييز ضمن زمن التاريخ بين زمن جغرافي وزمن اجتماعي وزمن فردي. وبعبارة أخرى، إلى تفكيك الإنسان إلى موكب من الشخصيات. قد لا يتفق القارئ مع هذا التقسيم، حتى وإن أكدتُ أن التقطيعات التقليدية تجزأ هي الأخرى التاريخ الحي، واختلفتُ مع المؤرخيْن الألمانييْن فون رانكه وكارل براندي، وشدَّدتُ على أن التاريخ السردي ليس

---

[1] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)*, Paris, Armand Colin, 1949, 9e éd. 1990, t. 1, pp. 16-19.

[2] يتعلق الأمر بالكتاب المذكور في الهامش أعلاه.

منهجا أو منهجا موضوعيا بامتياز، ولكن فلسفةً من فلسفات التاريخ.. أتمنى ألاّ يعاتبني القارئ على هذا الطموح العريض، وهذه الرغبة في رؤية أوسع. فالتاريخ غير محكوم عليه بدراسة الحدائق المسيجة، وإلا قد يفشل في إحدى مهامه الحالية والتي تتجلى في الإجابة عن مشاكل الراهن المقلقة، والإبقاء على علاقةٍ بعلوم الإنسان الفتية والمهيمنة؟ وهل هناك من إنسانوية اليوم، في عام 1946، من دون تاريخ طموح واعٍ بواجباته وسلطه الواسعة؟ "إن الخوف من التاريخ العريض هو الذي يقتل التاريخ العريض"، كما كتب المؤرخ إدموند فارال سنة 1942..

النص رقم 23

التاريخ المفاهيمي

العصر الوسيط الطويل[1]

الثقافة الوسيطية، برأيي، مرحلة من مراحل المغامرة الغربية تمتد على نحو أطول مما يعنيه "العصر الوسيط" المدرسي. فهي تعبر عن مجموعة من القيم لم تتفكك إلا في الفترة المتراوحة ما بين 1750 و1850، لينتهي خلال سنوات 1950 مع "نهاية البادية"... لهذا، أنزعج دونما من هذه التواريخ المثيرة للجدل، 1453 أو 1492، التي ربما تكتسي أهميةً بالنسبة للتاريخ الحدثي أو السياسي الصرف. ومع ذلك يبقى الأمر نسبيا. لأن فكرة "النهضة"، ذلك المنطق الفكري الذي ساد خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تستجيب على نحو مثير للانتباه لإحدى المكونات الرئيسية للثقافة الوسيطية التي كان التجديد بالنسبة إليها دائما هو الرجوع إلى الوراء، والاستناد إلى معرفة العصر القديم. أظن أنه ينبغي حصر مفهوم النهضة ما أمكن في الفن والجمال.

أما إذا اهتممنا بالتاريخ العميق، فإن القطيعة بين العصر الوسيط والنهضة لا يمكنها إلا أن تزيغ بنا عن الموضوع. فالقرنان الخامس عشر والسادس عشر يتميزان بخصائص نجدها في أصناف أخرى من النهضة. نهضة القرنين الثامن والتاسع عندما وضع الكارولانجيون الإنسانوية المسيحية على أسس الثقافة القديمة. ونهضة القرن الثاني عشر مع تعميق هذه الإنسانوية المسيحية بمدينة شارتر الفرنسية بالقياس إلى طبيعةٍ متناغمة مع الخالق، مع تشييد دولة مسيحية بإنجلترا وفرنسا وألمانيا، والتي كانت ثمرة توازن بين ما هو روحي وما هو مادي. هذا دون ذكر النموذج الإيطالي للمدينة-الدويلة التي تجسدت في البورجوازي/المواطن. ولِـمَ لا، إذا تجاوزنا نهضة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، "نهضة" الأنوار في القرن الثامن عشر...

ولذلك قد أفاجئ القارئ إذا قلت بأن ثورة 1789 نفسها هي: مجرد ظاهرة وسيطية... لا أدَّعي طبعا أن شيئا لم يتغير من عصر لويس التاسع (1214-1270) إلى عصر لويس السادس عشر (1754-1792). صحيح أن

[1] J. Le Goff, *Un long Moyen Age*, *op. cit.*, pp. 55-57.

المجتمع تغير خلال القرون الخمسة التي تفصل بين هذين العصرين، وأن الثورة قد دشنت القطيعة مع العصر الوسيط. ما أود قوله ببساطة هو أن الأفكار والمفاهيم التي حركت صناع الثورة تبقى قريبة من مرجعيات المصلح الإيطالي أرنو دو بريشيا (1100-1155) الذي قاد التمرد في روما ضد هيمنة البابا السياسية، والبرلماني الفرنسي مارسيل إيتيان (1316-1358) الذي كان يحلم بدستور لمدينة باريس، أو المصلح جون هوس (1369-1415) الذي أسّس لفكرة القومية التشيكية...

النص رقم 24

ميدان المؤرخ

التاريخ المقارن[1]

اسمحوا لي في البداية أن أحذِّر من لُبس قد يجعل كلامي تفاهة. لستُ مكتشفا لترياق جديد. بإمكان المنهج المقارن أن يقدم الكثير. أجدُ في تعميمه وتطويره ضرورة من الضرورات الملحة التي تطرح اليوم على الدراسات التاريخية. لكنه لا يقدم كل شيء. ففي العلم لا مكان للطِّلَّسم. لقد أبان هذا المنهج، منذ زمن طويل عن فوائده في علوم إنسانية كثيرة. يظهر ذلك أكثر من مرة في تطبيقه على تاريخ المؤسسات السياسية والاقتصادية والقانونية. لكن يبدو أن معظم المؤرخين لم يهتموا بهذا الموضوع بما فيه الكفاية، إذ يستمرون في ممارسة ما اعتادوا عليه دون تغيير. لماذا إذن؟ من دون شك لأنهم يعتقدون أن "التاريخ المقارن" يشكل فصلا من فصول فلسفة التاريخ أو علم الاجتماع، وهي معارف يتعامل معها المؤرخ مرة بتبجيل ومرة بتحفظ، لكنه عادة ما يمتنع عن الخوض فيها. فما يطلبه هذا المؤرخ من المنهج هو أن يكون أداة تقنية، مألوفة الاستعمال والتناول، وكفيلة ببلوغ نتائج إيجابية. هذا ما يوفره المنهج المقارن بالضبط، لكن لا أجد بيِّن ذلك على نحو مقنع. فبإمكان هذا المنهج، بل ينبغي عليه، اختراق الأبحاث التفصيلية. فقد يكون استيعاب هذا المنهج هو مستقبل علم التاريخ..

ماذا نعني أولا وقبل كل شيء بالمقارنة في ميدان التاريخ؟ من دون شك ما يلي: أن نختار، في وسط أو أوساط اجتماعية متعددة، ظاهرتين أو أكثر، أن نقدم ما يجمع بينها من متشابهات، أن نصف منحنيات تطوراتها، أن نشخص أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها قدر الإمكان. ولذلك، ثمة شرطان ضروريان لكي تتحقق هذه المقارنة من الوجهة التاريخية: بعض الشبه بين الظواهر موضوع المقارنة، وبعض الاختلاف بين الأوساط التي ولَّدتها...

---

[1] M. Bloch, « Pour une histoire comparée des sociétés européennes », *Revue de Synthèse historique*, n° 46, 1928, pp. 15-50.

هذه المقالة في الأصل مداخلة ألقاها مارك بلوك بأوسلو (النرويج) خلال المؤتمر العالمي للعلوم التاريخية، في شهر غشت/آب من عام 1928.

عمليا، كيف نشتغل؟ من البديهي أن المقارنة لا قيمة لها إلا إذا استندت إلى دراسات ملموسة ومفصلة ونقدية وموثقة جيدا... حتما، سيبقى دائما العمل المقارن الصرف من نصيب جماعة قليلة من المؤرخين. ربما آن الأوان لتنظيمه وتدريسه في الجامعة. لا يخفى على أحد أن التاريخ المقارن لن يتطور إلا ببطء ما دامت الدراسات الخصوصية تعاني من بعض التأخر، كما هو الحال في ميادين عدة. نواجَه دائما بالعبارة القديمة: "سنواتٌ من التحليل قبل ساعة من التركيب". لكن أصحاب هذه العبارة لا يستحضرون هذا التصحيح الضروري: "لا يمكن للتحليل أن يكون في خدمة التركيب إلا إذا وضعه نصب عينيه منذ البداية، واهتم بخدمته".

النص رقم 25

ميدان المؤرخ

تاريخ المجال[1]

قبالة البحر الأبيض المتوسط العظيم، خلال القرن السادس عشر، لم يكن النشاط البشري يمثل سوى بعض البقع. خيوط ونقط ضئيلة... بالقياس إلى ضخامة المجال، كان البحر فارغا مثله مثل الصحراء. لا حياة به إلا على طول السواحل. كانت الملاحة تحاذي الساحل، كما هو حال مراكب العصور القديمة، وهي تتنقل مثل السَّلْطَعون من صخرة إلى أخرى، من الصخور الشاطئية إلى الجزر ومن الجزر إلى الصخور الشاطئية. إنه الإبحار بين مرفأين، أي تفادي أعالي البحر، التي يسميها بولون دومانس[2] بـ "للبوادي البحرية". بمعنى آخر، أكثر تحديدا، وفق كنانيش الحسابات المطبخية لسفينة مدينة راكوز الإيطالية، الإبحار هو شراء الزبد من مدينة فيلفرانش، والخل من مدينة نيس، والزيت وشحم الخنزير من مدينة تولون. وعلى حد قول أحد الإخباريين البرتغاليين المرورُ من محطة بحرية إلى أخرى يعني تناولُ وجبة الغذاء بمحطةٍ والعشاء بمحطة أخرى. لقد قال الإشبيلي طومي كانو عن الإيطاليين في نهاية القرن السادس عشر: "لم يكن الإيطاليون بحّارةً في أعالي البحار". وهذا رحالة آخر، بيار ليسكالوبي، استمتع وهو بالبحر الأدرياتيكي بكرنفال مدينة زارّا بمناسبة الثلاثاء البدين عام 1574، وبعد الغد، يوم 25 فبراير/شباط مرَّ أمام سان جون دو مالفوازي حيث تناول العشاء، وفي السادس والعشرين حطَّ بمرسى سبالاطو. هذه هي مسالك الأمراء وكبراء العالم في هذا العصر، من مدينة ساحلية إلى مدينة ساحلية أخرى محاذية، حيث تتعدد الحفلات والزيارات والمأذبات وأسباب الراحة، في وقت تُسِقُ فيه السفينة أو تنتظر تحسن أحول الجو. وهذه أيضا هي مسالك السفن الحربية التي لا تحارب إلا على مرأى من السواحل. ما يعبِّر عن هذه الأمور، ونحن نجوب هذه المسالك أو فنون الملاحة

---

[1] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II (1558-1598)*, Paris, Armand Colin, 1949, 9e éd. 1990, t. 1, pp. 27-28, 121-122, 164.

[2] برلون دومانس (Belon du Mans) رحالة وكاتب ودبلوماسي فرنسي عاش في القرن السادس عشر.

هذه، التي لا تختلف عن وصف الطريق البحرية، هو هذه الكلمة المتواضعة: المساحَلة.

استثنائياً، كانت السفينة تبتعد عن الساحل عندما يحملها التيار إلى الأعالي، أو عندما تبحر في إحدى الطرق الثلاث أو الأربع المعروفة منذ القدم. إما تبحر من إسبانيا إلى إيطاليا عبر جزر البليار وجنوب جزيرة سردينيا، أي ما يسمى عادة بـ "الإبحار بواسطة الجزر". وإما من مضيق مسّينا أو من جزيرة مالطة، تصل السفينة إلى سوريا عبر رأس ماتابالان، ثم سواحل جزيرتي كاندي وقبرص. وإما تبحر مباشرة من جزيرة روديس إلى الإسكندرية بمصر في رحلة سريعة عندما تكون الرياح مواتية للملاحة كما كان يفعل الملاّحون منذ العصر الهلّينستي.

النص رقم 26

ميدان المؤرخ

التاريخ الكمي[1]

التاريخ الكمي اليوم موضة، سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. نشهد فعلا، منذ نصف قرن، نموا سريعا لاستعمال المصادر الكمية وآليات الحساب والتكميم[2] في البحث التاريخي. لكن، وكما هو الحال بالنسبة لكل الكلمات المرتبطة بالموضة، اتخذت كلمة "تاريخ كمي" في نهاية المطاف مدلولا عريضا جدا حتى أصبحت تغطي أي شيء. فمن الاستعمال النقدي لأبسط إحصاء قام به المحاسبون السياسيون في القرن السابع عشر إلى الاستعمال الممنهج للأنماط الرياضية في إعادة بناء الماضي، يشير "التاريخ الكمي" بنفس الكلمة إلى أشياء عدة: تارة إلى نوع من النصوص، وتارة أخرى إلى نوع من آليات الحساب، وفي معظم الأحيان، بطريقة أو بأخرى، بشكل صريح أو ضمني، إلى نوع من أنواع فهم الماضي فهما مفاهيميا...

ويحيل مصطلح "التاريخ الكمي" أيضا، على الأقل في فرنسا، إلى طموح وأعمال بعض المؤرخين الاقتصاديين... وتبقى المشكلة الرئيسية المطروحة بهذا الخصوص هي مشكلة المصادر، بما أن التاريخ الكمي يفترض وجود وبلورة سلسلات طويلة من المعطيات المتجانسة والقابلة للمقارنة...

وعلى المستوى التطبيقي، يتطلب الأمر عملا كاملا. على المؤرخ أن يتأكدَ من المؤشرات إن كانت قابلة للتكميم أم لا... عليه أن يشكِّلَ مصادره وأن يضفيَ عليها صبغةً تمثيلية وقيمةً من حيث المقارنة بين مرحلة وأخرى. هنا، تكون المصادر كثيرة جدا، والسلسلات متجانسة كما هو الحال في الميدان الاقتصادي أو الديموغرافي، سواء تعلق الأمر بتعليم الكادحين وسوسيولوجية التربية أو بالشعور الديني وتلقي الأفكار لدى النخب ومضمون الإيديولوجيات السياسية، العلني والخفي...

---

[1] F. Furet, « Le quantitatif en histoire », in J. Le Goff et P. Nora, éd., *Faire de l'histoire, op. cit.*, vol. 1, pp. 42-44, 47, 59.

[2] التكميم (Quantification).

النص رقم 27

ميدان المؤرخ

التاريخ البيئي[1]

بعد محطتين عنيفتين سنة 1673، وخاصة عام 1675، لا نجد أثرا لـ "سلسلة سوداء" من السنوات الشديدة البرودة إلا في نهاية القرن السابع عشر، بين 1687 و1704. ففي كل مكان، كانت عمليات قِطاف العنب عامي 1692 و1698 متأخرة جدا من حيث التوقيت... نعرف الضرر الكارثي الذي لحق الاقتصاد الأوروبي جراء مجاعة 1693. لكن معرفتنا تبقى محدودة حول مجموع سنوات 1690 حيث أعاقت البرودة نضج القمح في بلدان بحر البلطيق التي كانت من أكبر المزوِّدين للحبوب. هكذا تتضح، ولو جزئيا، الصعوبات المتواصلة للحصول على الحبوب خاصة في بلدان الشمال في هذه الفترة، وارتفاع أسعار هذه المواد، وانتفاضات الجوع التي عمَّت كل أوروبا حتى سيبيريا. خلال السنوات المذكورة: اضطرابات وصعوبات لا يفسرها فقط شتاء 1693...

وبعد فترة من الهدوء (1704-1710)، حلَّت سنوات برد جديدة ما بين 1710 و1717. عموما تبدو مرحلة 1687-1717 باردة جدا، مع فصول شتاء بلغ بردها درجة قصوى خاصة في عامي 1693 و1709.

وشاءت الصدف أن يوافق النصف الثاني من عهد لويس الرابع عشر هذه المرحلة من المحنة المناخية. ومن دون شك، كان لهذه الحالة أثر على القحوط والركود الاقتصادي المعروف لدى المؤرخين بـ "أزمة نهاية العهد". فيما بعد، تحددت الفترات "الباردة" على نحو بارز ما بين 1740 و1752، وحوالي 1770، وأخيرا ما بين 1785 و1789. هنا أيضا، تشير المقارنة مع منحنى أسعار القمح في القرن الثامن عشر، التي وضعها إرنست لابروس[2]، إلى أن الفترات الباردة غالبا ما تكون مصحوبة بالغلاء والقحط...

[1] E. Le Roy Ladurie, in *Le territoire de l'historien*, Paris, Gallimard, 1973, pp. 447-448.

[2] يتعلق الأمر بالدراسة الآتية:
E. Labrousse, *Esquisse du mouvement des prix et des revenus au XVIII^e siècle*, Paris, Dalloz, 1933.

النص رقم 28

ميدان المؤرخ

تاريخ العقليات[1]

لا يتحدد تاريخ العقليات فقط بالاحتكاك مع العلوم الإنسانية الأخرى وبروز حقل تاريخي جديد. هذا التاريخ يشكل أيضا بؤرة لمستلزمات متعارضة تجبرها الدينامية الخاصة بالبحث التاريخي الحالي على الحوار. إنه يتموضع عند نقطة التقاء الفردي والجماعي، الزمن الطويل واليومي، اللاواعي والإرادي، البنيوي والظرفي، المهمش والعام.

يعالج تاريخ العقليات مستوى أساسيا: اليومي والمألوف، أي ما ينفلت من الأفراد ويكشف عن المضمون اللاشخصي لتفكيرهم. إنه المستوى الذي يلتقي فيه القيصر والجندي، الملك والفلاح... إن ما يجمع تاريخ العقليات وتاريخ الأفكار هو نفسه الذي يربط بين تاريخ الثقافة المادية والتاريخ الاقتصادي. لقد تغذى رد فعل رجال القرن الرابع عشر حول وباء الطاعون، الذي نُظر إليه كغضب إلهي، بالدرس القديم واللاشعوري للمفكرين المسيحيين من سان أوغسطين إلى سان توماس الإقويني. لقد فُسِّر الوباء بمعادلة المرض-الإثم، التي وضعها كهنة العصر الوسيط الأعلى. لكنها معادلة تغفل كل التمفصلات المنطقية وكل الحجج العقلية لتحافظ فقط على الوعاء الفظ للفكرة...

إن الخطابات، على إيقاعاتها، سواء اليقينية أو الانفعالية أو التفخيمية، ليست في الغالب سوى لمامة من الأفكار الجاهزة، من المواقع المشتركة، من المتلاشيات الثقافية التي تشكل متنفسا ملفقا من حطام ثقافات وعقليات ذات أصول وأزمنة متعددة. هذا ما يفسر المنهاج الذي يفرضه تاريخ العقليات على المؤرخ: بحث حفريائي في بادئ الأمر حول مقاطع حفريائية نفسية، بالمعنى الذي يتكلم عنه الإثنوغرافي أندري فارانياك بخصوص حفريات الحضارة. لكن، مع ذلك، تظل هذه الحطامات متجمعة في ترابطات ذهنية، إن لم نقل منطقية. ثم الكشف في

---

[1] J. Le Goff, «Les mentalités. Une histoire ambiguë», in J. Le Goff et P. Nora, éd., *Faire de l'histoire, op. cit.*, vol. 3, pp. 80-82.

مرحلة ثانية عن الأنساق السيكولوجية القريبة من التلفيق الثقافي الذي يقترن بالتفكير الطبيعي حسب كلود ليفي ستروس.

يحكي البابا، غريغوريوس الكبير، في الجزء الرابع من كتابه "المحاورات" المؤلف بين سنتي 590 و600، قصة راهب في أحد أديرة روما، كان قد اعترف لأخيه، وهو على فراش الموت، أنه أخفى ثلاث قطع نقدية من الذهب، علما بأن هذا الأمر يتنافى مع الأحكام الداعية الى التملك الجماعي. فكان رد فعل غريغوريوس، وهو قس للدَّيـــر زمنئذ، أن تركه يلفظ أنفاسه في عزلة تامة بعيدا عن كل مواساة لكي يتطهر من ذنبه، ويكون موته في الغم عبرة للرهبان الآخرين. لماذا إذن يصدر هذا السلوك من قس مثقف؟ لماذا لم يعمل على تزكية روحه عبر الاعتراف والتوبة؟ لقد هيمنت على غريغوريوس فكرة العقاب عبر رموز خارجية: موت ودفن مخزيان (رمي الجثة في الزبل). هنا، تراجعت القاعدة الدينية أمام التقليد الهمجي للعقاب الجسدي الموروث عن أقوام القوط الجرمانية أو المنبعث من أعماق النفـــس العتيقة. إنه فوز العقلية على المذهب.

إن الأشياء التي تظهر مجردة من الأصل، مرتجلة، لا إرادية، وأيضا الحركات الآلية والكلمات العفوية، تأتي كلها من بعيد وتشهد على الصدى الطويل لأنساق التفكير...

النص رقم 29

ميدان المؤرخ

التاريخ الأنثروبولوجي[1]

كل شيء يمر وكأن كل مجتمع، وهو يجري من أجل البقاء، يجد نفسه في حاجة لمحو شفافيته وتشويش المسالك على نفسه وعلى العالم الخارجي. إن الأنثروبولوجي معتادٌ منذ زمن طويل على التعامل مع مبدأ العتامة الذي يميز كل واقع اجتماعي، إذ يعرف أن عملية فهم المجتمع تمر دائما عبر الالتفاف حول ما يعلنه هذا الأخير عن نفسه... الأنثروبولوجيا التاريخية لا تتوفر على مجال خاص. إنما تستجيب لإجرائية تربط دائما التطور بالصدى الاجتماعي وبالسلوكيات الناتجة عنه، أو المتغيرة بفعله... ولتجديد التسمية القديمة "تاريخ الأخلاق" يمكننا تعريف الأنثروبولوجيا التاريخية كتاريخ للعادات: عادات فيزيائية، سلوكية، غذائية، عاطفية، عادات ذهنية. لكن هل ثمة عادة غير ذهنية؟... قد تتجلى خاصية الأنثروبولوجيا في دراسة الظواهر التي من خلالها يشار إلى مجتمع ما أو ثقافة ما. هذه الظواهر ليست دالّة، كي نستعمل لغة العصر، بل مدلولة، أي مهضومة ومستبطنة من طرف المجتمع... ولنحترس من إغلاق هذا التعريف. فالأنثروبولوجيا ربما تستجيب إلى ظرفية أكثر منها إلى قطاع من البحث التاريخي. إنما تجذب إليها اليوم المناهج الجديدة والإشكاليات الجديدة، كما كان عليه الأمر في الخمسينيات بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي...

---

[1] André Burguière, «L'anthropologie historique», in *La Nouvelle Histoire*, sous la direction de J. Le Goff (1978), nouvelle édition, Bruxelles, 1988, pp. 137-164.

مترجم ضمن محمد حبيدة، الكتابة التاريخية، م س، ص 181-217.

[نموذج الزراعة والأغـذية] تتميز الموارد الغذائية المتوفرة عند حالة معينة من الإنتاج الفلاحي والمبادلات ليس فقط بتوزيع لا متكافئ، كما هو الشأن بالنسبة للموارد الأخرى طبقا للفوارق الاجتماعية، بل يمكن القول أن الأغـذية، باعتبارها دلالة قوية على مستوى العيش إلى حدود العصر الصناعي الأول، كانت تشير عبر الذوق وحمولته الافتخارية إلى فوارق المجتمع، وذلك إما عبر الإفراط، وإما عبر الامتناع... هكذا، شكل الميل إلى الصَّلصة والأطباق المتبَّلة، إلى حدود القرن الثامن عشر، نموذجا للذَّواقة الأرستقراطية. وهكذا أيضا، على العكس من ذلك، يمكن النظر إلى مكانة الزُّبد في حياة منطقة لابروطاني في شمال غرب فرنسا، إلى حدود بداية القرن العشرين. فقد مثَّلت هذه المادة المورد الرئيسي، وأحيانا الوحيد، لحصول الفلاحين الصغار على النقد، فكان يباع بأكمله ويغيب عن المائدة. ويشهد الفولكلور، خصوصا عبر الأساطير المرتبطة بالساحرات السارقات للزُّبد، على هذا الغياب.

وتجد الفوارق والمواجهات الاجتماعية صدى في العادات الغذائية، كما يدل على ذلك تاريخ الخبز. في فرنسا، قبل الثورة، كانت كل شريحة اجتماعية تستهلك نوعا خاصا من الخبز، لدرجة أن أوليفي دي سيريس[1] أرجع هذه الأنواع المختلفة إلى الرتب الثلاث في المجتمع[2]. ومن جهته، أعلن الطبيب والكيميائي الفرنسي بول جاك مالـوان سنة 1766: "تُرك الخبز الأسود للشعب لكي لا يتعود على الوفرة". فعلا، كانت الطبقات الشعبية تستهلك إما "الخبز الأسمر" أو "خبز الغليث" المصنوع من خليط القمح والشعير، الذي كان في نفس الوقت الخبز الأشد سوادا والأكثر فائدة من الناحية الغذائية. أما الطبقات الراقية فكانت تستهلك إما الخبز الخالص ذي البياض الناصع والمعجون من دقيق الخرطال المغربَل، والذي يعادل خبز اللب الحالي، وإما خبز الخرطال الرفيع، المعادل للخبز المألوف الاستهلاك.

---

[1] Olivier De Serres (1539-1619): عالم زراعة فرنسي وعارف بقضايا الأطعمة والأشربة.

[2] يتعلق الأمر بالمراتب الاجتماعية الموروثة عن الحقبة الفيودالية: المحاربون (الفرسان)، والمتعبدون (الرهبان)، والفلاحون (الأقنان). راجع: محمد حبيدة، تاريخ أوروبا، م س، ص 45.

لقد جسد الجواب الاستفزازي الذي ألقت به على الشعب، ماري أنطوانيت، زوجة ملك فرنسا لويس السادس عشر: "إذا لم يجدوا خبزا، فليأكلوا الفطيرة"، تجسيدا واضح، الرمز الاجتماعي المرتبط باستهلاك الخبز قبل ثورة 1789. فقد تضمن، علاوة على ذلك، خاصية تنبؤية، لأن الثورة أعلنت الفطيرة للجميع، إذ فرضت فعلا قواعد صارمة بخصوص تركيبة الخبز، ووجهت أهالي الجواضر نحو استهلاك الخبز الأبيض... أما البطاطس فأخذت وجهة أخرى. فبعدما كانت، إلى حدود الثورة الفرنسية، محتقرة من طرف الأرستقراطية، عرفت خلال القرن التاسع عشر "ارتقاءً اجتماعيا" حقيقيا حسب تعبير مارك بلوك.

لقد استطاع جون بول آرون، بواسطة عدة مؤلفات حول الحساسية الغذائية في القرن التاسع عشر، أن يُبيِّن كيف أصبحت المائدة موقع استثمار مفضل للثقافة البورجوازية[1]. فبعد أن اكتسبت الذُّواقة الفرنسية تقاليد الموائد الأرستقراطية، وخضعت للتأثير المعقلن للذوق الإيطالي الذي يلزم في توالي الأطباق تقدما معلوما من المالح إلى الحلو، ظهرت إبان الثورة مطاعم فاخرة فتحها قدماء العارفين بالمطابخ الأميرية، وتحولت إلى مواقع للمآنسة، وظّفت فيها البورجوازية حاجتها إلى المتعة والاستهلاك التفاخري. ففي مقابل الفقر الغذائي للبروليتاريا الحضرية، أكدت البورجوازية موقعها عبر التفنن والإفراط. هكذا إذن يلتقي، في تطور السلوكيات الغذائية، التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي وتاريخ الأنساق الثقافية. وفي واقع الأمر، تكمن المهمة الدقيقة للأنثروبولوجيا التاريخية في التنبُّه إلى هذه الملتقيات...

---

[1] J. P. Aron, *Essai sur la sensibilité alimentaire à Paris au XIX^e^ siècle*, Paris, Armand Colin, 1967; et *Le Mangeur du XIX^e^ siècle*, Paris, Denoël, 1974.

النص رقم 30

ميدان المؤرخ

تاريخ الأغذية[1]

ثمة فائدة في التأكيد على مكانة قطاع تاريخ الأغذية ضمن مجالات البحث والتفسير التاريخيين. فهو يظهر بنفس الانتظام الرتيب الذي يميز القطاعات الأخرى. وهو قابل أيضا، في غالب الأحيان، إن لم يكن على الدوام، لاستيعاب نفس الفرضيات والتأويلات والطروحات بالنظر للميادين المألوفة، الأكثر كلاسيكيةً ودراسةً، ذلك أن عناصره تحملها نفس التيارات التي تجري بعناصر التاريخ النبيلة. من هذا المنظور تظهر النباتات واللحوم ووصفات الطبيخ كثروات ثقافية. هذا ما لقنتنا إياه الأنثروبولوجيا منذ زمن طويل. أما المؤرخون فيعرفون ذلك ويرددونه بكثير أو قليل من الاقتناع... في الواقع يتفكك تاريخ الأغذية بانتظام كأي تاريخ آخر إلى مقاطع زمنية عريضة السمك إلى حد ما. فالموائد الأميرية الاحتفالية، التي غالبا ما تسجلها كتب الأخبار، ليست في نهاية المطاف سوى أحداث، ربما ذات دلالة مهمة، لكن محدودة بالتأكيد. بالأمس مثلا، واجهني المؤرخ الإيطالي جينو لوزاطو بالأطباق الفاخرة لبلاط أمراء أوربينو، فيما أكدتُ على الكفاف الاعتيادي لأطعمة الحوض المتوسط، بما فيها الإيطالية، خلال القرن السادس عشر: قليل من الخمر، خبز، نقانق. ذلك هو طعام عامة الناس، إذا ما سلمنا بتفاصيل ما كتبه الأديب الإيطالي ماتيو بانديلو في عصر النهضة. في هذا الاتجاه، من الحكمة التنقيب، في المقام الأول، عن تاريخ العوَام الذين يشكلون الأكثرية، لأن موائد الأثرياء وحتى حاشيتهم، وهذا ما نعرفه مسبقا، تحمل شهادات حول حقائق استثنائية ذات أمد قصير...

بالتأكيد ثمة ظرفيات قصيرة وأخرى طويلة. قصيرة، إذا صحّت ملاحظات معاصري العقدين أو العقود الثلاثة الأولى من القرن السادس عشر حول وفرة الطعام والشراب في فرنسا على وجه الخصوص. في هذا السياق، أتحمل مسؤوليتي في الوثوق بما كتبه الإقطاعي غوبيرفيل سنة 1560: "زمن أبي كان

[1] F. Braudel, « Alimentation et catégories de l'histoire », *Annales ESC.*, vol. 16, n° 4, 1961, pp. 723-725.

الأكل وافرا. كنا نأكل اللحم يوميا ونغوص في الخمر كأنه الماء. أما اليوم فقد تغير كل شيء، إذ غلت الأسعار، وأصبح طعام الفلاحين الأكثر رخاءً أحط بكثير من مثيله لدى خدم الأمس".

وهناك ظرفيات طويلة. فبخصوص الاستبدالات الغذائية أكد المؤرخ هنري هوسير، وبإلحاح، أن سكر الشمندر تطلب أكثر من مائة سنة ليتألقم مع أراضي أوروبا والعالم. ثم إن قَدَر الذُرة والبطاطس في أوروبا لم يكن أسرع من ذلك. وحتى في اليابان خلال القرن الثامن عشر، مع النمو الديموغرافي المعروف، كان من الضروري حرث الأراضي العالية الموجودة فوق سهول الأرز. لكن في الوقت الذي ظلت فيه هذه الأخيرة تؤدي ضرائب عينية، دفعت الأراضي الجديدة ما توجب عليها تجاه السيد نقدا. أراضي جديدة وزراعات جديدة. هكذا، خلال المرحلة التي سادت فيها سلالة كيوهو (1716-1735) دخلت البطاطس العذبة، وأصبحت من الأطعمة الأساسية لدى الفلاحين الفقراء. أما الأرز فقد بقي حكرا على الأغنياء وأهالي المدن.

وتمنحنا مواد الهند وأندونيسيا والفيليبين، التي حركت لقرون من الزمن التجارة الأوروبية البعيدة، نموذجا آخر حول الظرفية الطويلة. كلنا نعلم هيمنة المواد الكمالية، من بهار وتوابل، على الحوض المتوسط وأوروبا الغربية لعدة قرون. إنها المواد التي تفسر ثراءَ البندقية وجينوة، وفيما بعد مجدَ البرتغال.

النص رقم 31

ميدان المؤرخ

التاريخ من أسفل[1]

السؤال المطروح هو كيف ينخرط الفرد في دور اجتماعي، وكيف يحتضن التنظيم الاجتماعي عبر حقوق الملكية وبنية السلطة هذا الدور. وثمة أسئلة تاريخية. إذا أوقفنا التاريخ عند نقطة معينة، لن تكون هنالك طبقات اجتماعية، وإنما فقط أفراد متعددون بتجارب متعددة. لكن، إذا نظرنا إلى هؤلاء الناس على مدى فترة كافية من التحول الاجتماعي، سنلاحظ الأنماط في علاقاتهم وأفكارها ومؤسساتها. فالطبقة يحدِّدها الناس، لأنهم يعيشون تاريخهم، وهذا هو تعريفها الوحيد في نهاية المطاف... أسعى إلى تخليص النسّاجين اليدويِّين الفقراء الذين تجاوزهم الزمن، وأولئك الذين تصدوا للآلات التقنية، وحتى الذين غرَّرت بهم الداعية جُوانا ساوثكوت[2]، من التعالي الهائل للأجيال اللاحقة. قد تكون حرفهم وعوائدهم في طريق الزوال. قد تبدو مناهضتهم للثورة الصناعية رجعية. وربما تكون مُثُلهم الطائفية وهمية. وقد يكون عصيانهم متهورا. لكنهم عاشوا في زمن عصيب، وكانت تطلعاتهم مشروعة بالنظر إلى تجربتهم. وإذا كانوا ضحايا التاريخ، فإن الحياة هي التي حكمت عليهم بذلك.

ينبغي أن نفهم أفعال الناس بمعزل عن نتائج التطور الحاصل في الزمن. فمَهْما يكن من أمر، حتى نحن لم نبلغ بعدُ نهاية التطور الاجتماعي. بعض الحالات التي عاشها الناس خلال الثورة الصناعية قد تنيرنا حول الجراح الاجتماعية التي ما تزال قائمة إلى اليوم. ثم إن هذه المرحلة تدفعنا إلى اعتبار أمرين محدَّدين. أولا، يتعلق الأمر بمرحلة لعب فيها عوام الناس دورا كبيرا في رفع قيم المساواة والديمقراطية. فبالرغم من أننا نمجد نمط حياتنا الديمقراطي، فإن وقائع هذه السنوات العصيبة تبقى في كثير من الأحيان منسية أو مطموسة. ثانيا، يواجه الجزء

---

[1] E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class*, New York, Vintage Books, 1963, pp. 11-13.

[2] جُوانا ساوثكوت Joanna Southcott (1750–1814) سيدة إنجليزية نشأت في وسط كادح، حيث كانت خادمة في أحد بيوت مدينة إكستير. ادَّعت النبوة، وقدِمت إلى لندن فكثر أتباعها من عوام المدينة، مما تسبب في قلاقل كثيرة.

الأكبر من العالم اليوم مشاكلَ على مستوى التصنيع وتشكُّلِ المؤسسات الديمقراطية تماثل في أوجه عديدة تجربتنا خلال الثورة الصناعية. فما خسرته إنجلترا بالإمكان ربحه في آسيا أو إفريقيا.

النص رقم 32

ميدان المؤرخ

التاريخ المجهري.(الميكروسطوريا)[1]

اندمج مصطلح الميكروسطوريا في القاموس الإسطوغرافي منذ ثلاثين سنة. ويشير أولا وقبل كل شيء إلى مشروع طورته جماعة من المؤرخين الإيطاليين خلال سنوات 1970. كانت اهتماماتهم متنوعة، إذ قدم العديد منهم من ما يسمى بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، من أمثال كارلو بوني، وإدواردو غريندي، وجيوفاني ليفي. وأيضا كارلو غانزبورغ الذي استطاع مبكرا فرض وجوده على الساحة بفضل أعماله حول البدع، وحول الصلات بين الثقافة العالِمة والثقافة العاميّة في مطلع الأزمنة الحديثة. وعلاوة على ما نسجه هؤلاء المؤرخون من علاقات شخصية، فقد تقاسموا عددا من المرجعيات الفكرية، منها الانفتاح على الإسطوغرافيات الأجنبية التي لم تكن مألوفة خلال السنوات المذكورة. وعلى العلوم الاجتماعية في بلد ظل متحفظا منها زمنا طويلا، وفاءً لتعاليم بينيديتو كروتشي...

لا يوجد ميثاق مؤسس للميكروسطوريا. ذلك أن البيانات المنهجية، إن وجدت، لا تقترح أبدا عناصر مذهب معين. فهي بالأحرى تصاحب إجراءات البحث. وفي الواقع، ينبغي فهم رؤية الميكروسطوريا كتساؤل نقدي وعملي حول شروط البحث وطموحاته. سنة 1977، لما تساءل إدواردو غريندي حول ما يُنتظر من التاريخ الاجتماعي، أشار إلى حدود التصور المهيمن، أي ذلك الذي يفضل دراسة "البنيات الاجتماعية باعتبارها حقائق في حد ذاتها". واقترح في المقابل مقاربةً تقوم على أساس رصد الصلات لتبيان وتوصيف الكيانات الاجتماعية في ديناميتها. وشدد على السمة التبسيطية للمعطيات التي أنجبتها مقاربات التاريخ الاجتماعي التقليدي والتي تركزت على التحليل الكمي... سنتان بعد ذلك، أكد كارلو غانزبورغ وكارلو بوني هذا التشخيص: "يتعارض تعقد العلاقات الاجتماعية ألتي تعيد بناءها الأنتروبولوجيا في العمل الميداني مع الخاصية الأحادية

[1] J. Revel, « Microstoria », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, pp. 529-534.

للمعطيات الأرشيفية التي يشتغل عليها المؤرخ، مما قد يُفقده حبل التحكم في هذه العلاقات التي تجمع بين الفرد ومجتمع ما"...

هذا البرنامج لم يكن ليتحقق لولا تغير سُلّم ملاحظة العالِم الاجتماعي. فقد ذهب كارلو غانزبورغ وكارلو بوني إلى حد بعيد، باقتراح الفرد موضوعا رئيسيا للبحث في التاريخ الاجتماعي، وجعلِ المؤشر الفردي خيطا ناظما لإعادة بناء العلائق والمسارات في تعقدها الهائل... إذ لا تعمل الملاحظة الكثيفة لمقطع محدد من العالم الاجتماعي فقط على تكبير موضوع الدراسة، بل تطرح اختلاف النتائج، كون أن كل سُلّم من سلاليم الملاحظة يفضي إلى أشياء خصوصية وإلى تنظيم اجتماعي معين... وتبقى موضوعات هذا البرنامج متنوعة جدا، من تحليل الإستراتيجيات الاجتماعية إلى تحليل أشكال العمل السياسي إلى تحليل المعتقدات والأعمال الفنية والأدبية... من منظور الميكروسطوريا، يُستحسن تنويع سلاليم الملاحظة تجريبيا. فقد أبانت دراسات المؤرخين في هذا الميدان أن تحليل الظواهر الشاملة، مثل تشكل الدولة القومية وأشكال التجمعات الحرفية والحركية الجغرافية ونشأة الطبقة العمالية، قد يغنيها ويدعمها على نحو كبير ما يجري على مستوى التصرفات الفردية، كما لخص ذلك كارلو غانزبورغ جيدا: "مشاركة كل فرد في التاريخ العام، وفي تشكُّل وتغيُّر البنيات الحاملة للواقع الاجتماعي".

النص رقم 33

ميدان المؤرخ

تاريخ الهامش (السوبالتيرن ستاديز)[1]

السوبالتيرن ستاديز بالمعنى الحرفي للكلمة هي سلسلة من اثنتي عشر مصنفا من المقالات ذات الصلة بتاريخ الهند البريطانية، نشرها جماعة من المؤرخين، الهنود بالأساس، ما بين 1982 و2005... ويعتبر راناجيت غوها، المؤرخ البنغالي المقيم بإنجلترا، هو صاحب المشروع، الذي وقّع على البيان المدشّن لهذه السلسة، وأشرف على المجلدات الستة الأولى قبل أن يسلم المشعل عام 1988 لتلامذته من المؤرخين الشباب. لقد انطلق هذا الفريق من فكرة "التاريخ من أسفل" على النحو الذي ظهرت به مع المؤرخين الإنجليز الرادكاليين، وفي مقدمتهم إدوارد بالمير طومسون، ومن الماركسية النقدية للفيلسوف الإيطالي أونطونيو غرامشي مبتكر مفهوم السوبالتيرن (حرفيا: التابع). كانت الغاية الأساسية من ذلك هي الوقوف في وجه "نخبوية" التيارات الإسطوغرافية المهيمنة بالجامعات الهندية، أي التاريخ الكولونيالي البريطاني، والإسطوغرافية الهندية الرسمية، والتاريخ الماركسي التقليدي. كان النقد قد همّ "البراديكم الوطني" للإسطوغرافية الهندية الرسمية كتعبير للزعامة البورجوازية في النضال من أجل الاستقلال، والتي ما فتئت تعمل على قمع أو استخدام الانتفاضة المتطرفة للطبقات الكادحة باسم الوحدة المعادية لبريطانيا، حتى استولت على السلطة وجردت الشعب المنتصر من المكتسبات الاجتماعية التي كان يستحقها. كما همّ الإسطوغرافية الماركسية التقليدية التي انتقصت من قيمة الفلاحين، كونهم كانوا خارج التغطية السياسية وتائهين بسبب قلة الوعي والتأطير النضالي. وفي المقابل، سعى أنصار السوبالتيرن إلى رد الاعتبار للشعب باعتباره سيد تاريخه، وذلك بتقديم الدليل على قدرته على المبادرة، وإلى الكشف عما اعتبروه ثقافة المقاومة التي امتلكها هذا الشعب، والمتجذرة في تجربة العمل والاستغلال الاجتماعي، عوض الاكتفاء بقراءة اقتصادية صرفة كما يصنع الماركسيون الذين اختزلوا الإنسان في شروط العيش المادية... ولإرجاع الصوت للشعب المغيّب،

---

[1] J. Pouchepadass, « Subaltern et postcolonial Studies », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies*, *op. cit.*, t. I, pp. 636-646.

زاوج هؤلاء المؤرخون في مقاربتهم بين التاريخ والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، واستندوا على نحو ريادي ليس فقط إلى الأرشيفات الكولونيالية المألوفة، بل أيضا إلى الأدب الشعبي المكتوب باللهجات المحلية، وحتى الرواية الشفهية. هذا ما يسفر كيف جدّدت السوبالتيرن ستاديز الإسطوغرافية الهندية الحديثة، واكتسبت بسرعة مكانة مرموقة في الساحة الفكرية...

النص رقم 34

ميدان المؤرخ

التاريخ الشفهي[1]

التاريخ الشفهي اليوم مقولة متعددة الدلالات، إذ تشير إلى تخصص عالمي من تخصصات التاريخ المعاصر، وإلى حركة إسطوغرافية خاصة كانت تطمح خلال سنوات 1960 و1970 إلى ابتكار طريقة أخرى لصناعة التاريخ، ولاسيما في إطار التاريخ الاجتماعي. كما تشير إلى ممارسة منهجية صارت مألوفة في التاريخ المعاصر، والتي تقضي باللجوء إلى الشهادات الشفهية للفاعلين في الأحداث والشاهدين عليها، سواء بتجميعها مباشرة لدى المعنيين بالأمر، أو بالإطلاع عليها داخل المؤسسات المكلفة بحفظها.

وفي فرنسا تحديدا، يوافق التاريخ الشفهي العصرَ الثالث للكلام المحفوظ تسجيلا، ومرحلةً من مراحل تاريخ التأقلم مع المصدر الشفهي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ذلك أن هذا التاريخ كان قد بدأ في مطلع القرن العشرين مع اللسانيات وعلم اللهجات، واغتنى خلال سنوات 1930 بالفولكلور والإثنوغرافيا... ولم يهتم المؤرخون الفرنسيون بمفهوم التاريخ الشفهي الأمريكي وبمنهج السرود الحياتية التي ابتكرتها مدرسة شيكاغو[2] في فترة ما بين الحربين، إلا في الستينيات تحت تأثير مكتسبات السوسيولوجيا الكيفية...

وعرف التاريخ الشفهي الأمريكي خلال الستينيات انتشارا عبر وسائل الإعلام، وتكيفا فرنسيا ساهمت فيه دور النشر، كما تدل على ذلك سلسلة "الأرض البشرية" بدار النشر بْلُون، مما ضمن له نجاحا لدى جمهور واسع من القراء. كما لقيَ إقبالا في أوساط الباحثين في العلوم الإنسانية وتطورَ بصورة مستقلة ومميزة في عدد من البلدان الأوروبية، على مستوى التاريخ الاجتماعي

---

[1] F. Descamps, «Histoire orale», in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, pp. 391-398.

[2] مدرسة شيكاغو مدرسة سوسيولوجية أمريكية ارتبطت بالبحث في الظواهر الحضرية، وخاصة منها الهجرة والشغل والإجرام. راجع:

M. Bulmer, *The Chicago School of Sociology: institutionalization, diversity and the rise of sociological research*, University of Chicago Press, 1984.

والتاريخ السياسي: في بريطانيا مع إدوارد بالمير طومسون، وفي ألمانيا مع لوتز نيتامير، وفي إيطاليا مع لويزة باسيريني وأليساندرو بورتيلي، وفي إسبانيا مع ميرسيدس فيلانوفا. وفي فرنسا ظهرت النتائج بفضل الأعمال التي أشرف عليها معهد تاريخ الزمن الراهن الذي رأى النور في 1978-1979...

واليوم في فرنسا، التاريخ الشفهي منهج أكثر منه تاريخ جديد، لأنه لم يتشكل كتخصص قائم الذات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، بل انتشر كإضافة نوعية في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأيضا في مختلف تخصصات التاريخ المعاصر، في إطار المواجهة مع المصادر المكتوبة والنقاش المفضي إلى تجديد الأسئلة.... ومنذ البداية وضع التاريخ الشفهي نصب عينيه الكشف عن تاريخ البسطاء و"الصغار" [تاريخ المقهورين، والبؤساء، والعمال، والمزارعين، والمهاجرين، والنساء، والأقليات، وضحايا الحروب]...

النص رقم 35

ميدان المؤرخ

التاريخ الراهن[1]

تُستعمل عبارة "تاريخ الزمن الراهن" للدلالة على حقل من الدراسات التاريخية مستقلٍّ نسبيا، كان قد ظهر عام 1978-1979، لـمّا أنشأ المركز الوطني للبحث العلمي (باريس) مختبرا للدراسة حول العقود الأخيرة، وذلك للرقي بالبحث حول مرحلة همّشتها الجامعة. هذا المختبر هو معهد تاريخ الزمن الراهن (IHTP)... وقد شكل بروز تاريخ الزمن الراهن باعتباره مرحلة تاريخية مشروعة، وما رافق ذلك من تعددٍ في الأبحاث منذ نهاية السبعينيات، في إطار المعهد المذكور، وأيضا ضمن بنية البحث التي أشرف عليها بيار نورا داخل مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية منذ عام 1976 تحت اسم "تاريخ الراهن"، قطيعةً حقيقيةً مع الإسطوغرافية الفرنسية... ولكي يحظى بالشرعية، بلور هذا المعهد مقاربته على أساس نظري، من خلال التمييز بين ثلاثة محاور أو اهتمامات. يقضي المحور الأول بتحديد الإطار الكرونولوجي. وقد انبنت عملية تحديد زمن هذا الحقل ليس على أساس حدثٍ مفصلي، كما هو مألوف في التاريخ، وإنما على إمكانية الاستناد إلى مصدر مخصوص: الرواية الشفهية... ويرتبط الاهتمام الثاني بتأصيل تاريخ الزمن الراهن ضمن تبصر إبيستيمولوجي حول طبيعة العملية الإسطوغرافية نفسها. فتجاوزا لاعتبار المسافة الزمنية، واستلهاما من أفكار هنري إريني مارو، عرَّف المعهدُ التاريخَ كعلاقة حوارية بين الحاضر والماضي، أو كما يقول فرانسوا بيداريدا مؤسس المعهد: "تحليل الماضي، وبلورة الحاضر، واستباق المستقبل". هنا، تتعلق "المسافة" بجهد المؤرخ ومقاربته، أكثر مما تتعلق بالبعد الزمني. أما المسألة الثالثة التي تطرح نفسها بكل ثقل على هذا التاريخ، فهي مسألة الطلب الاجتماعي. فقد أصبح الطلب كثيرا على مؤرخي الراهن، خاصة مع موجة الذاكرة، من طرف الدولة (خبرة، تخليد ذكرى)، والعدالة (شهادات)، والجماعات الترابية (متاحف)... وتبقى الذاكرة هي حجر الزاوية الذي يجمع بين هذه الأوراش

---

[1] P. Garcia, « Histoire du temps présent », in Ch. Delacroix et autres collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. I, pp. 282-294.

كاملةً، سواء تعلق الأمر بتدبير الصدمات الناجمة عن عنف الحرب (الحرب العالمية الثانية وحرب الجزائر) أو بالاستعمالات السياسية والاجتماعية للماضي (ذكرى مرور مائتي سنة عن الثورة الفرنسية، ومايو/أيار 1968)، مما يسهم في تجديد مسألة مسؤولية المؤرخ الاجتماعية.

النص رقم 36

ميدان المؤرخ

التاريخ والذاكرة[1]

التاريخ والذاكرة ليسا كلمتين مترادفتين. نحن واعون بأنهما متنافران على كثر من صعيد. الذاكرة هي الحياة، تحملها الجماعات الحية، مما يفسر تطورها ستمر، وانفتاحها على جدلية الذكرى والنسيان، وجهلها بالتشوهات المتعاقبة التي طرأ عليها، وهشاشتها بالقياس إلى كل الاستعمالات والاستخدامات، وقابليتها لاختفاءات الطويلة والانتعاشات المفاجئة. أما التاريخ فهو إعادة بناء إشكالية على دوام، وغير كاملة. الذاكرة ظاهرة متجددة، وصلة معاشة مع حاضر لا ينتهي. ا التاريخ فهو تمثل للماضي. الذاكرة، كونها عاطفية وفاتنة، لا تتغذى إلا لتفاصيل التي تريحها. فهي تتزود بالذكريات الضبابية، المتداخلة، الشاملة، تذبذبة، سواء كانت خصوصية أو رمزية، كما أنها ذات حساسية لجميع تحويلات والمشاهدات والرقابات والإسقاطات. أما التاريخ فهو يستلزم، باعتباره ملية فكرية وعلمانية، التحليل والخطاب النقدي. الذاكرة تضع الذكرى موضع قداسة، أما التاريخ فيزيل هذه القداسة. ثم إن الذاكرة غالبا ما تبتذل الأمور. وبما الذاكرة ترتبط بالجماعة وتشكل لحمتها، فإنها تتعدد بتعدد الجماعات، كما كد ذلك موريس هالفاكس[2]. ولذلك تكتسي الذاكرة، بطبيعتها، سمة التعدد التفرد، والجماعي والفردي. وعلى العكس من ذلك، ينتمي التاريخ إلى الجميع، لا ينتمي إلى أحد، مما يضفي عليه صفة الكونية. وإذا كانت الذاكرة تتجذر في لموس، في المجال، في الطقس، في الصورة، في الشيء، فإن التاريخ يرتبط

---

[1] P. Nora (sous la direction de), *Les lieux de mémoire*, t. 1, La Républiqu
Paris, Gallimard, 1984, pp. XIX-XX.

. هذا الكتاب مشروعا ضخما، مكونا من سبعة مجلدات منشورة ما بين 1984 و1992. وهو في الأصل لسلة من السيمنارات ساهم فيها عدد من الباحثين تحت إشراف بيار نورا في الفترة ما بين 1978 و1981 .رسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس.

[2] يعتبر موريس هالفاكس من السوسيولوجيين الأوائل الذين اختصوا في قضايا الذاكرة. راجع:
M. Halbwachs, *Les cadres sociaux de la mémoire*, Paris, Félix Alcan, 192
La mémoire collective, Paris, Albin Michel, 1950.

بالاستمراريات الزمنية، بالتطورات، بالعلاقات بين الأشياء. الذاكرة تندرج في المطلق بينما لا يعرف التاريخ سوى النسبي.

في قلب التاريخ تشتغل عمليةٌ نقدية هدّامة للذاكرة العفوية. فالذاكرة تحترس دوما من التاريخ لأن مهمته تكمن في تدميرها وكبح جماحها... ففي أفق المجتمعات التي لها تاريخ، على حدود عالم مشبع بالتاريخ، قد تكون عملية نزع القداسة نهائية وتامة. لا تكمن مهمة التاريخ، بحركته ومجهوده الفكري، في تمجيد ما حصل فعلا في الماضي، وإنما في محو هذا التمجيد...

النص رقم 37

المنعطف النقدي[1]

منذ ستين سنة، كانت الحوليات قد شيدت مشروعها على أساس المواجهة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وقد اتخذت هذه المواجهة أشكالا متعددة وعرفت نجاحا متفاوتا، لكنها ساهمت في تحول الساحة الإسطوغرافية على نحو عميق... اليوم، حل زمن الشك، ذلك أن إعادة ترتيب التخصصات يغيِّر المشهد العلمي، ويعيد النظر في الأولويات المعروفة، ويؤثر على المسالك التقليدية التي يمر عبرها التجديد. فالمقولات المهيمنة التي كنا نبحث عنها في الماركسيات أو في البنيويات، وحتى في الاستعمالات المطمئنة للمنهج الكمي فقدت قدراتها البنائية...

التاريخ الذي أقام حيزا كبيرا من حيويته على التطلع إلى الجمع بين العلوم الاجتماعية، لم يفلت من الأزمة العامة التي تعرفها هذه العلوم. ومن باب المفارقة أن تشكل حيويته هذه صعوبة إضافية. فالتعدد الفوضوي لموضوعات البحث تسبب في فقدان بريق التاريخ، ذلك أن شجب "تفتت التاريخ" مكّن من الإشارة إلى العواقب الحتمية للتخصصات اللازمة، وإلى انتقائية إنتاج غزير لكن فوضوي...

حان الوقت لخلط الأوراق من جديد. لا يتعلق الأمر برصد وضعية ما فتئت تتغير أمامنا، ولا بمعاينة شاملة لهذا الفشل. المطلوب هو السعي، انطلاقا من التجارب الماضية والحالية، إلى تحديد بعض المعالم، ورسم بعض المسالك من أجل ممارسات صارمة ومجددة في زمن الشك هذا.

وهذا العمل لن يكون إلا جماعيا. انسجاما مع الوفاء لدورها، ستستقبل الحوليات هذه المقترحات وستعمل بها. فالمجلة مفتوحة للتفكير والنقاش... نود إثارة الانتباه لمسألتين رئيسيتين: مستويات التحليل وكتابة التاريخ. بعض القضايا التي عالجها التاريخ المجهري (الميكروسطوريا)، بعد مرحلة طويلة من الانتباه الحصري للمسارات الشاملة وللبنيات الكلية، تجبر على القيام برياضة فكرية مفيدة. إنها تجبر بالخصوص على تدقيق ومناقشة أشكال المعادلة بين حجم موضوعات الدراسة

---

[1] « Histoire et science sociales : Un tournant critique ?» (éditorial), *Annales ESC*, vol. 43, n° 2, 1988, pp. 291-292.

وطرق الملاحظة والإشكاليات. كيف يمكن، ونحن ننتقل من الفرد إلى الجماعة فإلى المجتمع، أن نيسّر التمفصل بين مستويات الملاحظة وتحديد طرق التعميمات اللازمة؟ ومن جهة أخرى، كيف يمكن تهيئة الظروف لتعديل النتائج ومجابهتها، وأساسا تطوير مقارنةٍ ما فتئ الباحثون ينادون بها، لكن تطبيقها يبقى أمرا فوق العادة؟

النص رقم 38

عودة التاريخ السياسي[1]

لقرون عديدة تمتّع التاريخ السياسي، أي تاريخ الدولة والسلطة والتنافس الحكم أو الحفاظ عليه والمؤسسات التي يتمركز فيها والثورات التي تعمل ها، بأفضليةٍ لا نظير لها... خلال العهد البائد (قبل الثورة الفرنسية)، التاريخ بطبيعة الحال حول مجد الملوك والملكيات. ولم تضع الثورات التي ن الأنظمة المونارشية حدا للتاريخ السياسي ومكانته المهيمنة. فقد غيرت نقط. عوض التركيز على شخص الملك، وجّه التاريخ السياسي نظره نحو لأمة، فاهتم بتشكُّل الدول القومية، والصراعات من أجل وحدتها أو والثورات السياسية، ونشأة الديموقراطية، وصراعات الأحزاب، ن بين الإيديولوجيات السياسية.

ضدا على هيمنة هذا التوجه الموروث عن ماض طويل انتفض جيل من اسم التاريخ الشامل وغيَّر مجرى الاهتمام. وفي عملية التجديد هذه التي ن على مادة التاريخ، كان التاريخ السياسي الضحية الأولى، حيث ه المدرسة الجديدة (الحوليات) ما كانت بحاجة إليه من إطلاق لنيران كذا أدى التاريخ السياسي ثمن تجديد المعرفة التاريخية، باعتباره تاريخا باوزا. كانت اللحظة لحظة انتقال من تاريخ العروش والسيادات إلى وب والمجتمعات. أما أولئك الذين واصلوا الاهتمام بالتاريخ السياسي لتأخر وبالصنف الآيل للزوال...

لحال أن الحركة التي أدت إلى تراجع التاريخ السياسي هي نفسها التي إلى الواجهة. فإلى جانب تاريخ العلاقات الدولية الذي تجدَّد كليا، يني الذي يعرف نفس الدينامية، والتاريخ الثقافي الذي يحظى بإقبال الذي حظي به التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، يشهد التاريخ م عودة مدهشة لم يهتم بها المؤرخون بعدُ...

، تجدَّد التاريخ السياسي بفضل الدفعة القوية التي منحته إياه العلوم باقي التخصصات. معلوم لدى الجميع فائدة انفتاح كل تخصص على

---

[1] R. Rémond (dir.), *Pour une histoire politique*, Paris, Seuil, 198[illegible]

التخصصات الأخرى واستقبال العطاءات الخارجية، لكن، بحكم طبيعته المتعددة الاختصاص، يجعل التاريخ السياسي من هذا الانفتاح ضرورة أكثر إلحاحا مما تتطلبه تلك التخصصات. ولذلك، يستحيل على المشتغلين في هذا الميدان التقوقع على أنفسهم. التاريخ السياسي تاريخٌ جامعٌ، ذلك أن تداخل الاختصاص بالنسبة إليه بمثابة الهواء الذي يحتاجه للتنفس...

يسعى التاريخ السياسي إلى إدماج كل الفاعلين في اللعبة السياسية، مهما كانوا متواضعين، وإلى الأخذ بعين الاعتبار المجتمع برمته... لا شيء يدل على التاريخ الشامل أكثر مما تدل عليه المشاركة في الحياة السياسية. حتى تاريخ العمل، هذا الواقع الاجتماعي الكبير، لا يهم الجميع، ذلك أن الساكنة النشيطة تبقى أقل عددا من الساكنة الناخبة، مما يجعل من هذه الأخيرة الأكثر قربا للتعبير عن الجزء الواعي من الجسم الاجتماعي....

و[أخيرا] يجري التاريخ السياسي على واجهات متباينة، لكن على نحو متزامن، إذ يتمفصل فيه المتواصل والمنقطع، اللحظي والشديد البطء. صحيح، توجد مجموعة من الوقائع تتعاقب بوتيرة سريعة، وتوافق تواريخ محددة، مثل الانقلابات والأيام الثورية والأزمات الوزارية والاستشارات الانتخابية والقرارات الحكومية وتبنّي النصوص التشريعية. لكن وقائع أخرى تندرج في زمنية متوسطة، إذ تنبني على عقد من الزمن أو أكثر، مثل عمر الأنظمة وفترة تطبيق أساليب التصويت وحضور الأحزاب السياسية. وهناك وقائع أخرى ذات امتداد في الزمن. فإذا كان تاريخ التشكيلات الحزبية ينبثق من زمنية متوسطة، فإن الإيديولوجيات التي تلهمها تنتمي للزمن الطويل... ألا نعيش اليوم، باستثناءات قليلة، في عالم إيديولوجي تكونت معالمه الرئيسية قبل ثورة 1848؟ لا يمكن لمؤرخ الحياة السياسية أن يخفي هذا الإرث...

لقد حقق التاريخ السياسي تقدما كبيرا بفضل هذه المقاربة المهتمة بالجماهير، وفهم الظواهر الأكثر شمولية، والبحث في أعماق الذاكرة الجماعية أو في اللاشعور عن جذور القناعات وأصول السلوكيات. فكيف لنا أن نعتقد أن نهضته لا تعدو أن تكون يوما من أيام الخريف الجميلة؟

النص رقم 39

عودة الحدث[1]

نشهد اليوم "عودة الحدث" من كل جانب. من مؤشرات ذلك العديدة،
سلسلة "الأيام التي صنعت فرنسا"، التي تصدرها دار النشر غاليمار. فقد
مفاهيم البنية والسكون والأمد الطويل والتاريخ الثابت بمفاهيم الاختلال
اء ونظرية الكوارث والنشوء والانتقال والقطيعة... لكن هذا الانقلاب لم
تاريخ وحده، بل بمجموع العلوم الإنسانية، كونه يعلن عن اهتمام بجديد بما
من جديد. وكما قال ميشال دو سيرتو بخصوص أحداث مايو/أيار
، "الحدث هو ما يُصبح"، مما ينتج عنه تحول في المقاربة من عالية الحدث إلى
فبعد مرحلة طويلة كان فيها المؤرخ يعطي الأولوية للبحث السببي، صار
نظره اليوم صوب المخلفات المتعددة والمتحركة التي تتركها أحداث الماضي،
ل أكثر حول ما يحمله الحدث من جديد، باعتباره يمثل قطيعةً، وذلك ضمن
انقطاعية وفق التوجه الذي حدّده ميشال فوكو لـمّا حبَّذ حدثيَّة المعنى.
سوف طويل في العلوم الإنسانية، تظهر "عودة" الحدث المدوية على نحو
بالقياس إلى التصور الضيق الذي ساد لدى المؤرخين المنهجيِّين في القرن
عشر. هذا ما يؤكده بشكل ملموس مؤلَّف ألان كوربان حول الأحداث
في تاريخ فرنسا[2]، الذي لقي نجاحا كبيرا لدى القراء، والذي يدل دلالة
مدى الإقبال الجديد على الأحداث...

وبين تفككه وتمجيده خضع الحدث لتغيُّر ناجم عن انتعاشة هيرمينوطيقية
)، حسب بول ريكور. فبالتوفيق بين المقاربة الاستمرارية والمقاربة
ية يقترح هذا الفيلسوف التمييز بين ثلاثة مستويات من مقاربة الحدث:
ستوى دلالي تحتي؛ وثانيا، سيادة المعنى على حدود اللاحدثي؛ وثالثا، بزوغ
بدلالة فوقية. يوافق الاستعمال الأول توضيف ما يحدث.. طبقا لتوجيهات

---

[1] F. Dosse, « Evénement », in Ch. Delacroix et autres collabo
Historiographies, *op. cit.*, t. II, pp. 744-756.

[2] A. Corbin (sous la direction de), *1515 et les grandes dates de l'his*
France, Paris, Seuil, 2005.

ذا الكتاب أكثر من خمسين مؤرخا، منهم أسماء كانت فيما مضى بارزة في سماء مدرسة الحوليات،
اك لوغوف، وبيار نورا، ومارك فيرو، وميشال فوفيل، ولورَوا لادوري.

المدرسة المنهجية... القائمة على أساس نقد الوثائق. ويرتبط المستوى الثاني بفهم الحدث من داخل الأنماط التفسيرية التي تضعه في علاقة مع قواعد وقوانين... أما المستوى الثالث فهو تأويلي... هنا يشكل الحدث جزءا لا يتجزأ من البناء السردي... ولذلك، الحدث العائد ليس بالحدث المختزل في المعنى التفسيري ولا في الدلالة التحتية الخارجة عن الخطاب. إنه الحدث الذي يخلق الدلالة...

لا تتكشّف الأحداث إلا انطلاقا من آثارها الخطابية وغير الخطابية. ومن دون اختزال الواقع التاريخي في بعده اللغوي، يتحدد الحدث ويتبلور من خلال تسميته. ولذلك، تتشكل علاقةٌ أساسية بين اللغة والحدث، تُأخذ اليوم مأخذ الجد، وتُستَشكَل من طرف تيارات مثل الإثنوميثودولوجيا[1] والمقاربة التأويلية. وتساهم هذه التيارات جميعها في وضع أسس الدلالة التاريخية... ويلعب السرد دور المحرك والرابط بين الأحداث المتنوعة، فيعوض العلاقةَ السببية للتفسير الظاهري...

وبنفس الطريقة التي قدم بها ميشال دوسيرتو عبارة "صناعة التاريخ"، يمكن اعتبار الحدث نتيجة كتابة وابتكار. فالبناء الاجتماعي للحدث وصناعة عظمته الاجتماعية، أي التاريخية، يمرّان عبر السعي إلى التقليص من غموض ما حدث والذي نحاول منحه أهمية معينة بالنظر إلى نسق القيم. ويتضمن هذا السعي ميزة الارتباط بموقع أو بمؤسسة أو بموطن اجتماعي، لكنه يُسقط حيزا بأكمله، ألا وهو البناء الرمزي للحدث. ولتفادي ما قد يمارسه الحدث من جاذبية، والتي تنتمي لنفس الإغراء بالقياس إلى التقديس الذي قد يظهره المؤرخ أمام الأرشيف باعتباره وسيلة مباشرة للوصول إلى الواقع، يتوفر المحلل على مجموعة من الأدوات. فأمامه نسق بأكمله من الأفكار السيميولوجية كما وظفها رولان بارث... ولا تتعارض هذه المقاربة مع النظرة السوسيولوجية التي تسمح باستعادة الخطابات داخل المواقع الاجتماعية...

---

[1] Ethnométhodologie وتعني طريقة في البحث السوسيولوجي ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من القرن الماضي على يد عالم الاجتماع هارولد غارفينكل (H. Garfinkel). وتقوم على أساس تحليل المعاني الكامنة خلف الممارسات الاجتماعية.

النص رقم 40

التاريخ وما بعد الحداثة[1]

ما بعد الحداثة حركة ثقافية ظهرت في نهاية القرن العشرين في ميادين
سة والفنون الجميلة والأدب والفلسفة والعلوم الإنسانية. وتنطلق هذه الحركة
رضية مفادها أن مشروع التحديث الذي بدأ مع عصر الأنوار قد بلغ نهايته،
"حداثةً" جديدة ومختلفة تفرض ضرورتها من أجل عالم أضبح شاملا ومتعددَ
ات ومتجاوزا للقومية الضيقة. عالـــمٌ تهدده "الإبادة البيئية" الناجمة عن
يع. وعلى مستوى التاريخ، ترى هذه الحركة أنه بالإمكان تصوره تصورا
، لفهم طبيعة الواقع الاجتماعي الناشئ الذي لم يتحدَّد بعدُ. وأخيرا، يستلزم
لمشروع لكي يتحقق تجديدا من حيث المخيال البنّاء، وليس إصلاحا أخلاقيا
يلا علميا...

في المقام الأول، لا يعتقد الما بعد حداثيون (من أمثال الهولندي فرانك
سميث، والبريطاني كيث جينكينس، والأمريكي هايدن وايت، والفرنسي بول
بوجود الماضي خارج قدرات المفكرين على تخيُّله. ويقتضي تصور الماضي
هذا النحو مقاربةً فنية أكثر منها علمية. وأخذا بعين الاعتبار بأن الماضي يبقى
صعب الإدراك، فإنه ينبغي تشييده موضوعا للدراسة قبل تناوله موضوعا
ل. وثانيا، إذا كان المؤرخون الما بعد حداثيون لا ينكرون وقوع الأحداث في
ضى، فإنهم يميزون بين الأحداث القابلة للفهم والأحداث غير القابلة للفهم،
ون على ضرورة إعادة بناء هذه الأخيرة عوض الاكتفاء بالكشف عنها
كما أنهم يعيدون النظر في فهم الأحداث كوقائع، فيميزون بين الوقائع
ث والوقائع كحقائق باعتبارها توصيفات لسانية لنفس هذه الأحداث أو
ت محمولة على توصيفات. فالوقائع ليست حقيقية أو غير حقيقية، لأن ما
واقعيتها، إن كانت قد حصلت بالفعل أم لا. ولذلك، ما يمكن اعتباره
ى هو التوصيف الواقعي الذي ننظر إليه كحقيقة أو زيف...

---

[1] H. White, « Postmodernisme et histoire », in Ch. Delacroix et collaborateurs, *Historiographies, op. cit.*, t. II, pp. 840-844.

جمتنا الكاملة لهذا المقال بالموقع الإلكتروني مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بتاريخ 28
.20

غير أن الما بعد حداثيين يفترضون أن كل حدث يمكن أن يخضع لتوصيفات مختلفة من حيث جوهره وطبيعته ودلالته، لكنها تبقى توصيفات مقبولة بالتساوي. ومادام أن المؤرخين لا يتوفرون على ما يوازي أنماط التجريب المعمول بها في علوم الطبيعة لقياس الفرضيات المتنافسة، فإن تمثل الأحداث التاريخية وتوصيفها الأولي قبل تحليلها وسردها، يضير قابلا للإدراك كموضوع للإبداع الأدبي أو البلاغي أكثر منه كشفا من الكشوف العلمية.

وتقوّض هذه الاعتبارات التعارضات المفاهيمية للإسطوغرافية الكلاسيكية، أولا بين الأحداث "الواقعية" و"المتخيَّلة"، ثم بين الخطاب الحقيقي والخطاب الافتراضي، وأخيرا بين التاريخ والأدب... لكن، وجب التدقيق بأن هذه الأفكار لا تشكّل مذهبا متجانسا بقدر ما هي مجموعة من الممارسات المتنوعة القائمة على رفض أو تجاهل مبادئ الإسطوغرافية الحديثة...

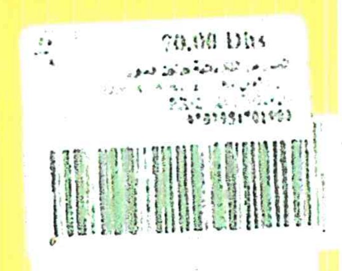
ويفسَّر هذا التشكيك الما بعد حداثي بفشل الحداثة في إنتاج علوم اجتماعية وثقافية مشابهة من حيث قوتها التفسيرية والتنبؤية لعلوم الطبيعة. ولذلك، يستهدف هذا التشكيك إدعاءات اليقين العلمي الذي تحمله من دون أساس العلومُ الإنسانية والاجتماعية... ومنها "المنهج التاريخي" المزعوم... ولذلك، يرى هذا التيار أن فهم العالم لا يتأتى إلا عبر تناصيّاته السابقة، وأن الدلالات التي من الممكن إدراكها من هذه التناصيّات هي رموزٌ لسانية تجعل العالم نصّا قابلا للقراءة. لكن لا شيء ثابت في هذه الرموز التي تشكل موضوع تحولات ومراجعات وتداخلات متواصلة.

يبدو هذا الطرح وكأنه يختزل الكتابة عموما، بما فيها كتابة التاريخ، في الكتابة الأدبية. هذا ما يزعج المؤرخين المحترفين الذين يُجمِعون، مهما كانت خلافاتهم، بأنه لا سبيل إلى الجمع بين الواقع والخيال، لأن الوقائع تُكتشَف بينما القصص تُبتدَع، ولأن الكتابة التاريخية شيءٌ والخرافة شيءٌ آخر...

بيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

- بارنز (هاري إلمر)، تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جزءان، 1987.
- بورك (بيتر)، إشراف، نظرات جديدة على الكتابة التاريخية، ترجمة وتقديم قاسم عبده قاسم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010.
- بورك (بيتر)، علم الاجتماع والتاريخ، ترجمة داوود صالح رحمة، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2007.
- التيمومي (الهادي)، المدارس التاريخية الحديثة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 2013.
- حبيدة (محمد)، كتابة التاريخ: قراءات وتأويلات، الرباط، دار أبي رقراق للنشر، 2013.
- حبيدة (محمد)، الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2015.
- دوس (فرانسوا)، التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة جوزيف شريم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- ريكور (بول)، الزمان والسرد. ج 1: الحبكة والسرد التاريخي، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم؛ ج 2: التصوير في السرد القصصي، ترجمة فلاح رحيم؛ ج 3: الزمان المروي، ترجمة سعيد الغانمي، مراجعة جورج زيناتي، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2006.
- ريكور (بول)، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2009.
- سعيدوني (ناصر الدين)، أساسيات منهجية التاريخ، الجزائر، دار القصبة، 2000.
- طحطح (خالد)، الكتابة التاريخية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2012.
- عبده قاسم (قاسم)، تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية، الهرم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000.
- العروي (عبد الله)، مفهوم التاريخ، ج 1: الألفاظ والمذاهب، ج 2: المفاهيم والأصول، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة، 2005.
- كوثراني (وجيه)، تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- كولينجوود (روبن جورج)، فكرة التاريخ، ترجمة محمد بكير خليل، مراجعة محمد عبد الواحد خلاف، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961.
- لوغوف (جاك)، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- هيجل (جورج فردريك)، محاضرات في فلسفة التاريخ، ترجمة عبد الفتاح إمام، بيروت، دار التنوير، 1981.



الثمن 70 درهم